جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد
ماجستير الاقتصاد العام

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ــ قسم الاقتصاد ــ بعنوان

أثر توسع قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي

دراسة لأداء قطاعي الصناعة والخدمات في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (1990-2015)

إعداد الطالبة: ديمة ماشفج

إشراف: الدكتور أحمد صالح

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي 5

المقدمة 5

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة 8

- مشكلة البحث 8
- أهمية البحث:..... 8
- فرضيات البحث 8
- أهداف البحث:..... 9
- منهجية البحث..... 9
- متغيرات البحث: 9
- بيانات البحث ومصادرها:..... 9

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعقيب عليها 10

الفصل الأول: تطور مفهوم النمو وتطور نظرياته 13

ملخص الفصل:..... 14

المبحث الأول: مفهوم النمو ومفهوم التنمية 15

- مفهوم النمو الاقتصادي 16
- مفهوم التنمية الاقتصادية..... 18
- الفرق بين النمو والتنمية..... 19
- النمو من مفهوم "أحادي البعد" إلى مفهوم "متعدد الأبعاد"..... 20

المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي (التقليدية & الحديثة) 23

(أ) باكورة النظريات التي درست طبيعة النمو الاقتصادي والرفاه:..... 23

(ب) النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي 24

(ت) النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي 34

(ث) نظرية التغير الهيكلي المحدّثة New Structural Ecomomics 47

الفصل الثاني: دور قطاع الخدمات كمحرك للنمو في البلدان النامية 64

المبحث الأول: قطاع الخدمات كمحرك للنمو في البلدان النامية..... 66

أ) دور قطاع الخدمات في البلدان النامية:..... 66

ب) ثورة قطاع الخدمات أو الثورة الصناعية الثالثة وأثرها على التوسع في الاعتماد على قطاع الخدمات كمحرك للنمو:..... ... 69

ت)انتاجية قطاع الخدمات ومساهمته في القيمة المضافة:..... 70

ث) تقديم الخدمات للصناعة التحويلية (The Servcification of Manufacturing)..... 73

ج) قطاع الخدمات ونظريات التقارب والتباعد: 76

ح) دور قطاع الخدمات في خلق الوظائف الجديدة:..... 78

المبحث الثاني: التصنيع كمحرك للنمو وتراجع التصنيع السابق لأوانه:..... 79

أ) قطاع الصناعة التحويلية كمحرك للنمو:..... 79

ب) تراجع التصنيع وتراجع التصنيع السابق لأوانه:..... 82

الملخص: 90

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين أداء قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات في سورية 91

المقدمة:..... 92

المبحث الأول: تحليل السياق الاقتصادي:..... 93

أ . تمهيد الاقتصاد السوري خلال فترة 1970-1980:..... 93

ب. السياق الاقتصادي خلال مرحلة التسعينات (1990-1999) :..... 96

ت.السياق الاقتصادي خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين 2000-2010:..... 98

ث.السياق الاقتصادي خال فترة 2011 – 2017 :..... 101

المبحث الثاني توسع قطاع الخدمات وأثره على النمو في سورية: 103

تمهيد:..... 103

متغيرات البحث: 104
مصادر بيانات البحث: 105
• الإحصاء الوصفي Descriptive statistics 107
• اختبار Unit Root للاستقرارية 108
التعليق على النتائج: 110
• تحليل الارتباط Correlation 111
• تقدير معادلة الانحدار Regression Model 112
• القدرة التفسيرية للنموذج: 113
• اختبار جودة توفيق النموذج: 114
• التحقق من البواقي والارتباط الذاتي: 114
النتائج: 118
المقترحات: 120
المقترحات البحثية: 121
قائمة المراجع باللغة الإنكليزية: 122
المراجع باللغة العربية : 125
مواقع الانترنت: 126
قائمة الأشكال والرسوم البيانية: 126
قائمة الجداول: 127

الفصل التمهيدي

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: الإطار العام للدراسة**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعقيب عليها**

الفصل التمهيدي

المقدمة

لطالما كان تحقيق النمو المستدام هو السؤال الذي شغل الاقتصاديين وصانعي القرار منذ عصر الثورة الصناعية وحتى وقتنا الحاضر، ولقد دأب الاقتصاديون البحث لاستكشاف طبيعة ومحفزات ومحددات النمو الاقتصادي ليزودوا صانعي القرار بالأدوات الناجعة لتحقيق معدلات النمو الأعلى في اقتصاداتهم بهدف محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة لبلدانهم.

التصفح السريع لتقارير الأداء الاقتصادي الوطنية والإقليمية والعالمية تكشف عن معدلات نمو جيدة ومتسارعة حققتها دول نامية مثل الصين والهند ودول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية تعجل التقارب the convergence المطلوب حدوثه لإغلاق الفجوة بين العالمين المتقدم والنامي، رغم ذلك لا يزال هناك الكثير من التساؤلات حول استدامة هذا النمو في السنوات المقبلة. يرى اقتصاديو العصر الحالي أن التقارب ليس حتمي الحدوث بل مشروط conditionalبإتباع سياسات فاعلة تدفع نحو التنوع diversification والتغيير الهيكلي باتجاه الفعاليات ذات الإنتاجية العالية والقابلية التجارية tradable higher-productivity activities مثل الصناعة والخدمات الحديثة, ومن ثم جذب الموارد إلى هذه القطاعات التي ستعمل كمحركات للنمو الاقتصادي[1]. اقترح اقتصاديو هذه الأدبيات أن على الدول الساعية نحو النمو أن تعمل على تحديد هذه الصناعات المولدة للتقارب automatic-convergence industries وتوسيع العمالة المحلية فيها، كما أن التشكيل الهيكلي للاقتصاد المطلوب لتحقيق هذا الهدف لن يكون أبداً نتاج قوى السوق وحدها بل هو نتاج

[1] Dani Rodrik- Unconditional Convergence in Manufacturing- Working Paper 17546- National Bureau of Economic Research- October 2011

تدخلات وسياسات حكومية متعددة الأشكال والصيغ، ,لكن مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من سوء الإدارة كأن تخدم هذه السياسات الأهداف الشخصية للمتنفذين المنتفعين powerful rent-seekers، على حساب الأغلبية.

ركزت الأدبيات الاقتصادية التقليدية orthodox literature على قطاع الصناعة التحويلية manufacturing كمحرك نمو بسبب خصائص عدة يمتاز بها مثل الإنتاجية المرتفعة والعوائد المتزايدة على الحجم بالإضافة إلى روابطه الأمامية والخلفية القوية مع باقي قطاعات الاقتصاد، وأن طريق التصنيع industrialization هو الطريق الأكثر موثوقية ونجاعة لتحقيق النمو الاقتصادي مدعومة بتجارب النمو الناجحة المبكرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والتجارب اللاحقة لدول شرق آسيا والصين وبعض الدول الإفريقية التي حفزها التحول نحو الصناعة باعتباره النشاط الاقتصادي ذو الإنتاجية والقيمة المضافة الأعلى، والحصة الأعظم من الدخل القومي الإجمالي والعمالة المحلية .

لكن الاقتصاد العالمي شهد منذ منتصف القرن الماضي نمواً متسارعاً في أنشطة الخدمات حيث ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 55% في عام 1977 إلى 70% في عام 2007 مما أدى إلى تغيير بنيوي في العديد من البلدان نحو اقتصاد قائم على الخدمات. واستخدم الاقتصاديون مصطلح تراجع الصناعة التحويلية مقابل نمو قطاع الخدمات deindustrialization للتعبير عن هذه الظاهرة، وميزوا بين نوعين تراجع الصناعة في أوانه – أي عند مستويات الدخل العالية كالذي شهدته الدول

المتقدمة صناعياً mature deindustrialization وتراجع الصناعة السابق لأوانه – أي عند مستويات الدخل المنخفضة الذي شهدته الدول النامية [2] pre-mature deindustrialization.

واشتعل مرة أخرى الجدل حول إمكانية أن يلعب قطاع الخدمات دوراً محفزاً للنمو الاقتصادي services as a growth escalator debate خاصة أن الثورة الصناعية الجديدة التي يقودها قطاع الخدمات الحديثة third industrial revolution led by modern services قد دحضت معتقدات اقتصادية حول قطاع الخدمات كانت سائدة حتى الأمس القريب، فالخدمات الحديثة استفادت من العولمة ومن سلاسل القيمة العالمية والثورة المعلوماتية وأصبحت مولدة للنمو في دول العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص وحجزت مكاناً على أجندة السياسات في هذه الدول.

فهل يمكن القول بأن قطاع الخدمات سيلعب الدور الذي طالما لعبه قطاع الصناعة التحويلية في الماضي كمحفز للنمو؟

يحاول هذا البحث الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم الدراسة إلى عدة فصول. الفصل الأول يتحدث عن النمو في البلدان النامية والاتجاهات الحديثة لنظريات النمو الاقتصادي القائمة على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) من القطاعات التقليدية منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات الحديثة مرتفعة الإنتاجية، بالإضافة إلى محركات النمو في البلدان النامية فبعض الدول اعتمدت على الصناعات الموجهة للتصدير ودول أخرى اعتمدت على قطاع الخدمات. في حين يتحدث الفصل الثاني عن نمو قطاع الخدمات وأسباب توسع هذا القطاع مقابل تراجع قطاع الصناعة التحويلية. أما الفصل الأخير فهو دراسة عملية عن

[2] Dani Rodrik - Premature Deindustrialization- John F. Kennedy School of Government Harvard University Cambridge - November 2015

الاقتصاد السوري لتحليل الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1970 –2017 مع التركيز على دور قطاع الخدمات وأثره على نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية وأثر ذلك على تحقيق النمو المستدام.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

- **مشكلة البحث**

مشكلة البحث الأساسية هي هل من الممكن أن يكون قطاع الخدمات أحد محركات النمو في الاقتصاد السوري خاصةً مع تعاظم دوره من حيث التشغيل ومن حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مقابل تراجع قطاع الصناعة التحويلية الذي لعب دوراً أساسياً كمحرك للنمو المستدام في الكثير من الدول النامية التي حققت بعض التقارب مع الدول المتقدمة.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث بأنه يعكس الجدل الدائر عالمياً حول المطالبات بإعادة التفكير بنظريات النمو أو بمحركات النمو في البلدان النامية سواء من قبل الاقتصاديين البارزين في مجال التنمية والنمو أو من قبل المنظمات المعنية في شؤون التنمية عالمياً. البحث أيضاً سيبحث في اتجاهات النمو في الاقتصاد السوري التي حققها ما قبل فترة الحرب لاستخلاص النتائج والدروس المستفادة من التجارب السابقة.

- **فرضيات البحث**

الفرضية الرئيسة لهذا البحث هي أن خلال السنوات السابقة، الاقتصاد السوري أصبح أكثر اعتماداً على قطاع الخدمات مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية وأن هذا التوسع في قطاع الخدمات كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في سورية

- **أهداف البحث:**

إلقاء الضوء على محركات النمو في الاقتصاد السوري خاصة مع زيادة الاعتماد على قطاع الخدمات وتزويد صاحب القرار بأجندة السياسات الصناعية التي يمكن اتباعها لتحفيز النمو من خلال استهداف هذه القطاعات، لأن عملية التنمية ليست عملية أتوماتيكية يمكن أن تتحقق بذاتها بل يجب أن تتدخل الدولة لتحقيقها.

- **منهجية البحث**

سيتم اعتماد المنهج الوصفي في استعراض بنية قطاع الخدمات والاتجاهات الحديثة في نظرية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي في تحليل الأداء الاقتصادي لكل من قطاعي الخدمات والصناعة في سورية.

- **متغيرات البحث:**

استناداً للدراسات الأدبية التي تم استعراضها في الفصلين الأول والثاني تم تحديد متغيرات البحث كما يلي:

- **المتغير المستقل:** القيمة المضافة للخدمات بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010) بالملايين.
- **المتغير التابع:** الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010) بالملايين.

- **بيانات البحث ومصادرها:**

يعتبر عدم توفر بيانات حديثة وشاملة عن الحسابات القومية والمساهمة القطاعية في سورية من أهم معوقات البحث، حيث أنه لا تزال البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء تستخدم منهجية نظام الحسابات

القومية لعام 1993 (SNA)3 معتمدة سنة الأساس عام 2000 والتي تعتبر أقدم من الإصدارات العالمية الحديثة المعتمدة على أرقام 2010 كسنة أساس التي هي أكثر حداثةً وتأخذ بعين الاعتبار المستجدات الاقتصادية الراهنة. لذلك تم الاعتماد على قاعدة بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لجمع بيانات المساهمة القطاعية في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي من عام 1970 إلى 2017.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مؤسسة الأمم المتحدة التي تتعامل مع التجارة والتنمية. هي هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964 .يوجد على موقع المنظمة قاعدة بيانات واسعة وشاملة وإحصاءات موثوقة لتحليل التجارة الدولية والاستثمار والتنمية كما أن هذه البيانات خاضعة لمجموعة من معايير الجودة المصاغة عالمياً لضمان جودتها وعدم تحيزها[4] .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

دور قطاع الخدمات كمحرك للنمو المستدام إلى جانب القطاعات التقليدية الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة كمجال بحثي لم ينل بعد الاهتمام الذي يستحق لدى الباحثين في المنطقة العربية، بينما قطع المجهود البحثي لدى الباحثين الغربيين أشواط لا بأس بها. ولقد حفز هذا الجهد البحثي القلق لدى الدول الصناعية حول تراجع أداء قطاع الصناعة والنتائج المترتبة على الاقتصاد الكلي لهذه الدول، ومن ثم ضرورة توجيه النمو في قطاع الخدمات للحصول على الأداء الأمثل. إلى جانب الجهود التي أنجزها الباحثون في بعض الدول النامية التي

[3] System of National Accounts (SNA)
[4] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع لموقع بيانات المنظمة https://unctad.org/statistics

شهدت نمواً مطرداً لقطاع الخدمات وكان التركيز على ضرورة أن يكون هذا النمو مستداماً وذو آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي. فيما يلي استعراض لبعض الكتابات المتعلقة بموضوع الدراسة:

1- "Can service be a growth escalator in low income countries – July 2014" للباحثين Ejaz Ghani & Stephen D.O'Connell استنتج الباحثان أنه ليس هناك قياس واحد يناسب الجميع في وصفات النمو بل هي تتمايز حسب الخصائص الاقتصادية لكل بلد country specific ، و أنه يمكن للدول النامية إتباع طريق نمو غير الطرق التقليدية المعتمدة على قطاع الصناعة التحويلية كقطاع الخدمات مستفيدة من عولمة الخدمات التي قدمت فرص بديلة للبلدان المنخفضة الدخل .

تعكس الدراسة اهتمام المؤسسات المعنية بالتنمية بهذه الظاهرة الاقتصادية لكنها لم تستهدف دراسة بلد معين، ولكون هذه الظاهرة تتمايز بين بلد وآخر.سيستفاد من هذه الدراسة في معرض البحث لإيضاح دور قطاع الخدمات في البلدان النامية و الفرص الاقتصادية المتحققة من خلال الاعتماد عليه كمحرك للنمو.

2- "Premature Deindustrialization " للباحث Dani Rodik— لعام 2015 الذي وثق من خلاله الباحث تراجع مساهمة الصناعة التحويلة في الناتج المحلي الإجمالي ل 42 دولة حول العالم من الدول المتقدمة والدول النامية في العقود الأخيرة (1970 –2000). من خلال الدراسة الإحصائية التي قام بها الباحث حدد وجوود علاقة حرف U مقلوب بين مساهمة الصناعة التحويلية (المقاسة من خلال التوظيف أو حصص الإنتاج) والناتج المحلي الإجماليأي أي أن فرص التصنيع تنفذ في وقت أقرب وبمستويات دخل أقل بكثير مقارنة بتجربة البلدان الصناعية الأوائل. بالنسبة للدول النامية التي كانت جزء من الدراسة وجد الباحث أن البلدان الآسيوية المعتمدة إلى حد كبير على تحفيز التصنيع الموجه للصادرات كمحرك للنمو في اقتصاداتها كانت بعيدة عن هذا الاتجاه، على عكس بلدان أمريكا اللاتينية التي عانت من ظاهرة تراجع سريع في التصنيع السابق لأوانه

وبالتالي ذلك يمكن أن يقلص من فرصها في تحقيق التقارب مع مستويات الدخل في الدول المتقدمة مقارنة مع الدول الآسيوية التي أظهرت اعتماداً أكبر على التصنيع. تعتبر هذه الورقة البحثية من أهم المصادر التي فسرت ظاهرة تراجع التصنيع السابق لأوانه وسيتم الاستناد عليها في الفصل الثاني لتقديم تفسير آخر لتوسع قطاع الخدمات الذي تشهده الدول النامية الذي قد يكون سببه فشل اقتصادي ناتج عن الآثار السلبية للعولمة و أنها ظاهرة غير صحية و بالتالي سيكون لها آثر سلبي على النمو المستدام في الدول النامية.

كلا البحثين سيتم الاستفادة منهما في الفصل النظري في سرد أسباب توسع قطاع الخدمات في البلدان النامية وتحليل العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة و شرح تأثير ذلك على النمو في البلدان النامية.ز

3 Sharing the Agriculture and Industrial Sectors in the Economic Growth of Iraq: An Ordinary Least Squares (OLS) Application للباحثين Younis Ali Ahmed, Biaban Nwri Rostam and Burhan Ali Mohammed التي درست أثر كل من مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1980 – 2014 من خلال بناء نموذج إحصائي لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة والتي هي قطاع الزراعة والصناعة على المتغير التابع والمتمثل بالنمو الاقتصادي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى . ستيم الاستفادة من هذه الدراسة في القسم العملي حيث سيتم اعتماد منهجية احصائية مماثلة للتحقق من أثر توسع قطاع الخدمات في النمو اللاقتصادي في سورية.

الفصل الأول: تطور مفهوم النمو وتطور نظرياته

- **المبحث الأول: مفهوم النمو ومفهوم التنمية**
- **المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي (الكلاسيكية & الحديثة)**

ملخص الفصل:

تطور فهم ظاهرة النمو الاقتصادي من نماذج بسيطة عن ماهية النمو وكيفية تحقيقه إلى مفهوم التنمية المعقد والمتعدد الأبعاد. التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، وإنما هي مفهوم أوسع من النمو، بمعنى آخر تحقيق معدل نمو عالي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية. سنستعرض خلال هذا الفصل كيف تطور مفهوم النمو مع تطور الأفكار الاقتصادية وتحليل البيانات المتوفرة عن تجارب الدول النامية التنموية.

يقسم هذا الفصل مبحثين أساسيين وهما:

المبحث الأول: مفهوم النمو ومفهوم التنمية: سيتم تقديم التعريف النظري لكل من النمو والتنمية ومدى الاختلاف بينهما.

المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي: سيتم تقديم قراءة تاريخية لتطور نظريات النمو. والتنمية التي اعتمدت خلال القرنين الماضيين والتمييز بين المدرسة الكلاسيكية والحديثة في تفسير النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو ومفهوم التنمية

تمهيد:

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي يعني – في الغالب – حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار، وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذًا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النمو الكلاسيكية، نظرية النمو النيوكلاسيكية، نظرية النمو الكينيزية، نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية أنماط النمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النمو، نظرية التبعية الدولية.

- **مفهوم النمو الاقتصادي**

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كميّاً يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، نورد في ما يلي عدة تعريفات للنمو:

– يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد" ، وهو مختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو "الزيادة الظرفية للإنتاج". وبالتالي نستطيع القول إن النمو الاقتصادي هو "عبارة عن محطات لتوسع متتالي للاقتصاد، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي"[5]. وَفْقاً لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

I. زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
II. ارتفاع معدل الدخل الفردي.

5 جلال خشاب، النمو الاقتصادي – مفاهيم ونظريات

- يمكن للنمو أن يكون مُصَاحِباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مُصَاحَب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي[6].

- يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

- يعرف Simon Kuznets [7] النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها". من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

  - التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.

  - دور التكنولوجيا في تحقيق النمو طويل الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

والمهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي، فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية[8].

---

[6] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي

[7] سيمون كوزنتس (بالإنجليزية: Simon Smith Kuznets) اقتصادي أمريكي روسي في جامعة هارفرد فاز عام 1971 بجائزة نوبل في الاقتصاد "لتفسيره التجريبي لأسس النمو الاقتصادي الذي أدى إلى نشأة نظرة جديدة ومعمقة للبنى الاجتماعية والاقتصادية وعملية التنمية"

[8] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

كذلك اعتبر Kuznets أن النمو يحصل نتيجة إحداث زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، وأن الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي. فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً. والتقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية. أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج .

– أما Jean rivoire فعرف النمو بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، أي أن يسير الاقتصاد في اتجاه واحد "نحو زيادة الرفاهية"، بتعبير أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[9].

- **مفهوم التنمية الاقتصادية**

لتمييزها عن النمو الذي يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وسلسلة التغيرات في الهيكل الاقتصادي التي تضمن استمراره، تُعَرَف التنمية بأنها معنية بالتحسن الكيفي، نورد فيما يلي تعريفات للتنمية:

– تُعَرف التنمية الاقتصادية بأنها "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

[9] Jean rivoire , l'economie de marché que sais –je ?, édition dahleb, Alger 1994, p 79

- وتُعَرف التنمية أيضاً بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[10].

- التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، حيث عُرِفَت أيضاً بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

- يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[11].

- **الفرق بين النمو والتنمية**

- يرى البعض أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً، أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

أما آخرون فيرون أن النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية تعرف بأنها تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

---

[10] مقدم مصطفى، مرجع سابق.

[11] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010، ص: 4.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مُصَاحب بالسعي إلى:

– إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

– ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

– ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار[12]

- **النمو من مفهوم "أحادي البعد" إلى مفهوم "متعدد الأبعاد"**

حتى سبعينات القرن الماضي كان الهدف الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه من خلال النمو الاقتصادي هو " خلق وزيادة ثروة الأمة". ولقياس مدى هذه الزيادة تم اعتماد معدل نمو مؤشر الناتج القومي الإجمالي GNP – الذي يقيس قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة بعوامل انتاج وطنية داخل بلد ما – كمؤشر يدل على تحقيق النمو الاقتصادي[13].

يقيس هذا المؤشر الرفاه والتحسن في الثروات المادية لبلد ما، لكنه لا يعكس التحسن في مستويات المعيشة مثل مستويات الصحة والتعليم والسكن وغيرها. أظهرت تجارب الخمسينات والستينات من القرن العشرين أن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يعني بالضرورة تحقيق حياة أفضل للسكان، وأن هذا الهدف المحدود دفع البلدان

12 مقدم مصطفى، مرجع سابق.

13 Jaffee, D. (1998). Levels of socio-economic development theory (2nd ed.). Westport, Connecticut: Praeger Publishers

للتركيز على تحقيق معدلات نمو عالية وإهمال التحسن في مستويات المعيشة عموماً. الأمر الذي أدى لتوليد فوارق شاسعة للدخل بين أفراد المجتمع، بين الطبقات والمناطق وحتى بين الجنسين. كل ذلك أثبت قصور الفهم الضيق و"أحادي البعد" للنمو ودفع المفكرين الاقتصاديين لاستبداله بمفهوم أعمق "متعدد الأبعاد" يأخذ بعين الاعتبار معالجة وقياس ظاهرة الفقر وليس فقط تعظيم معدلات النمو.

لكن خلال سبعينات القرن العشرين، استطاعت عدد من الدول النامية (دول جنوب شرق آسيا) تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولكن رغم ذلك كان هذا النمو لصالح فئة واحدة من فئات المجتمع وكان لا يزال أغلبية الفئات الاجتماعية في الكثير من هذا البلدان (دول أفريقيا أسيا وأمريكا اللاتينية) تعاني من الفقر والتهميش ولم تتحسن مستويات معيشتهم رغم النمو المتحقق أي تحسن يذكر. هذا الواقع دفع المفكرين الاقتصاديين إلى ضرورة تعديل أهداف عملية التنمية المنشودة[14]. بأن يتم استخدام مفهوم جديد واسع لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو بل يتوسع ليشمل الحد من الفقر و اللامساواة و البطالة [15] .

ومع بداية التسعينات تنبه المفكرين الاقتصاديين إلى أن مفهوم "نوعية الحياة" التي تتحدد بمعايير كثيرة مثل انتشار الأمراض، سوء التغذية، ومستويات الوفيات هي أبعاد هامة يجب أخذها بالاعتبار عند تعريف مفهوم النمو. وأنجزوا إسهامات كثيرة في هذا المجال، نذكر منهم Joseph Stiglitz[16] الذي أكد على ضرورة توجه الدول النامية لتوسيع أهدافها التنموية من مجرد تحقيق النمو إلى أهداف أخرى تشمل توزيع الدخل والبيئة والتعليم [17] .

[14] Seers, D. (1969). The meaning of development. International Development Review, 11(4), 3–4.

[15] Seers, D. (1979). The meaning of development, with a postscript. In D. Lehmann (Ed.), Development theory: Four critical Studies (pp. 9–30). London: Cass.

[16] جوزيف ستيغليتز (Joseph E. Stiglitz) هو اقتصادي أمريكي وأستاذ في جامعة كولومبيا. حاصل على ميدالية جون باتس كلارك عام 1979، وجائزة نوبل في الاقتصاد، 2001، وكان نائب رئيس سابق ورئيس اقتصادي للبنك الدولي.

[17] Stiglitz, J. (1998). More instruments and broader goals: Moving toward the post-Washington consensus. Helsinki: Wider Annual Lecture United Nations University—World Institute for Development Economics Research.

الإسهام الأبرز في هذا المجال كان للمفكر Amartya Sen[18] الذي وسع مفهوم التنمية إلى مفهوم متعدد الأبعاد من خلاله يتم "تحسين إمكانيات الإنسان في الحياة "[19] أو نوعية حياته، بمعنى آخر تحقق التنمية يعني إعطاء الفرد هامش أكبر من الحرية لتحديد خياراته في استخدام ما يملك من إمكانيات وسلع. وأضاف Sen أن "تحقيق زيادة في الدخل هو ضرورة ولكن ليس كافٍ لتحقيق تحسن في جودة أو نوعية الحياة، وبذلك تكون زيادة الدخل والثروة ليست الهدف وإنما الوسيلة لتحقيق أهداف أخرى. كما أن قياس مستوى الرفاه بالدخل أم المنفعة كما هو سائد غير دقيق، بل يتعاداه إلى أن يكون تمتع الفرد بصحة جيدة وتغذية لائقة وكساء جيد وحرية التنقل وتقدير الذات والمشاركة الفعالة في المجتمع"[20]. هذه التغيرات في أهداف التنمية خلقت ضرورة لاستحداث مؤشرات جديدة تعكس مستوى الحياة، أهمها مؤشر التنمية البشرية Human (HDI) Development Index الذي اعتمد من قبل منظمة الأمم المتحدة التي عملت على إصداره سنويا منذ عام 1990 كمؤشر أساسي لقياس مستوى التنمية التي وصل اليها بلد معين و عدم الاكتفاء فقط بمعل النمو السنوي الذي يحققه بلد ما[21].

[18] أمارتيا كومار سن عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية. حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام لعمله عن اقتصاد الرفاه.

[19] Sen, A. (1985). Commodities and capabilities. Amsterdam: North Holland.

[20] Op. Cit (Sen 1985,p.13)

[21] Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd ed.). New York: Prentice Hall.

المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي (التقليدية & الحديثة)

(أ) باكورة النظريات التي درست طبيعة النمو الاقتصادي والرفاه:

ظهرت اقتصاديات النمو كفرع منفصل ومستقل في خمسينيات القرن العشرين. لكن سبق ذلك كتابات لمفكرين اقتصاديين أوائل أمثال Adam Smith و Carl Marx تشرح ماهية النظام الاقتصادي الأفضل الذي يجب على الدول تطبيقه، حيث اعتمد الأول على النظام الرأسمالي والثاني على النظام الاشتراكي.

رأى Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم Wealth of Nations – 1767" أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الانتاجية، وأن الأمم يجب أن تعتمد على التخصص والتبادل التجاري من أجل مراكمة الثروة. أضاف Smith أن ما يشبه "اليد الخفية" والمنافسة السوقية بين المستثمرين في القطاع الخاص هي التي ستعظم الناتج القومي الإجمالي وبالتالي تحقق المنفعة العامة. وأصبح "مبدأ اليد الخفية" أساس لأعمال لاحقة لكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين أيدوا اقتصاديات السوق أو الرأسمالية [22] . حيث اعتبر النظام الرأسمالي أن تدخل الدولة سيكون غير كفوء في رعايته للأنشطة الاقتصادية، وأن المنافسة والملكية الخاصة والتجارة الحرة هي السبل لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر وتحسين الظروف الحياتية للأفراد. لكن لطالما انتُقِد النظام الرأسمالي بأنه يرعى مصالح الأغنياء ويجعل الفقراء أكثر فقراً.

منذ Adam Smith إلى بدايات القرن العشرين، اعتقد معظم الاقتصاديين أن عدم التدخل في آليات عمل السوق هو الوسيلة الأفضل لتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد. وكان من المتعارف عليه أنه في الاقتصادات المزدهرة تُتَخذ جميع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد من قبل الفاعلين الاقتصاديين الذين يتفاعلون في

[22] Skousen, M. (2007). The big three in economics: Adam Smith, Karl Marx and John Maynard Keynes. New York: ME Sharpe Inc.

أسواق بدون التدخل الحكومي. ويحدد نظام السعر ليس فقط ما سيتم إنتاجه وكيفية الانتاج ولكن أيضاً لأي شريحة من المستهلكين، فالعائلات والشركات التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة تقود بـ "يد غير مرئية" تتفيذ الأمور التي هي في مصلحة الآخرين ومصلحة المجتمع ككل.

حتى جاء كتاب المفكر الاقتصادي Carl Marx "رأس المال Capital – 1876 " الذي اعتبر أن النظام الأجدى الذي يجب أن تسعى له الأمم يجب أن يعتمد على الملكية العامة لوسائل الانتاج. ركز Marx على أن ثروة الرأسماليين تتحقق من خلال استغلال فائض القيمة التي يخلقها العمال، مستنتجاً أن الملكية الخاصة وحرية الأسواق يُنتِجان فقر ملايين العمال. بعكس Smith، أيد Marx إدارة الدولة للاقتصاد بما يخدم المصالح العامة منادياً بإلغاء الملكيات الخاصة للرأسماليين عن طريق الثورة التي ستفكك تركز الثروات في أيدي الرأسماليين وتنشئ النظام الاشتراكي[23].

ومع مرور الوقت، ثَبُتَ أن الفلسفة الاشتراكية لم تكن مجدية كما يجب لأن التجارب الاقتصادية التي اعتمدت عليها أظهرت تحسناً طفيفاً غير مستدام في حياة الفقراء. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 انهار نموذج التخطيط المركزي الذي اعتمده مما شكّل دليل قاطع على عجز هذا النموذج عن حل مشاكل الفقر واللامساواة في المجتمعات البشرية [24].

(ب) النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

(ب– 1) نماذج مراحل النمو الخطي

[23] Roemer, J. E. (1988). Free to lose. Cambridge, M.A.: Harvard University Press.

[24] Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

ركزت نماذج النمو الأولى التي وضعت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستفادة من ضخ رؤوس الأموال لتحقيق معدلات نمو متسارعة للناتج القومي الإجمالي. النموذجين الأكثر شهرةً هما : نموذج مراحل النمو لروستو و نموذج هارود– دومار[25].

(ب–1 –1) نموذج مراحل النمو لروستو Rostow

رأى منظرو الخمسينات والستينات أن عملية النمو تتبع سياق تتالي لمراحل تاريخية. أشهرهم Rostow 1960 الذي استنبط نموذج نمو اقتصادي من المسيرة التنموية للدول المتقدمة محدداً خمسة مراحل يجب أن تمر بها الدول المتخلفة اقتصادياً لتصبح دول متقدمة[26]. المراحل الخمسة هي:

مرحلة المجتمع التقليدي: من صفاتها أنها طويلة نسبياً وشديدة التخلف، ومن أهم مظاهرها سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد، انخفاض الانتاجية وضآلة نصيب الفرد من الناتج القومي.

مرحلة التهيؤ للإقلاع: من مظاهرها حدوث تغييرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي، على المستوى الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي، بداية تخصص العمال في أنشطة معينة، بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي، ظهور الاستثمارات الاجتماعية (البنى التحتية مثل الطرقات والمواصلات ...). لكن يبقى نصيب الفردي من الدخل منخفضاً.

مرحلة الانطلاق: هي المرحلة الحاسمة التي تُصَنَف فيها الدولة على أنها ناهضة وفي طريق النمو. من مظاهرها: حدوث ثورة في أساليب الانتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة، النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل، وارتفاع معدل الاستثمار الصافي لأكثر من 10% الذي يحفز نمو الدخل الفردي .

[25] Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.
[26] Ingham, B. (1995). Economics and development. New York: McGraw-Hill.

مرحلة النضج: تعتبر الدول في هذه المرحلة متقدمة اقتصادياً. ومن مظاهرها: استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية بشكل متوازٍ، انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع، ارتفاع مستوى الانتاج المادي، ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

مرحلة الاستهلاك الوفير: آخر مراحل النمو تبلغ فيه الدولة شوط كبير في التقدم. من مظاهرها: يعيش السكان في سعة ورغد من العيش، الدخل الفردي مرتفع جداً، لا تشكل فيها الضروريات الأهداف الرئيسية للفرد .

(ب-1-2) نموذج هارود- دومار Harrod-Domar

يُعَد نموذج هارود- دومار Harrod-Domar للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقاً وشيوعاً. يرتبط تطويره في الأربعينيات باسم الاقتصاديين البريطاني Harrod والأمريكي Domar. يركز نموذج Harrod-Domar على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار. ويفترض النموذج وجود علاقة طردية تربط معدل النمو بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال :[27]

$$Dy / y = S/K$$

وقد طُبقت استراتيجيات التنمية الأساسية – التي اعتمدت المقاربة المرحلية – بشكل كبير في البلدان النامية في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث كان تحقيق كل معدل نمو منشود مرتبط بتحقيق معدل إدخار معين، وفي حال عدم كفاية الادخارات المحلية يستم الاستعانة بالإدخارات الخارجية.

(ب-1-3) الانتقادات الموجهة للنظريتين السابقتين

[27] Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.

أهم الانتقادات الموجهة للنظريتين السابقتين أنه رغم صحة علاقة معدل الادخار بالنمو، لكن الاستثمار ليس الشرط الوحيد لحدوث النمو. على سبيل المثال، خطة مارشال التي طبقتها الدول الأوروبية بعد الحرب نحجت بسبب امتلاك هذه الدول للظروف الهيكلية والمؤسساتية اللازمة لتحويل الرأسمال الجديد إلى مستوى أعلى من المردود. لكن هذه الشروط ليست متوفرة في الدول النامية ونجاح النموذج غير ممكن فيها. كما أن الافتراضات المبسطة لكلا النظريتين هي نقطة ضعف هامة، فما هو صحيح في بلد ليس بالضرورة صحيح في كل البلدان الأخرى. كما أن افتراض أن كل اقتصاد يتوجب عليه المرور بالمراحل الخمسة التي مرت بها الدول المتقدمة هو افتراض غير دقيق. فعملية النمو ليست خطية [28]، والبلدان المختلفة قد تمر بطرق نمو متمايزة عن بعضها[29]. فبعض الاقتصاديات قد تتخطى مرحلة معينة أو قد تعجز عن تخطي مرحلة معينة أو ترتد لمرحلة سابقة بسبب افتقارها لعوامل مكملة مثل الاستطاعات الحدية أو اليد العاملة الماهرة و غيرها [30] .

(ب–2) نماذج التغيير الهيكلي

انتقل الاقتصاديون – خلال الستينات والسبعينات – لوصف عملية النمو بأنها تغيير هيكلي يتم بواسطتها إنتقال العمالة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنمو. النموذجين الأكثر تمثيلاً لهذه المقاربة هما نموذج Arthur Lewis – 1954[31] ونموذج Hollis Chenery – 1960.[32]

[28] Chenery, H. B., & Syrquin, M. (1975). Patterns of development, 1950–1970. London: Oxford University Press for the World Bank.

[29] Morris, C. T., & Adelman, I. (1988). Comparative patterns of economic development, 1850–1914. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

[30] Opt.Cit.(Todoro and Smith 2009)

[31] Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.

[32] Chenery, H. B. (1960). Patterns of industrial growth. The American Economic Review, 50(4), 624–654.

(ب-2-1) نموذج Arthur Lewis – 1954

أصبح نموذج Arthur Lewis [33] نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث. في ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالانتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي. يفترض Lewis أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية في القطاع الصناعي. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرضية القائلة بأن إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث توسع في هذاالقطاع بالإضافة إلى زيادة في تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث [34]. بهذا يتم التحول من اقتصاد تقليدي (حد الكفاف) إلى اقتصاد أكثر تطوراً .

شارك Lewis السابقين تقديرهم العالي للادخار والاستثمار لكنه توسع في تحليله بتركيزه على التغيير الهيكلي المتمثل بتراكم الرأسمال المادي والبشري كشرط ضروري للنمو الاقتصادي.

من الانتقاضات الموجهة لنموذج Lewis أن بعض افتراضاته ليست صحيحة دوماً، مثلاً في حال عدم استثمار الأرباح أو استثمارها في بلد آخر، أو عدم وجود فائض عمالة في القطاع الزراعي التقليدي كما تثبت معظم الأبحاث الحديثة، أو عدم وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الحديث، أو إهمال دور التطور التكنولوجي. مما يستدعي تعديل الافتراضات لتصبح أكثر تعبيراُ عن الواقع الاقتصادية للدول النامية [35].

---

[33] السير وليام آرثر لويس Sir Arthur Lewis هو اقتصادي شهير. فاز في عام 1979 في جائزة نوبل في الاقتصاد لإسهاماته في مجال التنمية الاقتصادية، ليصبح أول شخص أسود يفوز بجائزة نوبل في فئة أخرى غير السلام.

[34] Op. Cit (Todro smith Economic Development,2009)

[35] Op. Cit (Todro smith Economic Development,2009)

(ب-2-2) نموذج Hollis Chenery –1960

في حين اعتبر Lewis أن نماذج النمو للبدان المختلفة متشابهة لحد التطابق، أظهرت الدراسات التجريبية Hollis Chenery وآخرون المطبقة على الدول النامية أنه رغم تشابه الملامح الأساسية للتغير الحاصل لكن هناك اختلافات في خطوات ونماذج التنمية بالاعتماد على الظروف الخاصة للبلدان مثل: السياسات الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، التكنولوجيا، أهداف الدولة، الرأسمال الخارجي، التجارة الدولية [36]. بالإضافة إلى عوامل دولية خارج نطاق تحكم الدولة بمفردها. بحسب Chenery لا تعتمد عملية التنمية فقط على الادخار والتراكم الرأسمالي والبشري، بل تتطلب عملية التحول مجموعة من التغييرات الداخلية للهيكل الاقتصادي مثل التغيير في النمط الانتاجي والنمط الاستهلاكي كزيادة الطلب على السلع الصناعية والخدمية.

اعتمد Chenery أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد – في نموذجه على تمثيل العمليات المصاحبة للتنمية، التي من خلالها يتم تحول هيكل الاقتصاد المتخلف من اقتصاد معتمد على الزراعة التقليدية إلى اقتصاد معتمد على الصناعة الحديثة ويكون هذا التحول محرك للنمو الاقتصادي.

اعتبر تشينري الادخار والاستثمار شرطان ضروريان، لكنهما غير كافيين لتحقيق النمو الاقتصادي، وأنه إلى جانب أهمية ودور تراكم رأس المال (المادي والبشري) هناك مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد القومي يجب أن تتحقق لتضمن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث.

حدد Chenery العوامل الأساسية للتنمية في جميع البلدان، وهي تصف الأبعاد المختلفة للتحول الهيكلي بشكل عام، لبلدمتخلف. وذلك من خلال اعتماده على التحليل القياسي لأنماط التنمية والبيانات التاريخية لحوالي100 دولة نامية ومتقدمة، لقياس العلاقة بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي – كمؤشر للنمو – عند

[36] اوشن سمية مرجع سابق

مستويات مختلفة، وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية. وقادت دراساته التطبيقية إلى تحديد الملامح المميزة لعملية التنمية، ثم قسم تشينيري هذه السمات التي تصاحب عملية التنمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- ✓ عمليات التراكم

تزداد معدلات الادخار والاستثمار مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وهو ما ينعكس في زيادة تكوين رأس المال المادي كماً وتنخفض تدفقات رأس المال من الخارج، فكلما كانت الدولة أغنى، كانت أقل اعتماداً على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار. كذلك تصاحب عملية التنمية أيضاً ارتفاع معدل تكوين زيادة نسبة رأس المال البشري Human Capital Formation، والإنفاق على التعليم، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، ويصاحب بذلك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وزيادة في الايرادات الحكومية خاصة الضريبية، وهو ما يشير إلى زيادة دور الحكومة الذي يصاحب عملية التنمية.

- ✓ عمليات تخصيص الموارد

تتضمن هذه العمليات التغيرات الهيكلية التالية:

1. تغير هيكل الإنتاج، فمع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد ينخفض النصيب النسبي لقطاع الإنتاج الأولي (الزراعة، والصناعات الاستخراجية) فيتكوين الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بالنصيب النسبي للصناعة التحويلية والمنافع العامة، والخدمات.
2. تغير هيكل الطلب المحلي الاستهلاكي، حيث تنخفض نسبة الاستهلاك الخاص من إجمالي الاستهلاك مقارنة بالاستهلاك العام (ما يعكس زيادة دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي) مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. تميل نسبة استهلاك الطعام من إجمالي الاستهلاك إلى الانخفاض، بالمقابل تزداد نسبة الاستهلاك من السلع المصنعة والخدمات.

3. تغير هيكل التجارة الخارجية، فمع تطور الاقتصاد، تصبح الدولة أكثر اعتماداً على التجارة الخارجية، دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة التبعية للخارج. وينعكس التغير في هيكل التجارة في زيادة نسبة كل من الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وكانعكاس لتغير هيكل الإنتاج، يتغير هيكل الصادرات، حيث ترتفع نسبة صادرات السلع الصناعية والخدمات، وتنخفض الحصة النسبية لصادرات المنتجات الأولية من الصادرات الكلية.

✓ العمليات الديموغرافية والتوزيعية

توقع تشينري أيضاً حدوث تغيرات في جوانب المجتمع وأهم هذه التغيرات:

1. تغير هيكل العمالة، حيث تتحول العمالة من أنشطة الإنتاج الأولي، إلى الصناعة والخدمات، كما تزداد نسبة العمالة الحضرية.
2. اتجاه معدل الوفيات ومعدل المواليد نحو الانخفاض مع تقدم مرحلة التنمية.
3. تغير توزيع الدخل، حيث تنخفض في المرحلة الأولى للنمو الحصة النسبية للأسر الفقيرة من الدخل القومي، في حين تبدأ بالزيادة في المراحل المتقدمة من النمو.
4. نمو المدن والصناعات الحضرية نتيجة هجرة السكان من الريف إلى المناطق الحضرية.
5. اتجاه حجم الأسرة ومعدل النمو السكاني للانخفاض، وزيادة اهتمام أرباب الأسر بالنوع لا بالكم.

(ب –3) نماذج التبعية الدولية

سادت نظريات التبعية الدولية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. اعتبر منظرو هذه النظريات أن أسباب التخلف هو سيطرة الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية. وتعتبر هذه النظريات امتدادً للفكر الماركسي [37] .

تعتمد الدول الفقيرة على الدول المتقدمة من حيث الأسواق ورأس المال، في حين أن حصتها من عوائد هذه العلاقات محدودة. ويصبح التبادل التجاري غير المتوازن بين الدول الفقيرة والدول المتقدمة – في نظام التجارة الحرة المطبق عالمياً – عبارة عن أداة لاستغلال الدول الفقيرة، حيث أن الدول المتقدمة تنهب ثروات الدول الفقيرة وتحصل على موارد للمواد الأولية والغذائية بأسعار زهيدة في المقابل تدفع الدول الفقيرة أسعار باهظة مقابل القيمة المضافة على المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة [38]. وبسبب روابط التبعية هذه تعجز الدول الفقيرة عن تحقيق نمـو مستدام، لذلك يتوجب عليها كسر روابط التبعية هذه وإغلاق أبوابها أمام الدول المتقدمة واتباعها سياسات الاكتفاء الذاتي [39].

اكتسبت هذه النماذج مكانتها بعد خيبات الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة في تطبيق نماذج التغيير الهيكلي ونماذج مراحل النمو الخطية الغير ملائمة. لكن سرعان ما واجهت الدول التي طبقتها فشل سياسات الاكتفاء الذاتي. كما أن نجاح تجارب دول مثل الصين، الهند، دول شرق أسيا (هونغ كونغ ،

[37] Hein, S. (1992). Trade strategy and the dependency hypothesis: A comparison of policy, foreign investment, and economic growth in Latin America and East Asia. Economic Development and Cultural Change, 40(3),495-521

[38] Cohen, B. J. (1973). The question of imperialism: The political economy of dominance and dependence. New York: Basic Books.

[39] Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd Ed.). New York: Prentice Hall. Ferraro, V. (2008). Dependency theory: An introduction. In G. Secondi (Ed.), the development economics reader (pp. 58–64). London: Routledge.

سنغافورة ، تايوان ، كوريا الجنوبية...) – التي اعتمدت على سياسات الانفتاح الاقتصادي و ركزت في تجارتها الخارجية مع الدول المتقدمة – قلل من جاذبية هذه النظرية في الثمانينات [40] .

(ب –4) نماذج النيوكلاسيكية للنمو (الثورة المضادة)

في مواجهة نظريات التبعية الدولية، اتبع اقتصاديو الثورة النيوكلاسيكية المضادة ثلاثة مقاربات هي: مقاربة السوق الحرة ، مقاربة الاقتصاد السياسي الجديد، المقاربة الصديقة (المحبذة) للسوق. عارضت هذه المقاربات التفسيرات التي قدمتها نظريات التبعية لتفسير التخلف وربطه بالممارسات الاستغلالية للدول المتقدمة (نهب الدول الفقيرة)، وربطت التخلف بأسباب ذاتية ناتجة عن التدخل الكثيف للحكومات في الحياة الاقتصادية مثل التوزيع سيء للموارد، والتشوهات التسعيرية والفساد[41].

ورداً على القطاع العام غير الكفوء أوصى اقتصاديو الثورة النيوكلاسيكية المضادة بتشجيع حرية الأسواق والحد من السياسات الحكومية التي تشوه الأسواق كالحمائية، الدعم والملكية العامة.

الشق الآخر من أفكار النيوكلاسيكية حول حرية السوق تصنف تحت مسمى" نظرية النمو النيوكلاسيكية التقليدية" والمشتقة اصلاً من نموذجي "هارود–دومار" و نموذج "سولو" . قام سولو بتوسيع نموذج هارود–دومار إلى نموذج نمو نيوكلاسيكي يركز على أهمية ثلاثة عوامل لنمو الناتج وهي : الزيادة في العمالة كماً و كيفاً (بالنمو السكاني والتعليم) ، الزيادات في رأس المال (بالادخار والاستثمار)، والتحسينات التكنولوجية [42] والتي اعتبرها متغير خارجي. لذا فإنه بتوفر معدل تطور تكنولوجي متماثل يمكن توقع حدوث تقارب معدلات

[40] Hein, S. (1992). Trade strategy and the dependency hypothesis: A comparison of policy, foreign investment, and economic growth in Latin America and East Asia. Economic Development and Cultural Change, 40(3), 495–521

[41] Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50).

[42] Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The Quarterly Journal of Economics, 70(1), 65.

النمو بين الدول. ويمكن للدول النامية بفتح أسواقها المحلية جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة معدل التراكم الرأسمالي والعوائد الاستثمارية. بالتالي تنزع هذه الدول للتقارب باتجاه مستويات دخل أعلى[43].

ركز الاقتصاديون النيوكلاسيكيون على السوق لإجاد مخرج للدول النامية. لذلك اعتبرت سياسات التحرير والخصخصة والاستقرار عناصر أساسية في أجندة التنمية الوطنية. أما العوامل الخارجية مثل التجارة الخارجية، الاستثمارات الأجنبية الخاصة والمساعدات الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية هي حتماً ستؤدي إلى تسارع تحسن الكفاءة الاقتصادية ومعدلات النمو لهذه البلدان.

مجدداً ومن الناحية التجريبية لم تحقق هذه النماذج النتائج المرجوة، وتباعدت معدلات النمو بين الدول [44]. على سبيل المثال، بعض الدول الأفريقية التي طبقت هذه النماذج حققت معدل نمو سنوي متواضع 0,5 % بحسب البنك الدولي. كما أن مقاربة السوق الحرة فشلت في تحقيق النمو في البدان النامية لعدة اعتبارات منها ضعف البيئة القانونية والأطر الناظمة والاختلافات الثقافية والتاريخية والمؤسساتية لهذه الدول [45].

(ت) النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

ظهرت نظرية النمو الحديثة أو نظرية النمو الداخلي Endogenous growth theory خلال التسعينات في محاولة لتفسير إخفاقات الأداء للدول النامية التي طبقت سياسات اعتمدت الوصفات النيوكلاسيكية للنمو. على عكس Solow الذي اعتبر عامل التطور التكنولوجي متغيراً خارجياً، وجدت نظرية النمو الحديثة أن التغيير التكنولوجي لم يكن متساوي ولم يتم نقله خارجياً في معظم الدول النامية [46].

---

[43] World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.

[44] Azariadis, C., & Drazen, A. (1990). Threshold externalities in economic development. The Quarterly Journal of Economics, 105(2), 501.

[45] World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.

[46] World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.

ربط منظرو نظرية النمو الحديثة [47] التطور التكنولوجي بانتاج المعرفة، واعتبرت نظرية النمو الحديثة أن النمو الاقتصادي هو نتيجة للعوائد المتزايدة الناتجة عن استخدام المعرفة بدلاً من العمل ورأس المال. وناقشت أن العوائد المرتفعة المتوقعة في نموذج Solow تتلاشى بسبب المستويات المنخفضة في الاستثمارات المُكَمِلة في الرأسمال البشري (التعليم)، البنية التحتية أو البحث والتطوير.

وحين كانت المعرفة مختلفة عن السلع الاقتصادية الأخرى بسبب قابليتها الغير محدودة للنمو، وإمكانية إعادة استخدام المعرفة أو الابتكار (بدون تكلفة إضافية) فإن الاستثمارات في المعرفة قد تحدث نمواً مستداماً، بالإضافة إلى إمكانية إحداث وفورات لشركات أخرى غير التي أنتجتها. ولأن آلية السوق فشلت في إنتاج معرفة كافية لأن الأفراد لن يتمكنوا من حصر الفوائد المرتبطة بخلق المعرفة في استثماراتهم، لذلك تصبح سياسات التدخل ضرورية لتحفيز النمو في المدى الطويل. لذا نزعت نماذج النمو الحديثة إلى تعزيز الدور الحكومي والسياسات العامة في إحداث استثمارات مكملة في مجال تطوير الرأسمال البشري وتشجيع الاستثمارات الخارجية في الصناعات الكثيفة المعرفة مثل البرامج الحاسوبية والاتصالات[48] .

ورغم أن نظرية النمو الحديثة ساعدت في تفسير التباعد بين معدلات النمو لاقتصاديات الدول المختلفة، إلا أنها انتُقِدَت لتغاضيها عن أهمية البنى الاجتماعية والمؤسساتية [49] . كما أن قابليتها للتطبيق محدودة بسبب افتراضاتها المبسطة، وإهمالها عوامل أخرى محفزة للنمو تفتقدها الدول النامية مثل البنى التحتية، والبنى المؤسساتية، والأسواق الكفوءة [50]. ولأن واضعي السياسات يحتاجون للانتباه إلى كل العوامل المحددة للتغيير

[47] Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94 (5), 1002–1037.; Lucas 1988; Aghion and Howitt 1992), Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics, 1992). A model of growth through creative destruction. Econometrica, 60(2), 323–351.(22(1), 3–42. Aghion, P., & Howitt, P.

[48] &J. E. Stiglitz (Eds.), Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

[49] Skott, P., & Auerbach, P. (1995). Cumulative causation and the "new" theories of economic growth. ,Journal of Post Keynesian Economics, 17(3), 381–402.

[50] 237–251. Cornwall, J., & Cornwall, W. (1994). Growth theory and economic structure. Economica, 61(242),

وتأثيراتها على معدل النمو الإجمالي، مما دعا الاقتصاديين لتطوير نظرية النمو الداخلي الحديثة آخذين بعين الاعتبار عوامل لها دور مؤثر في معدلات النمو الاقتصادي نذكر منها :

(ت – 1) نظرية فشل التنسيق:

تعتمد نظرية فشل التنسيق على فكرة أساسية هي أن آلية السوق قد تفشل في تحقيق التنسيق بين الأنشطة المتكاملة (مثال: عوائد استثمار معين تعتمد على استثمارات أخرى) ، وفي هذه الحالة هناك سيناريوهان :

الأول : يكون فيها كل المستثمرين في حالهم الأمثل في حال تنفيذ كل الاستثمارات في آن واحد.

الثاني: المنطق الذي يربط قرار الاستثمار لأحد المستثمرين بما يتوقعه حول قرارات المستثمرين الآخرين. يقال عندها أن السوق فشل في تحقيق التنسيق بين الأنشطة الاستثمارية لمجموع المستثمرين، وأن هذا الفشل في التنسيق سيؤدي إلى ناتج توازني للسوق ليس هو الأمثل (=التوازن الأمثل يتم فيه التوزيع الأمثل للموارد وكل المتعاملين في وضعهم الأفضل). بالنتيجة تكون احتمالية التوازن الغير التنموي (= لا يحقق نمو) متوقعة [51].

أصبحت نظرية فشل التنسيق ذات تأثير في التسعينات، لكن نشأتها كانت قبل ذلك بنصف قرن. أثيرت للمرة الأولى قضايا التنسيق بين الصناعات التكاملية من قبل روزنشتين–رودان في عام1943. تبعهما نيرسكه 1953 و هيرشمان 1957 اللذان أكدا على دور الدولة في حل هذا المشكلة، وذلك من خلال سياسة "الدفعة القويةBig push" (برنامج استثماري ضخم تقوده الحكومة سيحقق التكامل الأمثل بين مختلف القطاعات).

سرعان ما فقدت استراتيجية الدفعة القوية تفضيلها بعدما شهد العالم انهيار اقتصاديات التخطيط المركزي والنمو البطيء والركود والنتائج السيئة لمشاريع التصنيع التي قادتها الحكومات في البلدان المتخلفة [52]. رغم ذلك،

[51] Hoff, K., & Stiglitz, J. E. (2000). Modern economic theory and development. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 389–485). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

[52] Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.),

عاود اقتصاديو التنمية مؤخراً تركيزهم على مشكلات التكامل بين مجموعة من الشروط الضرورية لقيام التنمية الناجحة[53].

اعتبر مؤيدو هذه النظرية أن الاقتصاد هو بمثابة مجتمع عضوي يكون فيه سلوك أحد الفاعلين مؤثراً على الآخرين[54]، وأن فشل التنسيق بين هؤلاء الفاعلين سينتج توازنات متعددة ليست جميعها مفيدة للكل بل قد يكون بعضها غير مرغوب فيه، والنتيجة عدم تحقق التوازن الأمثل للجميع. بمعنى آخر، انتاجية شركة ما لا تعتمد فقط على جهودها وقدراتها والشروط الاقتصادية العامة (بيئة الاقتصاد الكلي) ولكنها تعتمد أيضاً على أفعال الشركات الأخرى، البنى التحتية، التنظيم والسلع العامة الأخرى [55]. وأن نجاح أو فشل أي عمل يعتمد على بيئته المحيطة [56].

تحتوي ألية السوق حالات عدم يقين من تحقق توازن جيد، والتوازن السيء قد يتحقق عندما يكون لدى الشركات توقعات تشاؤمية ويصبحون كارهين للاستثمار وبالتالي يفشلون في تنسيق أعمالهم. خلافاً للمعتقد سابقاً، فإن هذا سيؤدي إلى تشوه بسيط، والفهم الأحدث لهذه الحالة يميل للاعتقاد أن عدم التنسيق بين شركتين قد يؤدي إلى تشوهات ملحوظة في الأسواق. وتكون المحصلة توازنات متعددة غير كفؤة [57]. لذلك يجب عدم إهمال

Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50).\ Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

[53] Glăvan, B. (2008). Coordination economics, poverty traps, and the market process: A new case for industrial policy? The Independent Review, 13(2), 225–243.)

[54] (Hoff, K. (2000). Beyond Rosenstein-Rodan: the modern theory of coordination problems in development. In B. Pleskovic & N. Stern (Eds.), Annual World bank conference on development economics (pp. 145–188). Washington, D.C.: World Bank.), and Bowles, S., Durlauf, S. N., & Hoff, K. (Eds.). (2006). Poverty traps. Princeton, N.J.: Princeton University Press

[55] Rodriguez-Clare, A. (2005). Microeconomic interventions after the Washington Consensus (Working Paper No. 544). Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.

[56] Rodrik, D. (2004). Industrial Policy for the twenty-first century (CEPR Discussion Paper No. 4767). London: Centre for Economic Policy Research.

[57] Hoff, K., & Stiglitz, J. E. (2000). Modern economic theory and development. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers Of development economics: The future in perspective (pp. 389–485). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

مشكلة فشل التنسيق لأثرها السلبي البالغ على الأسواق. فعندما لا تعمل آلية السوق بكفاءة يجب أن يكون هناك دور تدخلي للحكومة من خلاله يتم التنسيق بين الشركات لدفعها إلى توازن جديد يحقق منافع الجميع.

تقدم نظرية فشل التنسيق العديد من الدروس المهمة لصانعي السياسات، أهمها أن آلية السوق لا تعمل بكفاءة وأن دور الحكومة ضروري وكانت توصية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام استراتيجية الدفعة القوية أهم انعكاس لذلك. وأنه للخروج من حلقة الفقر المفرغة، يتوجب على الدول النامية القيام باستثمارات ضخمة في الإدارة العامة والرأسمال البشري والبنى التحتية الأساسية[58].

ولقد وُجِهَت عدة انتقادات لنظرية فشل التنسيق بسبب تركيزها الكبير على دور الحكومة. حيث وجد المنتقدون أن تدخل الحكومة غير فعال وقد يتبع سياسات خاطئة، مما سيدفع الاقتصاد إلى توازن سيء ممتد لسنوات عدة وقد يكون أسوأ من التوازن البدئي [59]. كما أن هذه النظرية لا تقدم تفاصيل إضافية حول كيفية قيام الحكومة بدور التنسيق في الاقتصاد.

(ت – 2) المقاربة المؤسساتية للنمو والتنمية[60]:

(ت– 2– 1) المؤسسات – أحد المتغيرات غير التقليدية

تستند نظريات التنمية المعاصرة في تفسيرها لأسباب الفوارق في النمو بين البلدان المختلفة إلى عوامل جديدة من المتغيرات غير التقليدية (المؤسسات) والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار ضمن النظريات السابقة.

[58] United nation Development program 2005
[59] Hoff &Stiglitz Modern Economic Theory and Development 2000
[60] D. Rodrik, A. SUBRAMANIAN, "The primacy of institutions: what does it mean and what does it not mean," in Finance & Development, March 2006, IMF, Washington, p.31-34

ويعود السبب في ذلك إلى أن المتغيرات الاقتصادية التقليدية أصبحت غير قادرة لوحدها على تفسير أسباب النمو والاختلاف في معدلاتها بين مختلف البلدان، وهذا ما دفع الاقتصاديين للتوجه نحو مزيد من التعمق في دراسة المتغيرات المؤسساتية ومحاولة تقديم تبرير علمي للفارق في النمو، والذي لم يتم تفسيره اقتصادياً (اجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج العوامل الباقية لسولو). أجمعت هذه الدراسات على أهمية الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات في إحداث الفارق في النمو بين البلدان.

لقد تم تعريف مصطلح المؤسسات بطرق مختلفة، إذ يصف D. North 98 المؤسسات بالقواعد الرسمية أو غير الرسمية لسير مجتمع ما أو منظمة أو هيكل معين هدفها ضمان السير الأمثل لهذه المنظمات. بينما تحدد تعريفات أخرى المؤسسات في كونها مجرد أطر تنظيمية معينة وأساليب إجرائية. ولعل التعريف الأكثر شيوعاً لها هو بقواعد اللعبة "Rules of the Game".

أما التعريف الأكثر استخداما فيشير لدور المؤسسات في حماية حقوق الملكية وضمان العدالة في تطبيق القوانين والتنظيمات ومساهمتها في الحد من انتشار الفساد وضمان الحقوق السياسية وتخفيف تكاليف المعاملات. ويتوقف نجاح هذه المؤسسات حسب هذا التعريف على المحيط الذي تعمل فيه، والذي يحدد شروط تحقيق الفعالية، فهي تضمن تحقيق التوازن بين عناصر النظام، وأن القواعد التي تضعها المؤسسات تتم ضمن متغيرات داخلية في إطار التطور الاقتصادي.

تطورت نظريات النمو والمؤسسات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، في محاولة من الباحثين لفهم السلوك الاستراتيجي من قبل الأفراد والجماعات المنظمة في حالة الأسواق الغير مكتملة والحد من إمكانية وجود السلوك الانتهازي، ثم جاءت دراسات أخرى أصبحت تبحث عن المحددات الأكثر عمقاً في تفسير

اختلاف معدلات النمو بين الدول مثل اختلاف العوامل الجغرافية ودور المؤسسات والتجارة الدولية مثلما أكد ذلك D. Rodrik من خلال التماس المساعدة من ثلاثة أفكار:

أولا، هناك مسار فكري طويل ومتميز يعزو للجغرافيا دوراً بارزاً. فالجغرافيا هي المحدد الرئيسي للمناخ والموارد الطبيعية، ويمكن أيضاً أن تلعب دوراً أساسياً في أعباء الأمراض، وتكاليف النقل، ومدى انتشار التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدما في المجتمعات. كما أنها تؤثر بقوة في الإنتاجية الزراعية ونوعية الموارد البشرية. تعتبر الكتابات الأخيرة لكل من Jared Diamond و Jeffrey Sachs هي من بين الأعمال الأكثر بروزا في هذا المجال.

ويؤكد رأي ثان على دور التجارة الدولية كمحفز لنمو الإنتاجية ونمو الدخل. يسمى هذا الرأي بـ " الاندماج " لأنه يعطي المشاركة في الاقتصاد العالمي الرحب – أو عوائق المشاركة – الدور الرئيسي في تعزيز التقارب الاقتصادي بين المناطق الغنية والفقيرة في العالم. إن الجدل حول العولمة، بطبيعة الحال، يدور إلى حد كبير حول مزايا هذا الرأي المتعلق بالاندماج.

وأخيراً، هناك رأي ثالث يركز على المؤسسات، وعلى وجه الخصوص، دور حقوق الملكية وسيادة القانون. بحسب هذا الرأي، ما يهم هو قواعد اللعبة في المجتمع، كما هو محدد من قبل المعايير السلوكية العلنية والضمنية السائدة وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب فيه. يرتبط هذا الرأي بـ Douglass Northالفائز بجائزة نوبل، وعدد من الدراسات في الاقتصاد القياسي، وخاصة تلك التي أجراها Daron Acemoglu و Simon Johnson و James Robinson .

الفكرة القائلة بأن واحد من المحددات المعقدة المذكورة أعلاه، أو حتى كلها، يمكنها تفسير على نحو كاف الاختلافات الكبيرة في مستويات الدخل بين البلدان التي قد تبدو، ظاهرياً، منافية للعقل. ولكن الاقتصاديين لم

يكتفوا بذلك وحاولوا إيجاد قانون ما يحكم العلاقة بين المتغيرات السابقة، وباستخدام تحليل الانحدار وأساليب الاقتصاد القياسي، توصلوا إلى بعض النتائج الثاقبة والمذهلة التي لها آثار واسعة على شروط حصول التنمية، والتي تشير نتائجها إلى أن "نوعية المؤسسات" تتخطى من حيث الأهمية العاملين الأخرين. مقارنة بالمؤسسات، تؤثر الجغرافيا، في أحسن الأحوال، بشكل مباشر وضعيف على الدخول، وتأثير غير مباشر قوي على المؤسسات من خلال التأثير على نوعيتها. وبالمثل، تؤثر التجارة تأثيرا كبيرا على نوعية المؤسسات، ولكن ليس لها أثر إيجابي مباشر على الدخل.

(ت-2-2) وظائف المؤسسات الداعمة للنمو

ركزت معظم الأعمال الأخيرة المتعلقة بالمؤسسات والنمو الاقتصادي على أهمية مجموعة معينة من المؤسسات، مثل المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود والتي يمكن تسميتها "المؤسسات التي تخلق الأسواق"، لأنه بدونها ستكون الأسواق إما لا وجود لها أو ذات أداء سيئ للغاية. ولكن التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل تتطلب أكثر من مجرد زيادة الاستثمار وأعمال رائدة، بل تتطلب أيضاً بذل الجهود اللازمة لبناء ثلاثة أنواع من المؤسسات التي ستضمن الحفاظ على القوى الدافعة للنمو، وبناء القدرة على التكيف أمام الصدمات، وتيسير المقبولية المجتمعية لتقاسم الأعباء استجابة لهذه الصدمات. ويمكن تصنيف هذه المؤسسات كالتالي:

1- مؤسسات تنظيم السوق: أي تلك التي تتناول الأثار الخارجية، وفورات الحجم الكبير، والمعلومات غير الكاملة، مثل الهيئات المنظمة في مجال الاتصالات والنقل والخدمات المالية.

2- مؤسسات المحافظة على استقرار السوق: أي تلك التي تضمن انخفاض التضخم، وتقليل التقلبات في الاقتصاد الكلي، وتفادي الأزمات المالية، مثل المصارف المركزية، ونظم أسعار الصرف، وقواعد الميزانية والضرائب.

3- مؤسسات قوننة الأسواق: أي تلك التي توفر الحماية الاجتماعية والتأمين بما فيها إعادة التوزيع وإدارة الخلافات، مثل أنظمة المعاشات التقاعدية، وبرامج التأمين ضد البطالة، والصناديق الاجتماعية الأخرى.

توصلت دراسة نشرها Dani Rodrick في عام 1999[61] عن تجارب عدد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى أدلة هامة على دور المؤسسات في تحقيق الاستقرار وقوننة الأسواق. حيث شرحت أن ما لا يقل عن 15 بلدا أفريقياً نمت بمعدلات تتجاوز 2،5 في المائة سنويا قبل عام 1973، لكن بسبب ضعف المؤسسات المحلية، عدد قليل منها فقط تمكن من تحمل أعراض الارتفاعات في أسعار النفط وصدمات الاقتصاد الكلي الأخرى في السبعينات، لذلك انخفض النمو بشكل حاد في الفترة اللاحقة. لأن مواجهة مثل هذه الصدمات تستلزم استجابة الاقتصاد الكلي بمقتضيات توزيعية جدية، على سبيل المثال، يتعين على البلدان كاستجابة لأزمة ميزان المدفوعات تقليل الطلب الكلي عن طريق تشديد السياسات المالية والقدرة على تحديدها وكيفية تطبيقها. ويمكن أن يتخذ التشديد المالي شكل زيادات ضريبية أو تخفيضات في الإنفاق، وفي حال تطبيق الخيار الأخير، ينبغي خفض الانفاق على الدفاع أو الرساميل أو الصحة أو التعليم. في هذه الحالات تتيح المؤسسات المحلية القوية، ولاسيما تلك التي تتيح مشاركة واسعة، معالجة هذه التناقضات بأقل تكلفة ممكنة، ومنع الصراعات الاجتماعية والسياسية المحلية من تعظيم الصدمة الاقتصادية الأصلية.

[61] Rodrik, Dani, The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work, Washington, DC, Overseas Development Council, 1999

ولما كانت الصيغة لا تتبع الوظيفة، فإن المؤسسات ذات أهمية حاسمة في عملية التنمية. فلكل من الوظائف التي تؤديها المؤسسات، هناك عدد من الخيارات بشأن الصيغة المطلوبة. أي نوع من النظام القانوني يجب أن يتبناه هذا البلد – القانون العام، القانون المدني، أو نوع هجين؟ ما هو التوازن الصحيح بين المنافسة والتنظيم في التغلب على بعض الإخفاقات النموذجية للسوق؟ ما هو الحجم المناسب للقطاع العام؟ ما مدى حرية التصرف ومدى المرونة التي ينبغي أن تتمتع بها الترتيبات اللازمة للسياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف؟

يوفر التحليل الاقتصادي فقط توجيهات قليلة في الإجابة على هذه الأسئلة. والواقع أن هناك أدلة متزايدة على أن الترتيبات المؤسسية المطلوبة تتأثر بشكل كبير بخصوصية كل بلد الناتجة عن الاختلافات في المسارات التاريخية والجغرافيا والاقتصاد السياسي وغير ذلك من الشروط الابتدائية. ويمكن أن يساعد ذلك في تفسير السبب الذي جعل البلدان النامية الناجحة تجمع بين عناصر غير تقليدية مع سياسات نمطية. فقد دمجت دول شرق آسيا التوجه نحو الخارج مع التدخل في القطاع الصناعي. وكما طورت الصين نظاماً سوق يتبع اقتصاد موجه بدلاً من التخلي الكامل عن التخطيط المركزي. وقد أنشأت موريتانيا مناطق محددة مختصة بتصنيع الصادرات بدلاً من التحرير الكامل. أما تشيلي فقد دمجت ضوابط على الرساميل مع ترتيبات اقتصادية نمطية مخالفة لها. ويمكن أن تفسر هذه الاختلافات أيضاً سبب استمرار وجود اختلافات مؤسسية رئيسية – حول قضايا مثل دور القطاع العام وطبيعة النظم القانونية وحوكمة الشركات والأسواق المالية وأسواق العمل وآليات التأمين الاجتماعي – بين بلدان أخرى متقدمة في أمريكا الشمالية وبلدان أوروبا الغربية واليابان. كذلك، قد تكون بعض الحلول المؤسسية التي تؤدي أداءً جيداً في بيئة معينة ستكون غير كافية في سياق آخر لا تتوفر فيه القواعد الداعمة والمؤسسات الأخرى المكملة. بعبارة أخرى، إن استنساخ الابتكارات المؤسسية لا ينجح بالضرورة في السياقات المختلفة بنفس الدرجة.

(ت-2-3) اتخاذ الخيارات المؤسسية الأكثر ملائمة

وفي حين أن التحليل الاقتصادي يمكن أن يساعد في تحديد التأثيرات المحفزة للترتيبات البديلة والمفضالات ذات الصلة، لكن الدور الأكبر تلعبه المداولات العامة والخيارات الجماعية داخل المجتمعات. حيث يمكن اعتبار "الديمقراطية السياسية" مؤسسة عليا تساعد المجتمعات على اتخاذ الخيارات بشأن المؤسسات التي تحتاجها. في الواقع، لا تفسر التدابير الديمقراطية نمو البلدان بوتيرة أسرع أو أبطأ على مدى فترات زمنية محددة، لكنها تفسر مستويات الدخل على الأجل الطويل. وهذا يعني أنه في حين أنه من الممكن أن تتحقق اندفاعات النمو باستخدام ترتيبات سياسات مؤسساتية مختلفة، وكما تؤكد التجربة بعد الحرب العالمية الثانية، تسهل الديموقراطية الحفاظ على مثل هذه الاندفاعات وتحويلها إلى مستويات معيشة أعلى مستدامة.

(ت-2-4) تأثير السياسات المتبعة

يوافق بعض الباحثين على أنه وباعتبار الدور الكبير لكل من التاريخ والجغرافيا في تشكيل المؤسسات فأن تأثير السياسات المتبعة ليس لها أثر يذكر، وأن مسار التنمية البشرية محدد سلفا؟ فعلى سبيل المثال، يصر كل من Easterly و Levine على أن السياسات لا تؤثر على مستويات الدخل بسبب التشكل المسبق للمؤسسات. ولكن لا توجد أبحاث تدعم هذه الجبرية. كما أن الإطار المتبع في البحوث المنشورة مؤخرا ليس مناسبا حقا لاختبار مدى تأثير للسياسات. ما تم تفسيره أن – مستويات الدخل – هي ظاهرة تتشكل على مدى أمد طويل، فهي نتيجة لإجراءات تراكمت عبر قرون أو أكثر. لذلك من غير المعقول، توقع أن سياسات تقاس على مدى فترات أقصر، يمكن أن تفسر هذه الظاهرة الطويلة الأجل.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المؤسسات تتغير ببطء، لكنها تتغير. على سبيل المثال، بين السبعينات والتسعينات، كانت هناك بعض التغييرات الملحوظة في نوعية المؤسسات. وظهر أحد المؤشرات على الجودة

المؤسسية هو مؤشر يقيس القيود على القسم التنفيذي من الحكومات. حيث استطاع عشرون بلد تحسين تصنيفهم بخصوص جودة مؤسستها بنسبة أكبر من 40 في المائة. وبطبيعة الحال، كيفية وضع التغيير المؤسسي قيد التنفيذ مسألة صعبة، وهي واحدة من أهم النقاشات الجارية حول النمو والتنمية. ولكن حدوث التغيرات في المؤسسات وتأثير هذه التغيرات على التنمية مثبت.

(ت-2-5) الآثار المترتبة لتطوير مفهوم المؤسسات على الإقراض التنموي:

كان لتطوير مفهوم المؤسسات تأثيراته على المشروطية من أهمها برامج التثبيت والتغيير الهيكلي التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديم القروض للدول النامية. فإذا كان التغيير المؤسسي بطيء الحدوث، فإن المدد الزمنية المحددة لبرامج التكيف الهيكلي يجب أن تعكس ذلك (أي تعديل من شأنه أن يحسن إمكانات التنمية بصورة مستدامة لا يجب توقع إنجازه خلال ثلاث أو خمس سنوات – المدة النموذجية لهذه البرامج و تبني اعتقاد أوخطة خلاف ذلك يجعل التيقن من تحقق التوقعات غير موضوعي).

أما الأقل وضوحاً، أنه إذا كانت المؤسسات هي بالفعل المحددات العميقة للتنمية، فإننا لا نستطيع تقييم جدوى السياسات التقليدية – المالية والنقدية وأسعار الصرف والإصلاحات الهيكلية – ببساطة عن طريق التدقيق في الأغراض المستهدفة. وعندما لا يتم تغيير المؤسسات الأساسية بالطريقة المناسبة، غالباً ما يكون فرض الشروط على السياسات غير فعال. لذلك، يجب إعادة التفكير بخصوص شروط تطبيق السياسات الصحيحة.على سبيل المثال، بسبب تجاهل نيجيرياللنصائح بادخار عوائد النفط بشكل متكرر، لن يكون من الواقعي أن نتوقع أن تحقق أهداف السياسة المالية التي تنطوي على تقليل إنفاق عوائد النفط.

من المتعارف عليه، أن المشروطية على مر الوقت تمركزت حول مجموعة من الأهداف الجزئية المتعلقة بالسياسات والنتائج. ولكن في البلدان التي تفتقر للشروط المؤسسية اللازمة للإقلاع، حققت المشروطية نجاحا

متواضعاً. فحيث تتواجد أسس مؤسسية جيدة، فإن المشروطية الجزئية، من حيث المبدأ، ستكون فائضة أو متممة. الاعتراف بأولوية الحاجة إلى توفر الشروط المؤسسية الصحيحة بدلاً من التركيز على نتائج جزئية انعكس في خطوات أخيرة تمثلت في تحديات الألفية المعلنة للأمم المتحدة، وفي وثيقة "استراتيجية الحد من الفقر" التي تبناها صندوق النقد الدولي التي تدعو لإيجاد طرق جديدة لضمان مردودية المعونات المقدمة.

والتحول من الشروط الحالية سيكون له مزايا أخرى. فالشرط الجزئي القائم على النتائج لا يمكن أن يتعارض مع روح الملكية، التي تحدد بالضرورة، على نحو سليم، السماح للبلدان بقدر معين من الحرية لإيجاد حلول مؤسسية وسياسية لمشاكل التنمية.

وبطبيعة الحال، فإن تحديد الشروط المؤسسية الضرورية لضمان فعالية المساعدات التنموية هو أمر صعب. يمكن أن تكون إحدى الخيارات إنشاء قائمة بالبلدان المؤهلة للحصول على المساعدات التنموية استنادا إلى إنجازها لمتطلبات الإطار المؤسساتي المطلوب مثل سيادة القانون، والقضاء المستقل، والصحافة الحرة، والسياسات التشاركية. ولكن مثل هذه القائمة من شأنها أن تثير عدداً من الأسئلة الصعبة –كيف ينبغي قياس هذه المتطلبات؟ هل يمكن أن تكون موضوعية بشكل منصف؟ وماذا عن البلدان التي تفشل في تحقيق بعض هذه المتطلبات – مثل تشيلي والصين وكوريا وأوغندا في المراحل المبكرة من نموها؟ ثم هناك مشكلة الارتداد المضاد. وهل ستقدم نيجيريا وإندونيسيا– اللتان تفيان رسمياً بمتطلبات توفر الإطارالمؤسساتي الأساسي– تأكيدات بأن المساعدات التنموية ستنفق بشكل جيد؟ تعتبرالدراسات التي أُنجزت مؤخراً عن مجموعة بلدان حول مسألة "محددات التنمية" هي خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، وهناك مجال واسع مفتوح ومثير للبحث.

وبهذا أصبح اقتصاد المؤسسات يمثل مجالًا مهماً لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة يجعلها أكثر واقعية. جاء هذا التطور في النظرية الاقتصادية ليحل محل النظرية النيوكلاسكية المعيارية التي بقيت

لعقود طويلة كـ "نظرية مجردة بعيدة عن الواقع"، إذ استندت إلى فرضيات من النادر إمكانية اختبارها (تجانس السلع والأذواق، توفر المعلومات الكاملة، غياب تكلفة المعاملات، رشادة المتعاملين)، وركزت هذه النظرية على هدف تعظيم الربح من طرف المؤسسات وعلى كيفية تحقيق التوازن العام وذلك تطبيقاً لشعار "دعه يعمل اتركه يمر" و"اليد الخفية" لآدم سميث، غير أن الواقع أثبت بأن المنافسة الكاملة ما هي إلا مسألة نظرية بعيدة عن الواقعية.

(ث) نظرية التغير الهيكلي المحدّثة New Structural Ecomomics[62]:

(ث–1) إعادة النظر في النظريات الاقتصادية

بتطبيق نظرة معمقة إلى بيانات الدول النامية، لاحظ الباحثون الأداء الاقتصادي المتباين من قبل مختلف البلدان النامية، وخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. من ناحية، استطاع عدد من الدول النامية السير على طريق النمو السريع مثل البرازيل، تشيلي، الصين، اندونيسيا، الهند، كوريا، ماليزيا، موريشيوس، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام، حيث حولتها عملية التصنيع من اقتصادات الكفاف المؤسسات والاقتصادات الزراعية المتخلفة، وانتشلت مئات الملايين من الناس من الفقر في فترة جيل واحد. من ناحية أخرى، لم تستطع العديد من البلدان الأخرى من توليد النمو المستدام، حيث لا يزال أكثر من سدس البشرية محاصرين بالفقر. وبذلك يكون عدد قليل فقط من الاقتصادات الناجحة، استطاعت تحقيق التقارب الاقتصادي باتجاه البلدان الغنية.

ولما كان النمو المستدام والشامل على المدى الطويل هو القوة الدافعة للحد من الفقر في البلدان النامية، وتحقيق التقارب معا الاقتصاديات المتقدمة النمو. كما أن الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل أزمة الكساد الكبير، ظهرت

[62] Justin Yifu Lin - New Structural Economics- A Framework for Rethinking Development- Policy Research Working Paper- 5197- The World Bank-2010

ضرورة إعادة النظر في النظريات الاقتصادية وخاصة في نظريات التنمية. على أساس ذلك يقترح " النهج النيوكلاسيكي الجديد" أو إلى "التغيير الهيكلي الجديد" إطاراً لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو المستدام، والقضاء على الفقر، وتقليص الفجوة الدخل مع البلدان المتقدمة. استناداً على الأفكار التالية:

أولاً، هيكلية مدخلات الاقتصاد تتطور من مستوى تنموي إلى آخر. ولذلك، فإن الهيكلية الصناعية لاقتصاد ما ستكون مختلفة عند مستويات مختلفة من التنمية. و كل هيكلية صناعية تتطلب بنى تحتية خاصة (على حد سواء مادية و غير مادية) لتسهيل عملياتها وتعاملاتها.

ثانياً، يشكل كل مستوى من مستويات التنموية المحققة محطة على طول التحول الذي يعبره من اقتصاد زراعي منخفض الدخل إلى اقتصاد ما بعد الصناعي عالي الدخل،أي ليس انشطاراً بين مستويين تنمويين (" فقيرة" مقابل "غنية" أو "نامية" مقابل "صناعية"). لذا فإن أهداف التطوير الصناعي وتحسين البنى التحتية في البلدان النامية لا ينبغي بالضرورة أن تكون مماثلة لتلك المتبعة في البلدان المتقدمة ذات الدخل العالي.

ثالثاً، في كل مستوى تنموي معين، تعتبر آلية السوق هي الأساس في تخصيص الموارد بشكل فعال. ومع ذلك، فإن التنمية الاقتصادية كعملية دينامية تستلزم حصول تغييرات هيكلية، تشمل التطور الصناعي والتحسينات اللازمة لها فيما يخص البنى التحتية المادية وغير المادية عند كل مستوى. و يتطلب هذا التطور و التحسن تنسيقا متلازماً، مع وجود آثار خارجية كبيرة على تكاليف التعاملات للشركات وعوائد الاستثمار الرأسمالي. وهكذا، بالإضافة إلى آلية السوق الفعالة، سيتوجب على الحكومة أن تلعب دوراً نشطاً في تيسير التغييرات الهيكلية.

(ث-2) الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية والإطار المفاهيمي للاقتصاد الهيكلي الجديد

نقطة الانطلاق في تحليل التنمية الاقتصادية هي الثروات – اي ما يتوفر من ثروات في اقتصاد ما في وقت محدد – وهي قابلة للتغيير مع مرور الوقت. وباعتماد المنطلقات التقليدية للمدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، يميل الاقتصاديون إلى اعتبار ثروات بلد معين بأنها تتكون فقط من الموارد الطبيعية المتوفرة في أراضيها، والعمل، ورأس المال (المادي و البشري على حد سواء)2و هي في الواقع الثروات التي تستخدمها الشركات في اقتصاد ما في العملية الانتاجية . لكن التحليل الهيكلي الجديد ركز على ديناميكيات نسبة رأس المال / العمل . حيث أن حجم ما تدخره أرض بلد ما من ثروات والموارد الطبيعية، مثل موارد التعدين الموجودة تحت الأرض بكميات مقاسة و ثابتة وطرق اكتشافها هو في كثير من الأحيان " متغير".وقد يكون من المفيد، من الناحية النظرية، إضافة البنى التحتية كمكون إضافي في الميزات الاقتصادية لبلد ما، والتي تشمل البنى التحتية (المادية) والبنى التحتية (الغير مادية) . أمثلة عن البنى التحتية (المادية): الطرق السريعة، الموانئ، المطارات، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأنظمة، وشبكات الكهرباء، وغيرها من المرافق العامة. أمثلة عن البنى التحتية (الغير مادية): المؤسسات، التشريعات القانونية، الرأس المال الاجتماعي، نظم القيم، نظم اجتماعية واقتصادية أخرى . حيث تؤثر البنى التحتية على تكاليف التعاملات التي تحتاجها الشركات الخاصة، ومعدل هامش العوائد على الاستثمار.

تميل البلدان في مختلف مستويات التنمية إلى أن تكون مختلفة بسبب الاختلافات مايملكون من ميزات وثروات. بالنسبة للبلدان التي مازالت في المراحل الأولى من التنمية تتميز بندرة نسبية في رؤوس الأموال ووفرة نسبية في العمل والموارد الطبيعية ، وتميل أنشطتها الإنتاجية إلى أن تكون كثيفة العمالة أو كثيفة الموارد (معظمها في زراعة الكفاف، وتربية الحيوانات، و صيد الأسماك، وقطاع التعدين) وعادة ما تعتمد على تقنيات تقليدية، و تنتج منتجات قديمة . وباستثناء التعدين والمزارع، فإن إنتاجها محدود في اقتصاديات الحجم. عادة ما تكون

أحجام الشركات صغيرة نسبياً، وتعاملات الأسواق هي في كثير من الأحيان غير رسمية مقتصرة على الأسواق المحلية مع أشخاص غير رسميين. كما أن البنى التحتية المادية والغيرمادية التي تسهل الإنتاج وتعاملات السوق محدودة وبسيطة نسبياً وبدائية.

بينما في الجهة الآخر من العالم ، تمتلك البلدان ذات الدخل المرتفع هيكلية مختلفة تماماً من الميزات والثروات. العامل الأكثر وفرة نسبياً بين ميزاتهم و ثرواتهم هو عادة رأس المال، وليس العمل أوالموارد الطبيعية. وهي تتمتع بميزة نسبية في الصناعات الكثيفة رأس المال ذات اقتصاديات الحجم في الإنتاج. كما أن مختلف أنواع البنى التحتية المادية (مثل الطاقة، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطرق، الموانئ، الخ) والبنى التحتية الغير مادية (مثل الأطر التنظيمية والقانونية والثقافية ونظم القيم، و غيرها) المناسبة للاحتياجات – ولكلا الأسواق الوطنية والعالمية – حيث تتم التعاملات التجارية هي متوفرة لمسافات كبيرة و عالية الجودة كماً وكيفاً.

تتطلب التنمية الاقتصادية إدخال مستمر للابتكارات التكنولوجية الأفضل لكل صناعة موجودة. لكن معظم السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم. بهذا يكون ادخال التحسينات التكنولوجية الزراعية أساسياً لزيادة دخل المزارعين والحد من الفقر. بيد أن التنمية الاقتصادية تتطلب أيضاً استمرار التنويع والارتقاء بالصناعات القائمة إلى صناعات جديدة كثيفة رأس المال أكثر تطوراً. وبدون حدوث هذا التغيير الهيكلي، سيكون مجال الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل محدوداً.

يتوفر للبلدان النامية المتخلفة والمتطلعة للتطوير إمكانية الاختيار من بين طيف كامل من الصناعات ذات مستويات مختلفة من كثافة رأس المال المتاحة. ومع ذلك، يتوجب عليهم أولاً ترقية هيكلية عوامل مواردهم،

الأمر الذي يتطلب نمو سريع في مخزونها من رأس المال بسرعة أكبر من العمل[63].ومع تحركهم صعوداً على السلم الصناعي من خلال عملية التنمية الاقتصادية، سيحققون زيادة في اقتصاديات الحجم لديهم – بسبب عدم قابلية التشكلات الرأسمالية للتجزئة. ستصبح الشركات أكبر حجماً وستحتاج إلى أسواق، مما سيستدعي بدوره حصول تغييرات مماثلة في الطاقة، والنقل، والترتيبات المالية، والبنى التحتية الغير مادية الأخرى.

ومع ارتفاع مستوى الصناعة وتنويعها سيرتفع مستوى المخاطر التي ستواجهها الشركات. فكلما اقتربت الشركات من المستويات الأعلى من التكنولوجيا العالمية سيصعب حصولهم على تكنولوجيا حديثة من البلدان المتقدمة، وستحتاج بشكل متزايد إلى اختراع تكنولوجيات ومنتجات جديدة وبالتالي ستواجه المزيد من المخاطر. يمكن تمييز ثلاثة أنواع من المخاطر التي ستواجه الشركات حسب مصدرها: الابتكار التكنولوجي، وابتكار المنتجات، والقدرات الإدارية. في المراحل المبكرة للتنمية، ستميل الشركات إلى استخدام تقنيات قديمة نسبياً لإنتاج منتجات قديمة للأسواق القديمة. عند هذا المستوى، سيكون المصدر الرئيسي للمخاطر هو توفرالقدرات الإدارية اللازمة لدى مالكي ومشغلي الشركات. أما عند مستويات أعلى، غالباً ما تقوم الشركات باختراع تكنولوجيات جديدة لإنتاج منتجات جديدة لأسواق جديدة. أي ستضم مجموعة المخاطر المتوقعة مخاطر مصدرها مدة نضج التكنولوجيا والأسواق. وحيث أن الابتكار التكنولوجي، وابتكار المنتجات، والقدرات الإدارية جميعها تساهم في تحديد المستوى العام للمخاطر التي ستواجهها الشركات، لكن الأهمية النسبية لكل منها يختلف بشكل كبير من صناعة إلى أخرى ومن مستوى إلى مستوى أخر من مراحل التنمية الاقتصادية.

مع حصول التغيرات في حجم الشركات، ونطاق السوق، وطبيعة المخاطر، إلى جانب رفع مستوى الهيكلية الصناعية، ستتغير الاحتياجات المطلوبة من خدمات البنية التحتية، المادية و لغير مادية على حد سواء. وفي

[63])انظر Ju ، Lin، (Wang 2010

حال عدم حصول التطور المواكب والمطلوب في البنى التحتية، فإن عملية التطوير الصناعي في القطاعات المختلفة ستواجه مشكلة "عدم الكفاءةx- inefficiency " ، وهي ظاهرة ناقشها Harvey Leibenstein(1957). حين تكون الهيكلية الصناعية في الاقتصاد في مرحلة ما هي مرتبطة نسبياً بالعوامل المتوفرة داخلياً من عمالة ورأس المال والموارد الطبيعية في ذلك الوقت، ستتغير صفات الاقتصاد متأثرة بتراكم رأس المال أو النمو السكاني، مما سيدفع هيكليتها الصناعية إلى الانحراف عن الوضع الأمثل الذي يحدده المستوى السابق.

عندما تختار الشركات دخول مجال الصناعات واعتماد التكنولوجيات التي تتفق مع الميزات النسبية التي تحددها التغييرات في صفات وقدرات الاقتصاد يصبح الاقتصاد الأكثر تنافسية. كلما نمت الصناعات والشركات ذات الميزات التنافسية ستحصل على حصص أكبر في الأسواق المحلية والعالمية، وستخلق أكبر فائض اقتصادي ممكن على شكل أرباح ورواتب. كما أن الفوائض المعاد استثمارها ستحقق أعلى مستوى عوائد لأن الهيكلية الصناعية هي الأمثل لهيكلية القدرات. سيسمح هذا النهج للاقتصاد – مع مرور الوقت –بمراكمة رأس المال المادي والبشري، وتحسين هيكلية مستوى القدرات والهيكلية الصناعية وجعل الشركات المحلية أكثر تنافسية في مجال المنتجات الكثيفة رأس المال والكثيفة المهارات.

الشركات عموماً تهتم بالأرباح. بالنسبة لهم سيسعون بشكل عفوي لدخول الصناعات واختيار التكنولوجيات التي تتفق مع الميزة النسبية للاقتصاد، لكن نظام الأسعار يجب أن يعكس الندرة النسبية للعوامل في هذا البلد، وهذا يحدث فقط في اقتصاد ذو أسواق تنافسية[64]. ولذلك، ينبغي أن تكون السوق التنافسية هي الآلية الأساسية في الاقتصاد لتخصيص الموارد عند كل مستوى من تطورها. هذه المقاربة للتنمية الاقتصادية التي تعتمد الميزة

[64] Lin 2009a؛ Lin و Chang 2009

النسبية ستبدو بطيئة ومحبطة للبلدان التي تواجه تحديات رئيسية في مجال الفقر. لكن في الواقع، هي أسرع وسيلة لتراكم رأس المال ورفع مستوى هيكلية العوامل الداخلية وتسريع تطور الهيكلية الصناعية من خلال تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والصناعات التي طورت مسبقاً بالفعل من قبل البلدان الأكثر تقدماً. فعند كل مستوى في التنمية، ستتمكن الشركات في البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيات (وإدخال الصناعات) التي هي مناسبة لهيكلية الموارد المحلية، بدلا من الاضطرار إلى إعادة اختراع "العجلة"[65] (Gerschenkron 1962؛ Krugman 1979). هذه الإمكانية لاستخدام التكنولوجيا المتوفرة مسبقاً والدخول في الصناعات القائمة هو ما سمح لبعض اقتصادات شرق آسيا الحديثة اتي تحولت إلى الصناعة حديثاً بضمان ديمومة معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي السنوي ما بين 8 و 10٪.

وكلما تسلق بلد ما "سلم التطور الصناعي والتكنولوجي"، تحدث فيه كثير من التغييرات الأخرى مثل: تصبح التكنولوجيا التي تستخدمها شركاتها أكثر تعقيداً وتطوراً، وتشهد زيادة في متطلبات رأس المال وحجم الإنتاج وحجم الأسواق. لذا فإن حدوث عملية تطور صناعي وتكنولوجي بشكل انسيابي ومرن يتطلبان حدوث تطور مماثل مواكب في المؤسسات التعليمية، والمالية، والقانونية، وفي البنى التحتية المادية حتى تتمكن الشركات العاملة في الصناعات – التي تمت تطويرها حديثاً– يمكن من تقليل تكاليف التعاملات و تحقيق الحدود الأعلى إنتاجياً[66]. ومن الواضح أنه لا يمكن للشركات أن تستوعب كلفة هذه التغييرات الفعالة بشكل منفرد، كما أن حدوث التنسيق العفوي بين العديد من الشركات لتلبية هذه التحديات الجديدة غالباً ما يكون مستحيل. يتطلب التغيير في البنى التحتية عمل جماعي أو على الأقل التنسيق بين الشركات المنفذة للبنى التحتية من الخدمات

[65] Krugman 1979؛ Gerschenkron 1962
[66] Harrison و Rodríguez Clare 2010

والقطاع الصناعي. لهذا السبب، سيتوجب على الحكومة إما إدخال مثل هذه التغييرات أو تنسيقها بشكل استباقي.

نجاح التحديث الصناعي في الاستجابة للتغيير في هيكلية الموارد الاقتصادية الداخلية الاقتصادية يتطلب من الشركات الرائدة التغلب على مشاكل ندرة المعلومات المحدودة عن الصناعات الجديدة التي يمتلك فيها الاقتصاد مزايا نسبية كامنة حسب ما يحدده التغيير الهيكلي في الموارد الداخلية. وتنشأ معلومات خارجية قيمة من المعرفة التي تكتسبها الشركات الرائدة في كل من حالات النجاح والفشل. لذلك، بالإضافة إلى لعبها دور استباقي في تحسين البنى التحتية المادية وغير المادية سيكون على الحكومة في البلد النامي، وكذلك في البلد المتقدم، أن تعوض الشركات الرائدة على نفقات المعلومات الخارجية المعلومات التي نفذتها[67].

(ث-3) بدايات النظرية الاقتصادية الهيكلية الحديثة (Rostow و Gerschenkron)

إن تطوير التفكير التنموي الاقتصادي – مثل جميع مشاريع التعلم- هي عملية مستمرة يحكمها الاندماج والاكتشاف والاستمراريةوالتجديد. والمخزون الفكري الحالي من المعرفة هو نتيجة عمل استمرعدة عقود من قبل مفكرين من مختلف الخلفيات والتخصصات ولقد اندرجت أعمالهم ضمن عدة موجات من الأبحاث النظرية والتجريبية. ولذلك فمن الطبيعي أن النظرية الاقتصادية الهيكلية الجديدة (المحدثة) يربطها بعض التشابه والاختلافات مع الفروع السابقة في أدبيات اقتصاديات التنمية. وينبغي تقييم القيمة المضافة الرئيسية لها من خلال فحص الرؤى الجديدة التي تقدمها حول السياسات الاقتصادية ومدى قدرتها على مواكبة جدول أعمال البحوث المستقبلية.

[67] Rodrik2004)؛ Lin 2009 أ؛ Lin و2011 Monga ؛Harrison و(2010Rodríguez-Clare

الأفكار الأولى حول التغيير الهيكلي في مجال التنمية الاقتصادية تعزا في معظمها إلى Rostow (1960،1990) و Gerschenkron(1962) . في محاولة لفهم كيف تحدث التنمية الاقتصادية وما هي الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها لتشجيع هذه التنمية، اقترح Rostowأن البلدان يمكن أن تصنف في خمس فئات حسب مستواها من النمو:

(1) مجتمعات تقليدية تتميز باقتصاد الكفاف، مخرجات غير تجارية أوغير مسجلة، وجود نظام المقايضة، اعتماد كبير على الزراعة – خاصة الزراعة كثيفة العمالة.

(2) مجتمعات تمتلك الشروط المسبقة اللازمة للنمو، حيث هناك زيادة في استخدام رأس المال في الزراعة، وتطوير صناعات التعدين، وبعض النمو في الإدخار والاستثمار.

(3) مجتمعات في وضع الإقلاع، مع مستويات أعلى من الاستثمار والتصنيع، وتراكم المدخرات، وانخفاض في حصة الزراعة من قوة العمل.

(4) مجتمعات تتجه نحو النضج حيث يتيح توليد الثروات القيام بمزيد من الاستثمار في الصناعة المنتجة للقيمة المضافة وتصبح التنمية –النمو مستمر ذاتياً– وتتنوع الصناعات، وتستخدم تكنولوجيا أكثر تطورا.

(5) مجتمعات الاستهلاك الضخم التي تحقق مستويات عالية من الإنتاج وحيث تهيمن صناعة الخدمات على الاقتصاد.

ناقشGerschenkron فرضية Rostow بأن جميع البلدان ستمر عبر مراحل متسلسلة من مستويات النمو، وافتراضها أنه من الممكن تعميم مسار موحد للنمو على مختلف البلدان. بينما تفترض النظرية الهيكلية الجديدة أن انتقال اقتصاد بلد ما من مستوى منخفض إلى مستوى أعلى هي سيرورة مستمرة، وليس مجرد انتقال

ميكانيكي عبر خمسة مستويات متمايزة. على الرغم من أن التغيير في الهيكلية الصناعية للاقتصاد يعكس التغيرات في هيكلية عوامل الانتاج المتوفرة فيه، لكن نمو الصناعات في البلدان المختلفة تمتلك عوامل الانتاج متماثلة يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة وغير خطية. وهذا صحيح على وجه الخصوص مع زيادة عولمة الأسواق، والتطوير السريع للمنتجات الجديدة، والتغير التكنولوجي المستمر، كما أنه يمكن للبلدان استغلال الفرص التي لم تكن متوفرة في السابق والتخصص في الصناعات التي تختلف من اقتصاد إلى آخر.

كما توفر النظرية الهيكلية الجديدة إطارا لفهم قضايا المتغيرات الداخلية والخارجية المتعلقة بالحقائق المعتمدة في التحليل الحديث للنمو التي تم تحديدها من قبل لجنة النمو[68] : الاقتصاد الذي يطور صناعاته حسب الميزات النسبية التي يمتلكها سيصبح أكثر تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي سيولد أكبر دخل وفائض للادخار ممكن. وسيتكون لدى الأسر أعلى ميل للادخار، مما سيسرع تحديث هيكلية عوامل الإنتاج المتوفرة لهذا البلد[69].

(ث-4) التشابه والاختلافات مع النظرية الهيكلية القديمة

من حيث أوجه الشبه، كل من النظرية الاقتصادية الهيكلية "القديمة" و"الحديثة" تستندان على أساس الاختلافات الهيكلية بين البلدان المتقدمة والنامية، وتقر بالدور الفعال للدولة في تيسير حركة الاقتصاد من مستوى أدنى من التنمية إلى مستوى أعلى. بالمقابل هناك اختلافات عميقة بين هاتين المقاربتين من حيث الأهداف التي يسعى لتحقيقها وأنماط تدخل الدولة. حيث تدعو النظرية الهيكلية القديمة إلى وضع سياسات إنمائية بدون أخذ الميزات النسبية التي يملكها الاقتصاد بالاعتبار، كأن توصي حكومات البلدان النامية بتطوير الصناعات حديثة

[68] لجنة النمو (2008) Jones و(2009) Romer
[69] Lin)و(2010 Monga

كثيفة رأس المال من خلال تطبيق تدابير إدارية مباشرة وتحريفات بالأسعار. على نقيض ذلك، فإن النظرية الهيكلية الجديدة تشدد على الدور المركزي للسوق في تخصيص الموارد، وحصر دور الدولة بتسيير ومساعدة الشركات في عملية التطوير الصناعي من خلال معالجة قضايا الآثار الخارجية والتنسيق.

تنبع الاختلافات بين الإطارين الفكريين من اختلاف وجهتي النظر حول مصادر الجمود الهيكلي: تفترض النظرية القديمة أن إخفاقات السوق التي تجعل تطوير صناعات حديثة كثيفة رأس المال صعباً في البلدان النامية تحددها عوامل خارجية (خارج النموذج) ناتجة عن الجمود الهيكلي الذي يسببه وجود الاحتكارات، الاستجابة الخاطئة لعنصر العمل أو لإشارات الأسعار، و / أو جمود عوامل الإنتاج. على النقيض من ذلك، تفترض النظرية الجديدة أن الفشل في تطوير صناعات حديثة كثيفة رأس المال في البلدان النامية يتم تحديدها داخلياً (من داخل النموذج) حسب عوامل الانتاج المتوفرة لديها. الندرة النسبية في عامل رأس المال / أو تدني مستوى البنى التحتية المادية و الغير مادية في البلدان النامية، كل هذه الأسباب تجعل إعادة تخصيص الموارد من الصناعات التقليدية الموجودة إلى الصناعات الحديثة كثيفة رأس المال غير مربح بالنسبة للشركات في سوق تنافسية.

تفترض النظرية الهيكلية القديمة تصور محدد ثنائي عن العالم، وتصنف البلدان بين فئتين ممكنتين فقط: "البلدان ذات الدخل المنخفض أو بلدان المحيط " مقابل "بلدان ذات الدخل المرتفع أو بلدان المركز ". ونتيجة لذلك، فإنها ترى الاختلافات في الهيكلية الصناعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أنها تقسيم ثنائي . خلافاً لتلك الرؤية، فإن النظرية الهيكلية الجديدة ترى أن هذه الاختلافات تشكل طيف كامل يضم عدة مستويات من التنمية. كما ترفض النظرية الهيكلية الجديدة نظريات التبعية أيضاً، ففي عالم واسع معولم، ستتوفر فرص للبلدان النامية لمواجهة اتجاهات النمو السلبية السابقة من خلال تنويع اقتصاداتها، وبناء

صناعات متسقة مع الميزات النسبية لديها وبذلك ستسرع نموها وتحقيق التقارب من خلال استغلال ميزة التخلف في عالم معولم مفتوح.

اختلاف رئيسي آخر بين النظرية الهيكلية القديمة والجديدة يكمن في الأساس المنطقي لاستخدام الأدوات الرئيسية للإدارة الاقتصادية .في حين تعتبر النظرية القديمة التدخل المنهجي للحكومة في الأنشطة الاقتصادية جزء أساسي من خطة التحديث (من بين الأدوات الرئيسية التي استخدمت لتحويل البلدان النامية إلى بلدان صناعية كانت الحمائية المعممة مثل التعريفات المفروضة من قبل الحكومة على الواردات لحماية الصناعات الناشئة وسياسات سعر الصرف الصارمة، والقمع المالي، و إقامة شركات حكومية في معظم القطاعات).على النقيض من ذلك، فإن النظرية الهيكلية الجديدة تعتبر "استبدال الواردات" ظاهرة طبيعية في بلد نام يسعى لتسلق السلم الصناعي لتحقيق التنمية، شريطة أن تكون متسقة مع التغيير في الميزات النسبية الناجمة عن التغيرات الحاصلة في هيكلية عوامل الانتاج المتوفرة فيها. لكنها ترفض "استبدال الواردات" التقليدي الذي يعتمد على استخدام السياسات السعرية أو غيرها من الانحرافات في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، أو الاقتصادات الوفيرة العمالة أو الموارد، لتأسيس صناعات حديثة كثيفة رأس المال لا تتفق مع الميزة النسبية للبلد. كما أنها تشدد على الفكرة القائلة بأن عملية التطوير الصناعي في بلد نام ما ينبغي أن تكون متسقة مع التغييرات في الميزات النسبية التي يمتلكها والتي تعكس تراكم رأس المال البشري والمادي والتغير في هيكلية عوامل الإنتاج المتوفرة وهو ما يضمن قابلية استمرار عمل الشركات في الصناعات الجديدة. خَلُصَت النظرية الهيكلية الجديدة إلى أن دور الدولة في التنويع والتطوير الصناعي يجب أن يقتصر على توفير المعلومات حول الصناعات الجديدة، وتنسيق الاستثمارات بين الشركات العاملة في نفس القطاع الصناعي، وتعويض الشركات الرائدة عن الأثار الخارجية للمعلومات، ورعاية الصناعات الناشئة من خلال احتضان وتشجيع الاستثمار الأجنبي

المباشر[70] . على الدولة أن تضطلع بمسؤوليتها الريادية فيتطوير البنى التحتية المادية والغير مادية من أجل خفض تكاليف التعاملات بالنسبة للشركات الخاصة وتسهيل عملية التطوير الصناعي للاقتصاد.

(ج) الأدبيات التي ترشح "قطاع الخدمات كمحرك للنمو الاقتصادي":

ركزت الأدبيات الاقتصادية التقليدية orthodox literature على قطاع الصناعة manufacturing كمحرك نمو بسبب خصائص عدة يمتاز بها مثل الإنتاجية المرتفعة والعوائد المتزايدة على الحجم بالإضافة إلى روابطه الأمامية والخلفية القوية مع باقي قطاعات الاقتصاد، وأن طريق التصنيع industrialization هو الطريق الأكثر موثوقية ونجاعة لتحقيق النمو الاقتصادي مدعومة بتجارب النمو الناجحة المبكرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والتجارب اللاحقة لدول شرق آسيا و الصين و بعض الدول الإفريقية التي حفزها التحول نحو الصناعة باعتباره النشاط الاقتصادي ذو الإنتاجية والقيمة المضافة الأعلى، والحصة الأعظم من الدخل القومي الإجمالي والعمالة المحلية.

لكن الاقتصاد العالمي شهد منذ منتصف القرن الماضي نمواً متسارعاً في أنشطة الخدمات حيث ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 55% في عام 1977 إلى 70% في عام 2007 مما أدى إلى تغيير بنيوي في العديد من البلدان نحو اقتصاد قائم على الخدمات. واستخدم الاقتصاديون مصطلح تراجع الصناعة مقابل نمو قطاع الخدمات deindustrialization للتعبير عن هذه الظاهرة ، وميزوا بين نوعين تراجع الصناعة في أوانه – أي عند مستويات الدخل العالية كالذي شهدته الدول المتقدمة صناعياً mature deindustrialization و تراجع الصناعة السابق لأوانه – أي عند مستويات الدخل المنخفضة الذي شهدته الدول النامية pre-mature deindustrialization.

[70] .(Lin 2009)، Linو (Chang 2009) و.(Monga 2011)

و اشتعل مرة أخرى الجدل حول إمكانية أن يلعب قطاع الخدمات دور محفز للنمو الاقتصادي services as a growth escalator debate خاصة أن الثورة الصناعية الجديدة التي يقودها قطاع الخدمات الحديثة third industrial revolution led by modern services قد دحضت معتقدات اقتصادية حول قطاع الخدمات كانت سائدة حتى الأمس القريب، فالخدمات الحديثة استفادت من العولمة ومن سلاسل القيمة العالمية والثورة المعلوماتية وأصبحت مولدة للنمو في دول العالم بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص وحجزت مكاناً على أجندة السياسات في هذه الدول. سيتم عرض شرح تفصيلي لهذه النظرية في الفصل الثاني من هذه البحث.

الملخص:

يمكن تلخيص أهم الأفكار الواردة في هذا الفصل إلى ما يلي:

- وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن النمو الاقتصادي يقيس الرفاه والتحسن في الثروات المادية لبلد ما، لكنه لا يعكس التحسن في مستويات المعيشة مثل مستويات الصحة والتعليم والسكن وغيرها، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. على نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الأكثر فقراً.
- قراءة التطور التاريخي للنظريات الاقتصادية المفسرة لعملية النمو والتنمية منذ كتابات المفكرين الأوائل منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين. للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الجدول

رقم (1). هذا الاستعراض التاريخي يفيد في إيضاح أهمية عملية التغيير الهيكلي في الاقتصاد لتحقيق النمو وأن ضمان استدامته وتحقيق التنمية الاقتصادية هو عملية ليست تلقائية وإنما يتوجب على الحكومات اتباع سياسات اقتصادية لتحفيز النمو بناءً على السياق والموارد والعوامل الخاصة بكل بلد.

جدول (1)– تطور النظريات الاقتصادية لتفسير النمو والتنمية منذ عقد خمسينات القرن العشرين إلى بداية القرن الواحد و العشرون

المدة الزمنية	**النظريات ونماذج النمو السائدة**	**الأهداف**	**السياسات والاستراتيجيات الموصى بها**
عقد الخمسينات	نظرية الدفعة القوية (مراحل الانطلاق) نموذج روسو نموذج هارود دومر	تحقيق معدلات اعلى في نمو الناتج المحلي GDP	استثمارات في البنى التحتية الاتجاه نحو التصنيع التركيز على القطاع الحديث (المتطور)
عقد الستينيات	التركيز على الروابط القطاعية نظريات النمو المتوازن / غير المتوازن نماذج النمو الخطية	تحقيق معدلات اعلى في نمو الناتج المحلي GDP و التوازن في ميزان المدفوعات	استراتيجيات النمو المتوازن /غير المتوازن تشجيع الصادرات والسياسات الحمائية المساعدات الخارجية

عقد السبعينات	دراسة العلاقة بين توزيع الدخل والفقر نظريات التخلف والتبعية نماذج التوازن العام	• ربط النمو بإعادة التوزيع والتركيز على الحاجات الأساسية	الحد من الفقر الاهتمام بالمناطق الريفية الاتجاهات الاشتراكية وفك الارتباط بالنظام الرأسمالي
عقد الثمانينات	دراسة العالقة بين النمو والتجارة رأس المال البشري دور المؤسسات في الاقتصاد استخدام نماذج التوازن العام لقياس تأثير سياسات التكيف الهيكلي على الاقتصاد	التثبيت والتغير الهيكلي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الكفاءة في توزيع الموارد	التثبيت والتغير الهيكلي توازن الخارجي لميزان المدفوعات الخصخصة الاعتماد على الأسواق و الحد من التدخل الحكومي
عقد التسعينات	إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج TFP انحدارات النمو دور المؤسسات في التنمية	• استمرار التثبيت الهيكلي • حوكمة أفضل وبناء المؤسسات • الح من الفقر	التثبيت والتغير الهيكلي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات اعتماد على الأسواق

	الجدل حول دور الأسواق والحكومات اقتصاديات الفساد رأس المال الاجتماعي	• تأثير الأسواق المالية على الاقتصاد/ القيود على رأس المال	توسيع النموذج الشرق آسيوي الحد من الفقر وفروقات الدخل
العقد الأول من الألفية الثانية	• دور المؤسسات في التنمية • دور أكبر للحكومة في الاقتصاد • علاقة النمو و فوارق في الدخل • الفقر المتعدد الأبعاد • التوازن المتعدد/ نظرية فشل التنسيق	• التنمية البشرية • الحد من اللامساواة وفوارق الدخل • أهداف الألفية الإنمائية • الحد من الهشاشة/ سرعة التأثير	الاستفادة من فرص العولمة سياسات محلية لتحفيز النمو/خاصة بكل دولة

الفصل الثاني: دور قطاع الخدمات كمحرك للنمو في البلدان النامية

المبحث الأول: قطاع الخدمات كمحرك للنمو في البلدان النامية

المبحث الثاني: التغير الهيكلي و تراجع التصنيع و تراجع التصنيع السابق لأوانه

المقدمة:

تشير الدراسات الاقتصادية لكل من (Baumol 1967, Dercon 2014, Gelb 2014, Kaldor 1966, Rodrik and McMillan 2011, De Vries et al 2013, Winters UNIDO 2009) بأن النمو الاقتصادي مرتبط بقطاع الصناعات التحويلة, كما أنها اعتبرت قطاع الخدمات هو قطاع غير قابل للتبادل أو التصدير إلى الخارج(يعتمد فقط على الطلب الداخلي) و أقل أهمية في تحقيق النمو المرجو ،إضافة إلى ذلك اعتبرته ذو انتاجية منخفضة، و بمحتوى أقل من حيث الابتكار و التطوير (McCredie and Bubner 2010) ، معتمدين في براهينهم على قصص النجاح التي حققتها دول شرق آسيا (النمور الآسيوية) بداية السبعينات و حتى تسعينيات القرن الماضي، عبر اعتمادها قطاع الصناعة كمحرك للنمو و التنمية.

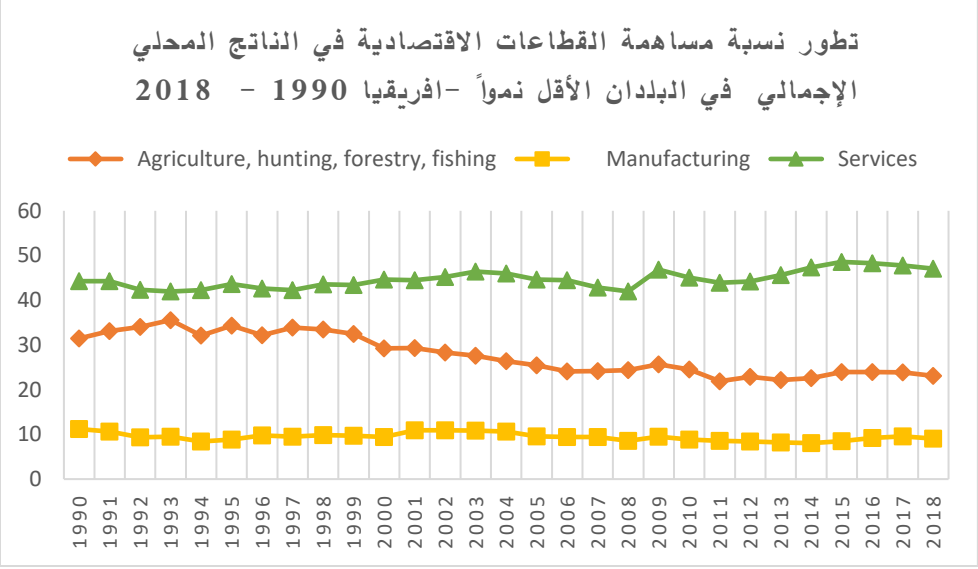
على عكس ذلك، تشير الأرقام الإحصائية لبداية القرن الواحد والعشرين إلى أن الطريق التقليدي للتنمية قد اصطدم بعائق كابح في مناطق كثيرة من العالم النامي، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا وجنوب آسيا الأمر الذي دفعها للتحول نحو توسيع الاعتماد على قطاع الخدمات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة عند مستويات دخل أقل بكثير مقارنة مع المستوى الذي بدأ عنده التحول في البلدان المتقدمة. أطلق الاقتصاديين المعاصرين على هذه الظاهرة اسم تراجع التصنيع السابق لأوانه. في هذا الفصل سيتم الوقوف عند دور قطاع الخدمات في اقتصادات البلدان النامية وشرح الثورة الصناعية الثالثة الحاصلة وما لها من تأثير على هيكلية القطاعات الاقتصادية في هذه البلدان وموقف اقتصادي التنمية الحاليين من هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على النمو واستدامته في هذه البلدان.

المبحث الأول: قطاع الخدمات كمحرك للنمو في البلدان النامية

أ) دور قطاع الخدمات في البلدان النامية:

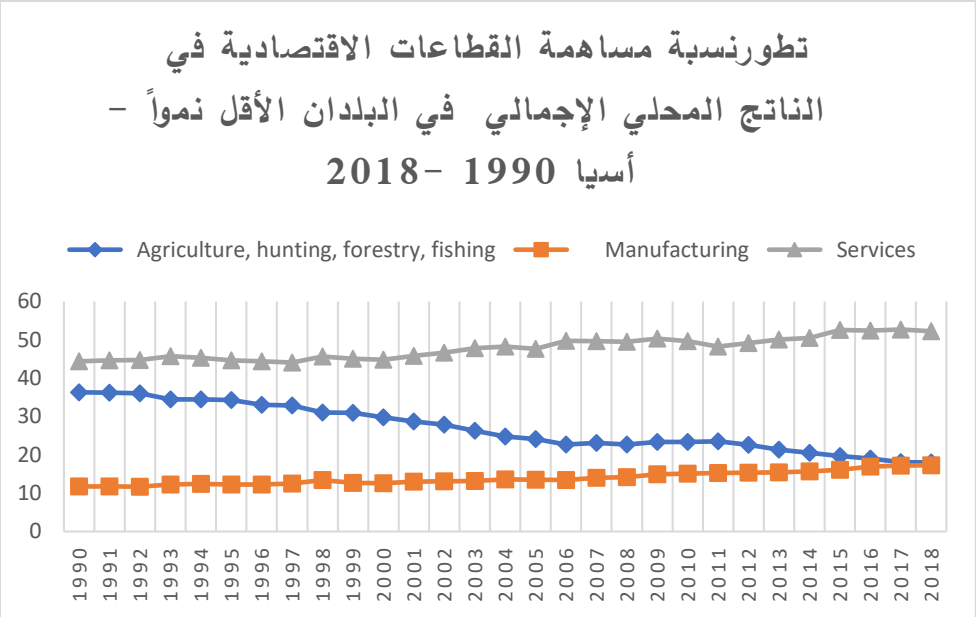
يبدو أن الطريق التقليدي للتنمية بالاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية قد اصطدم بعائق كابح لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا وجنوب آسيا .والواقع أن العديد من تقارير الأداء الاقتصادي (تقرير التحول الأفريقي لعام 2014، وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والاستراتيجية الطويلة الأجل للبنك الأفريقي للتنمية، وتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2013، وتقرير الأونكتاد لعام 2012) تحدثت عن القلق بشأن محدودية التصنيع والتقدم التكنولوجي .حيث تشير هذه التقارير إلى تراجع حصة الصناعات التحويلية – القطاع الذي قاد التنمية بوتيرة سريعة في شرق آسيا – كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الاقتصاديات الأفريقية الأمر الذي أثار قلق المعنين حول قدرة هذه البلدان على تحقيق النمو والتطور المرجوين.

الشكل رقم 1: تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في البلدان الاقل نمواً–افريقيا 1990 – 2018



**الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD*

الشكل رقم 2: تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في البلدان الاقل نمواً–آسيا 1990 – 2018

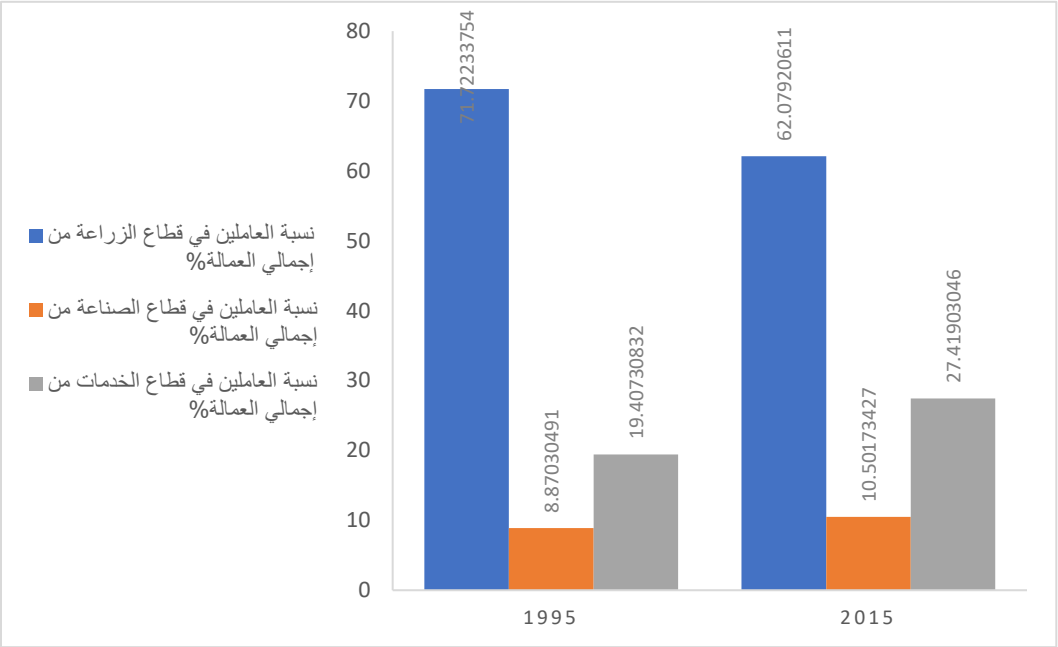


***الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD**

يظهر الشكلين رقم 1 و2، أن مساهم قطاع الخدمات هي الأعلى مقارنة مع باقي القطاع الاقتصادية في مقابل تراجع حصة كل من قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل دخلاً في كل من افريقيا و آسيا.

إضافة إلى ذلك تشير بيانات التوظيف لمجموعة البنك الدولي للبلدان الأقل دخلاً (الشكل رقم3) إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة الذي كان يمثل 70% من إجمالي المشتغلين عام 1995 إلى ما يقارب 60% عام 2015، مقارنة بارتفاع مساهمة قطاع الخدمات من ما يقارب 19% في عام 1995 إلى 27.41% في عام 2015 .

الشكل رقم 3: توزع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل



*الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي

وفقاً لما سبق، اعتقد البعض و منهم (Collier –2007)[71] في كتابه The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It، أن البلدان الافريقية كمثال عن البلدان منخفضة الدخل سيكون محتم عليها الفشل عملية التنمية، خاصة أنها لم يكن لها مشاركة خلال الفترة التي نمت فيها دول شرق آسيا بسرعة لتحقيق النمو، الأمر الذي سيدفع "مليار إنسان سيكونوا محاصرين بالفقر، وسيتعين عليهم انتظار دورهم، حتى يصبح الصناعيون العمالقة و أهمهم الصين أغنياء وغير قادرين على المنافسة في التصنيع . رغم أهمية هذه الشكوك و المخاوف، لكن تشير دراسات كل من Ejaz Ghani و Stephen[72] D. O'Connell أن تجارب النمو في البلدان منخفضة الدخل أن التصنيع ليس الطريق الوحيد الذي يؤدي

[71] Collier, Paul, (2007) The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It ?, Oxford University Press."

[72] Ghani Ejaz, D. O'Connel Stephen , July 2014, " Can services be a growth escalator in low income countries?" policy research working paper N.6971, World Bank Grope.

للنمو حيث يمكن لقطاع الخدمات أن يكون ديناميكياً ويساهم في تحقيق النمو وخلق الوظائف .والواقع أن قطاع الخدمات الآن يساهم أكثر من التصنيع في تحقيق النمو وخلق الوظائف في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل معاً.

إلى جانب ذلك التغيرات التكنولوجية المتسارعة قد وضعت المزيد من التحديات أمام الساعيين الجدد نحو التنمية من خلال التصنيع، حيث أنها ساعدت في تطوير قطاع الصناعات التحويلية إلى قطاع أكثر كثافة في رأس المال والمهارات والمحتوى التكنولوجي، بالتالي صار أقل قدرة على خلق الوظائف – دعيت هذه الظاهرة بالتراجع المبكر للتصنيع (Subramanian 2014[73], Rodrik, 2015)[74] و الذي يمكن تفسيره إلى أن المستهلكين و القطاع العائلي في البلدان المتقدمة ينفقون الآن أقل على السلع المصنعة وأكثر على الخدمات مما يؤدي إلى تراجع أهمية هذا القطاع في المساهمة في مراحل النمو اللاحقة.

ب) ثورة قطاع الخدمات أو الثورة الصناعية الثالثة وأثرها على التوسع في الاعتماد على قطاع الخدمات كمحرك للنمو:

يجادل المدافعون على أهمية قطاع الخدمات كمحرك أساسي للنمو معتمدين بشكل أساسي على الثورة الصناعية الثالثة[75] التي قدمت حلول للعقبات التي كانت تعيق تحقيق النمو الذي يقوده قطاع الخدمات كالتالي[76]:

أولاً، ساد اعتقاد تقليدي بأن نمو قطاع الخدمات يعتمد على الطلب المحلي، أي أن قطاع الخدمات لا يحفز النمو بل يتحفز به، وأن تجارة الخدمات محدودة لأنها تتطلب قرباً وثيقاً بين طرفي الخدمة وتفاعلاً مباشراً

---

[73] Subramanian, Arvind, and Martin Kessler. 2013. "Trade Integration and Its Future." Paper prepared for the Global Citizen Foundation project "Towards a Better Global Economy."

[74] Rodrik, Dani , 2015 " PREMATURE DEINDUSTRIALIZATION " John F. Kennedy School Of Government , Harvard University Cambridge.

[75] يقصد بالثورة الصناعية الثالثة وفقاً لمجلة The Economistبالثورة التقنية التي ظهرت مع منتصف القرن العشرين، المتمثلة بالتطور الحاصل في علوم الحاسوب و الاتصالات و الانترنت و الأتمتة . لمزيد من المعلومات يمكنك زيارة الرابط. https://www.economist.com/leaders/2012/04/21/the-third-industrial-revolution

[76] Ghani, O'Connel – صفحة 2- 3

بينهما. لكن ذلك لم يعد هو الحال، حيث سمح التطور التكنولوجي بإنتاج الخدمات وتبادلها تماما مثل السلع المادية (Bhagwati, 1984).[77]

ثانياً، يمكن الاستفادة من التوسع الكبير في التجارة العالمية للخدمات، حيث أنها تنمو بوتيرة أسرع بكثير من التجارة في السلع المادية (Ghani 2010) مستفيدة من انخفاض تكاليف الخدمات التجارية التي ممكن أن تكون رقمية إلا جانب ذلك تجارة الخدمات لا تتأثر بالعوائق الجمركية و اللوجستية و غيرها .

ثالثاً، اعتبر قطاع الخدمات أقل إنتاجية من قطاع التصنيع، وأنه يتمركز في القطاعات غير الرسمية .غير أن التغييرات الدراماتيكية في التكنولوجيا والتجارة وسلاسل التوريد قد غيرت خصائص قطاع الخدمات. فقد ساهمت الابتكارات في مجال الاتصالات والنقل في توسيع سلاسل التوريد العالمية لتشمل الخدمات إلى جانب أجزاء ومكونات السلع المصنّعة.

رابعاً، كان يعتقد أنه خلق وظائف جيدة محصور على قطاع التصنيع، لكن هذا الحال قد تغيير سواء في البلدان ذات الدخل المرتفع أو المنخفض.

خامساً، إن النمو الذي يقوده قطاع الخدمات يتوافق مع نمو أكثر ملائمة للاعتبارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة والشمولية والمساواة بين الجنسين.

ت) انتاجية قطاع الخدمات ومساهمته في القيمة المضافة:

حقيقة أن الخدمات لم تعد تتسم بانخفاض الإنتاجية قد وردت بتكرار كبير في الأدبيات الاقتصادية حول النمو في الاقتصادات المتقدم ونذكر منها:

[77] Bhagwati, Jagdish N (1984), "Splintering and Disembodiment of Services and Developing Nations", The World Economy, 7:133-144.

1. **(Wölf 2005)**[78] بيّن أن حصة الخدمات من القيمة المضافة في 30 بلد من منظمة التعاون والتنمية ازدادت باضطراد . سجلت الخدمات التقليدية (الخدمات الاجتماعية والشخصية والفنادق والمطاعم) معدلات نمو ضعيفة في الإنتاجية، لكن الخدمات الحديثة (النقل وخدمات الوساطة المالية والاتصالات) سجلت معدلات مرتفعة – تعادل معدلات النمو المرتفع المحققة في قطاع الصناعات التحويلية.

2. **Jorgenson and Timmer (2011)** [79] أكدا تباين الخواص بين فروع قطاع الخدمات بعد دراسة لعينة من بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان من خلال اثبات وجود مؤشرات أداء عالية في كل من قطاع الاتصالات و النقل و الخدمات المالية التي تضاهي مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية .

3. **Maroto–Sánchez and Cuadrado–Roura (2009)**[80] أيضاً استنتجا فروق هامة من حيث مستويات الإنتاجية والأداء بين فروع قطاعات الخدمات – خدمات الاتصالات والنقل في البلدان الأوروبية وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية في الولايات المتحدة، أظهرت مستويات مماثلة لتلك من التي تحققت في التصنيع .

4. **Economics focus: The service elevator | The Economist, (2011)**[81] حسب المقال توجد أدلة مماثلة على أن الخدمات تساهم حاليا أكثر من التصنيع في تحقيق النمو و خلق الوظائف، والحد من الفقر في البلدان النامية، على الرغم من أن ذلك لم يتم قبوله على نطاق واسع.

---

[78] Wölfl, A. (2005), "The service economy in OECD countries", STI Working Paper Series, No. 2005/3,

[79] P. Timmer , Marcel & W. Jorgenson, Dale, "Structural Change in Advanced Nations: A New Set of Stylized Facts", The Scandinavian Journal of Economics issue, 113(1), pages 1–29, 2011

[80] Growth Across Do Services Play a Role in Regional Productivity" Andre´s Maroto-Sa´nchez and Juan R. Cuadrado-Roura "Europe?

[81] Can poor countries leapfrog manufacturing and grow rich on The service elevator" The Economist, (2011) https://www.economist.com/finance-and-economics/2011/05/19/the-service-elevator "services

كل ما سبق يعني بالنسبة للساعين الجدد نحو تحقيق التنمية في أفريقيا وآسيا أن "ثورة الخدمات" لا توجب عليهم انتظار دورهم حتى تصبح الصين وغيرها من بلدان شرق آسيا غير قادرة على المنافسة في منتجات قطاع الصناعة التحويلية، بل تتيح لهم "عولمة الخدمات" فرصة أخرى لإيجاد طرق أخرى غير التصنيع حيث يمكنهم التخصص وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير والنمو الهائل تماما كما فعلت نمور شرق آسيا عبر التصنيع .يتمثل جوهر النقاش في أنه مع توسع الخدمات التي يتم إنتاجها وتداولها في جميع أنحاء العالم المواكب العولمة، تتسع إمكانات البلدان المنخفضة الدخل على أساس ميزتها النسبية، وأن هذه الميزة النسبية يمكن أن تكون في الخدمات كما في التصنيع.

بالنسبة للسياسات العامة والاستراتيجيات المحددة لها أهميتها بالنسبة لكل من الخدمات والتصنيع، فالخدمات، مثلها مثل التصنيع، تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في البنى التحتية المادية (بنى أساسية خاصة بالاتصالات والنقل)، والبنى التحتية البشرية (المهارات والتعليم)، وريادة الأعمال الجيدة، والربط التجاري[82].

أصبحت الخدمات بنداً هاماً في السياسة الصناعية لكثير من البلدان النامية، ومنحت المنظمات المحلية مقعداً للخدمات على طاولة إعداد السياسات .لم يعد واضعو السياسات أحاديي التركيز متمحورين فقط على النمو القائم على التصنيع .لذا فإن الساعين الجدد نحو التنمية يحتاجون من الآن فصاعداً أجندة نمو أوسع بكثير مما اعتمدت عليه دول شرق آسيا.

إلا انه يجب الانتباه عند تفسير الأدلة المقدمة من النقاط التالية:

[82] – Ghani, O'Connel صفحة 4.

- أصبح الخط الفاصل بين التصنيع والخدمات غير واضح بشكل أكبر. فقد زادت التقسيمات الفرعية للصناعات التحويلية والكثير من القطاعات الفرعية التي كانت تدرج في السابق ضمن القيمة المضافة للتصنيع أصبحت الآن تدرج ضمن قطاع الخدمات.
- لا ينحصر الجدل في تفوق الخدمات على التصنيع، أو العكس وإنما يجب التركيز على أن الساعين الجدد نحو التنمية لديهم الآن العديد من الخيارات التي يمكن أن يعتمدوها. فربما يكون نمو الخدمات السريع المحقق في أفريقيا وبلدان أخرى منخفضة الدخل ما هو إلا محاولة للحاق بالدول المتقدمة نظراً إلى أن الخدمات كانت أكثر تخلفاً باحتساب نقطة الانطلاق.
- مفاعيل التطور التكنولوجي وتأثيره على أنماط النمو وخلق الوظائف ممتد ومختلف بين القطاعات وهو آخذ بالتطور (Autor, 2014) . حيث أن المنافسة التجارية تزداد، والتطور التكنولوجي قد تحول من أتمتة الأنشطة الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية نحو حوسبة مهام معالجة المعلومات في قطاع الخدمات أي أن البلدان منخفضة الدخل تحتاج الآن إلى برنامج تنموي أوسع، وأكثر شمولا.

ث) تقديم الخدمات للصناعة التحويلية [83](The Servcification of Manufacturing)

تشير الدراسات الحديثة لسلاسل القيمة المضافة أن الخدمات أصبحت تتجسد بشكل متزايد وأكثر انسجاماً في السلع المصنعة وتشكل مساهمة أكبر في القيمة المضافة النهائية في عملية الإنتاج الأوسع. هذا في حد ذاته يدل على تعاظم دور الخدمات في العملية الإنتاجية ويؤكد على أوجه التكامل المتزايدة بين قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية.

[83] Mary Hallward & Driemeier Gaurav Nayyar- Trouble in the Making? The future of Manufacturing -Led Development- World bank group- chapter 5 - Beyond production- The Role of Services- page 146

يعرف التحول أكثر نحو الخدمات في عملية التصنيع بالتطور الحاصل حالياً في التصنيع حيث أن شركات التصنيع تشتري خدمات أكثر من ذي قبل (كمدخلات إنتاج)، وتبيع أيضًا وتصدر المزيد من الخدمات باعتبارها أنشطة مكملة للمنتج. تشكل هذه الخدمات بشكل متزايد الحصة الأكبر من القيمة المضافة في سلسلة التوريد للمنتج. يتمثل هذا المفهوم في "منحنى الابتسامة"[84] – الذي صاغه ستان شيه، مؤسس شركة Acer لتكنولوجيا الحاسوب في أوائل التسعينيات – الذي يشير إلى علاقة على شكل حرف U بين مرحلة الإنتاج في سلسلة التوريد ومساهمتها في إجمالي القيمة المضافة. حيث أن الأنشطة الأولية مثل البحث والتطوير (R & D) وتصميم المنتج، إلى جانب الأنشطة النهائية مثل خدمات العلامات التجارية والإعلان، تشكل الحصص الأكبر من القيمة المضافة، لكن مراحل الإنتاج الوسيطة مثل تصنيع المكونات والتجميع النهائي تشكل فقط نسبة قليل من إجمالي القيمة المضافة للمنتج.

اتخذ Low and Pasadilla[85] (2016) نهج دراسة حالة مماثل على مستوى الشركة لتحليل مجموعة من سلاسل القيمة التصنيعية حول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وجدوا أنه في سلسلة قيمة الخبز الصيني، على سبيل المثال، هناك ما يقرب من 30 فئة من الخدمات تشارك في الإنتاج، وتساهم بحوالي 72 % من قيمة المنتج. لذلك فإن إنتاجية الخدمات، لا سيما تلك "المتجسدة" في السلع، ستكون ذات أهمية متزايدة لجدوى التنمية التي يقودها التصنيع. تتجسد الخدمات في إنتاج التصنيع، إما كمدخلات (مثل تكاليف التصميم والتسويق والتوزيع المدرجة في قيمة سلعة ما) أو كعوامل تمكين للتجارة (مثل الخدمات اللوجستية أو منصات التجارة الإلكترونية). على الصعيد العالمي، يأتي أكثر من ثلث قيمة إجمالي صادرات المصنوعات من القيمة المضافة للخدمات المضمنة، والتي زادت بشكل طفيف من 33.9 % في عام 1995 إلى 34.8 % في 2011. علاوة

[84] لمعلومات أكثر عن منحنى الابتسامة يمكن الرجوع للرابط التالي https://en.wikipedia.org/wiki/Smiling_curve

[85] Patrick Low O. Pasadilla - Services in Global Value Chains: Manufacturing-Related Services- Nov - 2015

على ذلك، كان هناك تدويل واضح للخدمات المتجسدة في الصادرات المصنعة حيث تغير التقسيم بين القيمة المضافة لمصادر الخدمات من 23.1 % محلية و10.8 % أجنبية في عام 1995 إلى 20.3 % محلية و 14.5 % أجنبية في عام 2011.

أدى التوسع في الخدمات "المدمجة" في عملية التصنيع إلى زيادة التأكيد على الطبيعة التكاملية للخدمات في إضافة قيمة إلى السلع بعد الإنتاج وخاصة الخدمات التي يتم تجميعها بشكل متزايد (أو إضافتها إلى) السلع المصنعة. على سبيل المثال، يعد الهاتف الخلوي أمرًا جيدًا، ولكنه مرتبط باستخدام خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يسمح للمستخدم بتثبيت التطبيقات مع المحتوى الذي تم شراؤه والذي يمكن أن يؤدي إلى معاملات خدمية إضافية مثل الخدمات السمعية والبصرية (دفق الأفلام أو الموسيقى)، النشر (الكتب الإلكترونية) ، أو خدمات الكمبيوتر (ألعاب الفيديو) .

حتى السلع الاستهلاكية التقليدية المعمرة تأتي بشكل متزايد مع مجموعة متنوعة من خدمات ما بعد البيع. Xerox ، على سبيل المثال ، أعادت هيكلة نفسها لتصبح شركة "حلول المستندات" ، لا تقدم فقط أنظمة طابعات متقدمة تقنيًا ولكن أيضًا خدمات مثل إدارة المستندات والاستشارات، والتي تمثل حوالي 40 % من حجم مبيعات Xerox (Benedettini et al. 2010). تقوم شركات التصنيع بشكل متزايد بتجميع الإعلانات والضمانات والرعاية بعد البيع بالسلع المادية لتعزيز الولاء للعلامة التجارية، واشتقاق الفوائد الاستراتيجية (نظرًا لأنه من الصعب تقليد حزمة خدمة المنتج)، واستغلال مصادر إضافية للإيرادات (Gebauer et al.2005)[86].

[86] Gebauer, Heiko, Elgar Fleisch, and Thomas Friedli. 2005. "Overcoming the Service Paradox in Manufacturing Companies." European Management Journal 23

التوجه نحو الاعتماد على الخدمات في التصنيع سيشهد تسارعاً في السنوات القادة مع توجه الكثير من الشركات نحو الصناعات الذكية باستخدام حزم البيانات والاتصال اللاسلكي عبر الانترنت لذلك لتكون قادرًا على المنافسة في القطاعات أو المنتجات التي ستعتمد على هذه التكنولوجيا من أنظمة الإنتاج، يتوجب على البلدان التوسع في قطاع الخدمات الذي أصبح الميزة الأساسية التي من خلالاها الشركات تحقق أرباح أكثر وبالتالي معدلات نمو أعلى. لذلك آفاق التنمية بقيادة الخدمات تشهد الكثير من التأييد من قبل الاقتصاديين لكونها تشكل المساهمة الأكبر في سلاسل القيمة المضافة العالمية.

ج) قطاع الخدمات ونظريات التقارب والتباعد:

الأدبيات الاقتصادية حول التقارب والتباعد في النمو متعددة وتنقسم بين مؤيدين لنظرية التقارب بين الدول المتقدمة والنامية والمعارضين لها.

وجد Lant Pritchett أحد المعارضين لنظرية التقارب في دراسته[87] Divergence big time بأن التباعد مستمر وثابت، وأن التخلف صاحبته عيوب كبيرة أنتجت تباعداً طويل الأجل بين نمو نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية مقارنة بمقابله في البلدان الغنية.

لكن على الجانب الآخر Arvind Subramanian من بين المؤيدين لها، في دراسته "The hyper– globalization of Trade and its Future"[88]، أكد على إمكانية تحقق التقارب، حيث أن عدد البلدان النامية التي نجحت باللحاق بالركب قد زادت بثلاث أضعاف (من 21 إلى 75 بلدا) وارتفع معدل سرعة التقارب من 1.5% سنوياً إلى أكثر من 3%. أما بالنسبة ل Dani Rodrick في دراسته Unconditional

[87] "Divergence, Big Time" - Journal of Economic Perspectives—Volume 11, Number 3—Summer 1997—Pages 3-- Lant Pritchett
17

[88] Arvind Subramanian and Martin Kessler - The Hyperglobalization of Trade and Its Future- The Peterson Institute for International Economics- July 2013

Convergenceيعتبر أن قطاع التصنيع يميل إلى أن يكون ديناميكياً من حيث التطور التكنولوجي، أي أن الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في بلد فقير جداً ستزيد بمعدل سريع مما سيجعله أقدر على تحقيق تقارب غير مشروط مع المستويات التكنولوجية في البلدان المتقدمة، يكون هذا التقارب غير مشروط فقط في أنشطة قطاع الصناعات التحويلية التي تنتج سلع القابلة للتداول ويمكن دمجها بسرعة في شبكات الإنتاج العالمية، مما يسهل نقل التكنولوجيا واستعمالاها. حتى عندما تكون هذه الصناعات تعتمد على طلب الأسواق المحلية فقط، فإنها ستعمل في منافسة مع موردين من الخارج، مما يتطلب تطوير عملياتهم الإنتاجية لتضمن الاستخدام الأمثل للموارد. الزراعة التقليدية والعديد من الخدمات غير القابلة للتداول (أي تعتمد على الطلب المحلي ولا تخضع لقوانين المنافسة)، وخاصة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لا تشترك في هذه الخصائص.

رغم ما سبق تظهر البيانات أن تقارب معدلات النمو عالمياً استمر دون انقطاع خلال العقدين الماضيين. كما هو الحال بالنسبة لدول شرق آسيا، كما أنه بعض الدول الأفريقية نمت بوتيرة أسرع من الاقتصاديات المتقدمة، لكن محركات النمو في الدول الأفريقية مختلفة بالمقارنة مع دول شرق آسيا .حيث استفادت دول شرق آسيا من قطاع الصناعات التحويلية. بينما استفادت دول أخرى من الساعين الجدد للتنمية أكثر من قطاع الخدمات[89].

خلص الباحثان(Ghani وO’connell 2014) أن سرعة التقارب في النمو في قطاع الخدمات هو أسرع ، مما يشير إلى أن تحفيز النمو و اللحاق في الخدمات أقوى بكثير مما هو عليه في التصنيع حيث أن العولمة مكنت الساعين الجدد نحو التنمية من أن يستفيدوا من فرص جديدة خلقها قطاع الخدمات أكثر من اعتمادهم على قطاع الصناعة التحويلية الذي أصبح ذو فرص أقل.

[89] Ghani, O’Connell صفحة 5.

ح) دور قطاع الخدمات في خلق الوظائف الجديدة:

دمج واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم خلق الوظائف في النقاشات الدائرة حول النمو (تقرير التنمية في العالم 2013) ،خاصة وقد أسفرت الأزمة المالية في عام 2009 عن خسائر كبيرة في الوظائف في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي الاقتصاديات المتقدمة، ظلت المخاوف حول أن التعافي الاقتصادي لن يترافق مع خلق وظائف وفي البلدان النامية كان هناك قلق متزايد بشأن زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الغير مترافق مع خلق وظائف.

من المتوقع أن تحقيق نمو غير مترافق مع خلق وظائف سيشكل مصدر قلق أكبر للساعين الجدد نحو التنمية، حيث سيواجهون زيادة سكانية هائلة وملايين من الأشخاص الراغبين بالتحول من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية للتخلص من الفقر.

تُشَكِل البلدان النامية الآن أكثر من نصف النشاط الاقتصادي العالمي وأكثر من نصف الصادرات العالمية . ولقد انخفضت حصة الصناعات التحويلية من التجارة العالمية، في حين ارتفعت حصة الخدمات .الخدمات هي القسم الأسرع نمواً في التجارة ولكنها نصيبها من الاهتمام عالمياً الأقل، حتى الزراعة، التي تمثل فقط 7٪ من التجارة الدولية، تحصل على اهتمام أكبر .ومع ذلك، تقع الخدمات في صميم سلاسل القيمة، لأن تقديم الخدمات الصناعية أو التجارية، مثل تكنولوجيا المعلومات وتحصيل الأموال والتسويق والخدمات اللوجستية والتجميع والتوزيع وخدمة ما بعد البيع وغيرهم يتم التعاقد عليها ضمنياً عند شراء السلع المصنعة عالمياً ومحلياً.

كما أن السياسات التجارية العالمية من حيث العقبات التي تواجه التجارة تتغير، فقد شكلت التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية المعيقة الأخرى– بما في ذلك رسوم مكافحة الإغراق والضمانات – العائق الرئيسي أمام التجارة .وأجريت كثير من المفاوضات التجارية حولها عالمياً. كما أنه ظهرت في السنوات الأخيرة ما

يسمى بالتدابير غير الجمركية – مثل المعايير الفنية ومتطلبات الصحة والسلامة، والقوانين المتعلقة بالخدمات التي أصبحت أكثر حجماً(Lamy ، 2013)[90] مع التوسع في تخصص وتقاسم العمليات الإنتاجية عالمياً، حيث أن معايير جودة المنتجات بدت أكثر أهمية في الربط مع مختلف مراحل سلاسل القيمة العالمية.

مما تم عرضه سابقاً يمكن القول بأن الوعد الذي تحمله ثورة الخدمات هو أن الساعين الجدد نحو التنمية لا يحتاجون إلى الانتظار للبدء في علمية التنمية و اللحاق بالدول المتقدمة، هناك خيارات أخرى يمكن اعتمادها إلى جانب قطاع التصنيع التي تساهم فيه الصين و دول أسيا بحصة كبيرة، الأمر الذي يجعل من الصعب على الداخلين الجدد أن يتحولوا إلى مصدرين على نطاق واسع، لذلك التوسع في الخدمات يمكن أن يكون واحدة من فرص اللحاق للجميع.

المبحث الثاني: التصنيع كمحرك للنمو وتراجع التصنيع السابق لأوانه:

أ) قطاع الصناعة التحويلية كمحرك للنمو:

قبل البدء باستعراض دور قطاعة الصناعة يتوجب علينا توضيح الفرق بين قطاع الصناعة بالمفهوم الواسع الذي وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة يضم كل من قطاعات المحاجر والمنافع العامة (الكهرباء والمياه) إلى جانب الصناعة الاستخراجية وأخيراً قطاع الصناعة التحويلية. ما سيتم التركيز عليه هو عملية "التصنيع" أي تحول عوامل الإنتاج إلى قطاع الصناعة التحويلية الأداة الأكثر فاعلية وكفاءة في التحول الاقتصادي في إطار العملية التنموية .

تفترض أدبيات اقتصاديات التنمية الكلاسيكية وجود علاقة قوية بين التغيرات في التكوين القطاعي للاقتصاد ما ومعدل نموه. يُنظر إلى إعادة توزيع العمالة بين القطاعات من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة

[90] Lamy, P (2013), The Geneva Consensus: Making Trade Work For All, Cambridge University Press

ذات الإنتاجية العالية على أنها أساسية لزيادة الإنتاجية الإجمالية في البلدان النامية ، على وجه التحديد ،كان الاعتماد على قطاع الصناعة و نمو التصنيع هو المحركان الأساسيان للنمو و التقدم التكنولوجي .[91] تجدر الإشارة إلى أنه هذا التوجه يختلف كلياً عن محركات النمو في البلدان المتقدمة التي تعتمد على الاقتصاد المعرفي و الابتكار التكنولوجي في تحقيق معدلات النمو و زيادة معدلات الإنتاجية ، بدلاً من التغييرات في التكوين القطاعي للاقتصاد[92].

بناءً على ما سبق، ترى الأدبيات الاقتصادية الكالدورية[93] أن قطاع الصناعة التحويلية مشبع بـ "الخصائص الخاصة" التي لا تتمتع بها القطاعات الأخرى، الأمر الذي منح قطاع التصنيع أهمية خاصَة في فهم العلاقات السببية لعملية النمو، واقتراح السياسات الاقتصادية التي يجب أن تركز بشكل خاص على دعم وتحفيز قطاع التصنيع لتحقيق النمو في البلدان النامية. هذه الخصائص الخاصة التي يتمتع بها قطاع الصناعة التحويلية تتلخص على النحو التالي[94] :

1. هناك علاقة ايجابية أثبتتها الدراسات التجريبية بين مستوى التصنيع ودخل الفرد في البلدان النامية.
2. الإنتاجية أعلى في قطاع الصناعات التحويلية منها في القطاع الزراعي مما يؤدي لانتقال الموارد من الزراعة إلى التصنيع وتغيير في الهيكلية الاقتصادية. بالإضافة لديناميكية إضافية يمتلكها التصنيع حيث أن معدلات نمو الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية أعلى منه في القطاعات الأخرى.

---

[91] Tregenna Fiona, 2008, " Sectoral Engines of Growth in South Africa, an Analysis of Services and Manufacturing" , Research paper No. 2008/98. Unitated nations University- World instituate for development economics Research – page 2

[92] Fiona, 2008 – page 2 .

[93] الأدبيات الاقتصادية التي اتبعت نهج العالم الاقتصادي نيكولاس كالدور باعتبار قطاع التصنيع المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي كتابات كل من مثل Young, Verdoorn, Kalecki, Hirschman, Prebisch, Pasinetti, and Thirlwall.

[94] Szirmai Adam, March 2011, "Industrialization As An Engine Of Growth In Developing Countries 1950 – 2005 ", Structural Change and Economic Dynamics Journal, 23 (2012)406 – 420. Page 409 - 410

3. انتقال الموارد من التصنيع إلى الخدمات يشكل عبء على التغيير الهيكلي في صيغة مرض Baumol لأن مع ازدياد حصة قطاع الخدمات فإن نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي سوف يميل إلى التباطؤ.
4. وبالمقارنة مع قطاع الزراعة، فإن قطاع الصناعات التحويلية يوفر فرص استثنائية لتراكم رأس المال، فتراكم رأس المال يتحقق بسهولة أكبر في التصنيع المتركز مكانياً منه في الزراعة المتفرقة مكانياً. هذا أحد الأسباب لاعتبار التصنيع مهم جدا للنمو والتنمية الاقتصاديين. كثافة رأس المال مرتفعة في التعدين والتصنيع والمرافق والنقل، وأقل بكثير منها في الزراعة والخدمات. وبما أن تراكم رأس المال هو واحد من مصادر النمو الإجمالي فإن زيادة حصة الصناعة التحويلية ستساهم في النمو الإجمالي.
5. يوفر قطاع الصناعات التحويلية فرصا إضافية لقيام اقتصاديات الحجم، بينما هي قليلة في الزراعة أو الخدمات.
6. يوفر قطاع الصناعات التحويلية فرصا إضافية للتقدم التكنولوجي المندمجة و الغير مندمجة (Cornwall – 1977). يبدأ التقدم التكنولوجي قطاع الصناعات التحويلية وينتشر إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الخدمات.
7. تأثيرات الارتباطات والوفورات في التصنيع أعلى منها في الزراعة أو التعدين. تشير تأثيرات الارتباطات إلى الروابط المباشرة الأمامية والخلفية بين مختلف القطاعات، وهي تخلق تأثيرات إيجابية على الاستثمارات في قطاعات معينة. التأثيرات الخارجية تشير إلى تدفقات المعرفة الغير مندمجة بين القطاعات. الوفورات الخارجية هي حالة خاصة من التأثيرات الخارجية والتي تضم الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا. تأثيرات الارتباطات والوفورات هي أقوى داخل التصنيع منها في القطاعات الأخرى. كما أن الارتباطات والوفورات بين الصناعات التحويلية والقطاعات مثل الخدمات أو الزراعة هي أيضا قوية جدا.

8. مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، تنخفض حصة الزراعة من إجمالي الإنفاق وترتفع حصة السلع المصنعة (قانون Engel). البلدان المتخصصة في الزراعة وإنتاج البضائع الأولية لن تستفيد من التوسع الأسواق العالمية للسلع المصنعة.

ب) تراجع التصنيع وتراجع التصنيع السابق لأوانه:

خلال سيتينات القرن الماضي، انخفض التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي العمالة بشكل كبير في الاقتصادات الأكثر تقدمًا في العالم، وهي ظاهرة يشار إليها على نطاق واسع باسم "تراجع التصنيع". كان هذا الاتجاه واضح بشكل خاص في الولايات المتحدة وأوروبا، إلى جانب اليابان، كما أنه بدأ يظهر مؤخرًا في اقتصادات النمور في شرق آسيا (هونغ كونغ ، الصين ، كوريا ، سنغافورة ، ومقاطعة تايوان الصينية).[95]

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن مصطلح تراجع التصنيع يستخدم للإشارة إلى تجربة الاقتصادات المتقدمة بشكل رئيسي. حيث أنه سجلت هذه الاقتصادات خلال مسارها التنموي إلى الانتقال نحو مرحلة جديدة من التنمية ما بعد التصنيع، الأمر الذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين مصدر قلق خاصة أن يرتبط في المناقشات العامة بفقدان الوظائف الجيدة، وزيادة عدم المساواة، والانخفاض المحتمل في القدرة على الابتكار.[96]

إلا انه لوحظ على مدى العقود الثلاثة الماضية، وهو نمط ربما أكثر خطورة، هو تراجع التصنيع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. مع بعض الاستثناءات، تقتصر إلى حد كبير على آسيا. حيث شهدت البلدان النامية هبوطًا في حصص التصنيع في كل من العمالة والقيمة المضافة الحقيقية، خاصة منذ الثمانينيات.

[95] Ramaswam, Ramana& Rowthor, Robert (September1997)," Deindustrialization–Its Causes and Implications", International Monetary Fund

[96] Rodrik, Dani , 2015

بالنسبة للجزء الأكبر، قامت هذه البلدان ببناء صناعات متواضعة خلال الخمسينيات والستينيات، خلف الجدران الواقية وفي ظل سياسات استبدال الواردات. وقد تقلصت هذه الصناعات بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. وقد تأثرت الاقتصادات المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بهذه الاتجاهات تقريبًا مثل الاقتصادات المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية – على الرغم من أن الصناعات التحويلية كانت تبدأ في المجموعة السابقة من البلدان. يتبع التصنيع عادة مسارًا مقلوبًا على شكل حرف U خلال مسار التطوير. على الرغم من أن مثل هذا النمط يمكن ملاحظته في البلدان النامية أيضًا، فإن نقطة التحول تصل في وقت أقرب وفي مستويات دخل أقل بكثير اليوم. في معظم هذه البلدان، بدأ التصنيع في التقلص (أو في طريقه إلى التقلص) عند مستويات الدخل التي تمثل جزءًا من تلك التي بدأت الاقتصادات المتقدمة في تصنيعها. وفقاً لDani Rodrick يمكن الإشارة إلى تحول البلدان النامية إلى اقتصادات الخدمات دون المرور تجربة التصنيع المناسبة بما يسمى بتراجع "التصنيع السابق لأوانه".

تفترض الأدبيات المتعلقة بتراجع التصنيع في المقام الأول وجود علاقة مقلوبة inverted–U بين الدخل الفردي وحصة الصناعة من العمالة، بالإضافة إلى علاقة مماثلة بين حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. أثارت هذه القضية اهتمام الكثير من اقتصادي التنمية في العصر الحالي، مما استدعى دراسة هذه الحالة ، لكن معظمها درس تراجع التصنيع في سياق البلدان المتقدمة وقليل منها فقط درسه في سياق البلدان النامية. فيما يلي مسح سريع لهذه الدراسات:

- استخدمت العديد من الدراسات النسخة المطورة من معادلة Chenery's –1960 بإضافة شرط مربع نصيب الفرد من الدخل و / أو السكان لإجراء دراسة تجريبية للعلاقة بين حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي و / أو العمالة ونصيب الفرد من الدخل.

- قام Rowthorn and Coutts – 2004 بتحليل تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والتوازن التجاري بين الصادرات والواردات الصناعية، وانفتاح تجارة المنتجات الصناعية، والواردات الصناعية من البلدان النامية، والواردات الصناعية من الصين، وإجمالي تكوين رأس المال المحلي على النسبة المئوية لحصة التصنيع من الوظائف المدنية بتحليل بيانات 23 دولة للفترة ما بين 1963–2002(تضم هذه المجموعة البلدان الأكثر تطوراً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وكوريا الجنوبية وتايوان.) تؤكد النتائج العلاقة المقلوبة بين حصة التصنيع من العمالة ونصيب الفرد من الدخل. تقع نقطة التحول عند نصيب دخل فردي يعادل 9.500 دولار أمريكي) ppp at 1995) الذي حققته معظم البلدان OECD في بداية السبعينات و بعضها قبل ذلك. توثق الدراسة أن تطور التجارة في بريطانيا في مجال المنتجات الغير صناعية ساعد تعويض التراجع في تجارة المنتجات الصناعية وإبقاء توازن ميزان المدفوعات.
- حلل Kollmeyer –2009 أسباب تراجع التصنيع في البلدان المتقدمة اقتصادياً ، وركز على زيادة الرفاه الاقتصادي لدى المستهلك ، ونمو الإنتاجية السريع في قطاع التصنيع ، وتوسيع الروابط التجارية بين الشمال والجنوب من الاقتصاد العالمي. تختبر الدراسة الأهمية النسبية لهذه العوامل الثلاثة مع نماذج انحدار ذات الاتجاهين الثابتين two–way fixed–effects regression models و جداول بيانات لـ 18 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تغطي الفترة ما بين 1970 إلى 2003. تشير النتائج إلى أن كل العوامل تساهم في حدوث تراجع التصنيع ولكن التأثير الأكبر يأتي من زيادة البحبوحة الاقتصادية (ثروات) المستهلكين في هذه الدول. وهكذا تؤكد دراسة Kollmeyer –2009 وجود علاقة مقلوبة بين حصة التصنيع ونصيب الفرد من الدخل .

- استخدم Rodrik–2015 حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي كأحد المتغيرات المفسرة في تحليله التجريبي حول تراجع التصنيع في جميع أنحاء العالم. كما استخدم مستوى الدخل، عدد السكان، وافتراضات زمنية ومكانية country and time summies كمتغيرات تفسيرية رئيسية في نموذجه. وثقت دراسة Rodrik علاقة U مقلوبة بين حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل.
- حلل Mijiyawa (2017) العوامل الدافعة لتطوير التصنيع في أفريقيا باستخدام تقنية system–GMM مع متوسط بيانات تغطي الفترة بين1995–2014 لـ 53 دولة أفريقية و من بين أهم نتائجها توثيق العلاقة المقلوبة بين حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام مجموعة بيانات لعدد كبير من البلدان تغطي فترتين منفصلتين 1970–1990 و1991–2013 ، قام كل من Haraguchi و Cheng و Smeets (2017) باختبار وجود علاقة مقلوبة بين حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الصناعة في إجمالي العمالة . وثقت دراستهم وجود علاقة مقلوبة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومربعه).

(ت–1) أسباب تراجع التصنيع :

توصل كل من Rowthorn and Wells (1987)[97] لمفهومي "تراجع التصنيع الإيجابي" و "تراجع التصنيع السلبي".

[97] Bob, Rowthorn, & John R.,Wells (1987), " deindustrialization and Forin Trade ", Campridge University Press

من حيث المسببات، يحدث تراجع التصنع الإيجابي كنتيجة طبيعية للنمو والتطور في الاقتصاديات المتقدمة بسبب نمو الإنتاجية السريع في قطاع التصنيع. ولأن نمو الإنتاجية السريع يترافق مع نمو أسرع وخلق فرص عمل وفيرة في قطاع الخدمات لا تحدث أي زيادة في طلبات التوظيف.

أما تراجع التصنيع السلبي فينتج عن فشل اقتصادي، أو بشكل أدق عن مشكلات خطيرة في القطاع الصناعي. يؤدي هذا النوع من تراجع التصنيع إلى ارتفاع معدلات البطالة لأن العمالة التي تفقد فرص عملها في القطاع الصناعي لا يتم استيعابها في قطاع الخدمات.

أوردت الأدبيات الاقتصادية أسباب أو مصادر مختلفة لتراجع التصنيع:

شخّص (Rowthorn and Coutts 2004)[98] خمسة تفسيرات أساسية لتراجع التصنيع:

أولاً ، إعادة تصنيف الوظائف بين التصنيع و الخدمات بسبب "التخصص" الحاصل من خلال اسناد بعض الأنشطة لمصادر خارجي بدلاً من مقدمي الخدمات المحليين.

ثانياً ، الانخفاض في حصة التصنيع في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بسبب الانخفاض النسبي في أسعار المنتجات المصنعة.

ثالثاً ، تباطؤ نمو العمالة في الصناعات التحويلية مقارنة بالخدمات نتيجة لزيادة نمو الإنتاجية في التصنيع مقارنة بالخدمات.

[98] Rowthorn, Robert & Coutts, Kenneth, (2004), " De-industrialisation and the balance of payments in advanced economies" ,UNCTAD discussion papers No 170.

رابعا ، الآثار السلبية للتجارة الدولية على العمالة الصناعية في البلدان المتقدمة (ولا سيما الواردات من المنتجين الأقل تكلفة) و لكن كان لهذا العامل التاثير الأقل في التراجع .

كل ما سبق كان تفسيراً لتراجع التصنيع في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فكان هذا التراجع يعود لأسباب أخرى. وفقاً ل Dani Rodrick يمكن اعتبار تراجع التصنيع في الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل سابق لأوانه وبالتالي سيكون له تأثيرات على المسار التنموي في هذه البلدان ، خاصة أن هذه الاقتصادات تمر بمرحلة تراجع التصنيع في وقت أبكر بكثير مقارنة مع تجارب الدول المتقدمة. أي انه هذه البلدان لم تنجز القاعدة الصناعية المطلوبة بل على العكس تراجع التصنيع بدأ بمستويات دخل أقل بكثير، مقارنةً بالمصنعين الأوائل. يمكن لذلك أن يكون له آثار سلبية على النمو باعتبار أن لأنشطة التصنيع بعض الميزات التي تجعلها مفيدة في عملية النمو. أولاً ، يميل التصنيع إلى أن يكون قطاعًا ديناميكيًا من الناحية التكنولوجية. حيث أنه تقارب إنتاجية العمالة في هذا القطاع غير المشروط[99] ، على عكس بقية الاقتصاد. ثانيًا، امتص التصنيع تقليديًا كميات كبيرة من العمالة غير الماهرة، وهو ما يميزه عن القطاعات الأخرى عالية الإنتاجية مثل التعدين أو التمويل. ثالثًا، التصنيع قطاع قابل للتداول (الطلب على منتجاته لا يقتصر فقط على السوق المحلي و انما الخارجي أيضاً) ، مما يعني أنه لا يواجه قيود الطلب في السوق المحلية التي يسكنها المستهلكون من ذوي الدخل المنخفض لذلك يمكن استيعاب المزيد من العمالة حتى مع استمرار بقية الاقتصاد في الركود التكنولوجي ، لذلك فإن تراجع التصنيع المبكر يمكن أن تشل القناة الرئيسية التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة، في الماضي على تحقيق النمو السريع.

[99] في عمل بحثي آخر ل Dani Rodrick يتوصل إلى انه يمكن للبلدان النامية بالاعتماد على قطاع التصنيع أن تحقق تقارب غير مشروط مع اقتصاديات الدول المتقدمة . غير مشروط بمعني أنه لا يعتمد على الوصول أو تطبيق مستوى تكنولوجي محدد أو توافر شروط أخرى قائمة على موارد البلد أو نوعية مؤسساته أو أي ظروف خاصة ببلد ما (الجغرافيا، عدد السكان و غيرها)

لكنه في هذه الدراسة لم يتعمق بالتركيز في أسباب هذه الظاهرة بل في إثبات وجودها، و ذلك لوجود عدم تجانس في عينة الدول التي تم دراستها، حيث أن لكل منها ظروفها الخاصة و لكنه تحدث عن سببين أساسيين هما مزيج من مستوى التكنولوجيا المستخدم وهو السبب الأساسي لتراجع التصنيع في الدول المتقدمة ، أما في الدول النامية فكان للصدمات التجارية الناتجة عن العولمة السبب الأهم في تراجع التصنيع ، حيث أنه مع انفتاح البلدان النامية على التجارة ، تعرضت قطاعات التصنيع لديها لصدمة مزدوجة. أصبح أولئك الذين ليس لديهم ميزة نسبية تنافسية قوية في قطاع التصنيع مستوردين للسلع الصناعية، الأمر الذي أثر سلبياً على الخطوات التي بذلتها هذه البلدان سابقاً من خلال اعتماد برنامج إحلال الواردات. أما الصدمة الثانية، فإن البلدان النامية "المستوردة" للمنتجات المصنعة من البلدان المتقدمة ، أصبحت عرضة لاتجاهات الأسعار السلع المصنعة التي تحددها الاقتصادات المتقدمة التي تعتبر منخفضة نتيجة مستويات التكنولوجيا العالية التي تستخدمها. الأمر الذي أدى إلى فرض المزيد من الضغوط على قطاع التصنيع وأفقده ميزته النسبية إن وجدت، بالأخص في البلدان التي ربما لم تشهد الكثير من التقدم التكنولوجي، كما أنه يساعد على تفسير حقيقة أن البلدان الآسيوية، التي تتمتع بميزة نسبية في المصنوعات، قد نجت من نفس الاتجاهات.

(ت-2) تأثيرات تراجع التصنيع على النمو في البلدان النامية :

بعد ما تم استعراضه سابقاً بين الجدل الدائر حول محرك النمو الذي يجب على الساعين الجدد للتنمية اعتماده تجدر الإشارة إلى أنه في غياب الصناعات التحويلية الكبيرة، ستحتاج هذه الاقتصادات إلى اكتشاف نماذج نمو جديدة. أحد الاحتمالات هو النمو الذي تقوده الخدمات. العديد من الخدمات، مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية، ذات إنتاجية عالية وقابلة للتداول، ويمكن أن تلعب الدور التقليدي الذي يلعبه قطاع التصنيع. مع ذلك، فإن هذه الصناعات الخدمية عادة ما تتطلب مهارات عالية ، وليس لديها القدرة

على استيعاب – كما فعل التصنيع – نوع العمالة التي تمتلكها الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل بوفرة و هي العمالة الأقل مهارة . أما بالنسبة لباقي القطاعات الفرعية للخدمات (باستثناء قطاع المعلومات و الخدمات المالية) فتتصف بأنها ليست ديناميكية من ناحية استعياب تكنولوجيا متطورة، أو أنها غير قابلة للتداول(يقصد بالتداول التصدير، أي ان في معظمها تعتمد عل الطلب المحلي) ، مما يعني أن قدرتها على التوسع السريع مقيدة بالدخل (وبالتالي الإنتاجية) في بقية الاقتصاد. هذا لا يعني أنه يتعين على البلدان النامية الركود بل تحقيق النمو المعتدل ممكن من خلال تحسين المؤسسات / والمخزونات المتزايدة من رأس المال البشري والمهارات والمعرفة.

لم يقدم Dani Rodrick رؤية واضحة لما يمكن للبلدان النامية اعتماده في ظل التحديات التي تواجها و لكن كان جازماً بأن التقارب السريع والمستدام يتطلب التصنيع و ذلك بناء على تجارب الماضي، باستثناء عدد قليل جدًا من الاقتصادات الغنية بالموارد. أشار في توصياته إلى أنه تاريخياً، لعب التصنيع دورًا أساسيًا في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في إنشاء دول حديثة ومؤسسات ديمقراطية، وبالتالي تراجع التصنيع سيكون له أثر سلبي على التشكيل المؤسسات السياسية في بلد ما. حيث أنه تاريخاً قادت الحركة العمالية، وهي نتاج للتصنيع، المطالب لتوسيع الامتيازات، التي آلت في النهاية إلى تحقيق دولة الرفاه القائمة في الاقتصادات المتقدمة. حيث أن الصفقة بين النخب والعمل المنظم هي التي مكنت من تطوير الديمقراطية و فقاً ل (Acemoglu and Robinson، 2009) . من المرجح أن يؤدي ضعف العمل المنظم في المجتمعات النامية اليوم إلى تعزيز مسارات مختلفة للتنمية السياسية، وليس بالضرورة ستكون صديقة للديمقراطية الليبرالية. على وجه الخصوص، قد يتم استبدال الهوية أو الانقسامات العرقية بالانقسامات الطبقية باعتبارها الموقع المركزي للسياسة إلى تولد الديمقراطيات "الانتخابية" أو "غير الليبرالية". بغض النظر عن العواقب المحددة،

فإن التصنيع المبكر لأوانه يشير إلى أن مستقبل البلدان النامية سيكون مختلفًا عن ماضي المجتمعات المتقدمة اليوم على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

الملخص:

خلال هذا الفصل تم استعراض دور قطاع الخدمات في البلدان النامية خلال العقود الأخيرة الدور الفاعل الذي يلعبه في النمو الاقتصادي، حيث أن الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية و أفريقيا بدأت تعتمد كقطاع محرك للنمو بديلاً عن قطاع الصناعة مستفيدة من فرص العولمة و الثورة التكنولوجية، إلى جانب ذلك تم استعراض آراء اقتصاديو التنمية المعاصرين محاولين تفسير هذه الظاهرة مطلقين عليها اسم " تراجع التصنيع السابق لأوانه " وأثرها المحتمل على عملية النمو المستدام على اعتبار أن قطاع التصنيع كان المحرك الأساسي لعملية النمو خلال القرون الماضية للكثير من الدول التي تعتبر في الوقت الحالي من الدول المتقدمة.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين أداء قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات في سورية

المبحث الأول : تحليل السياق الاقتصادي

المبحث الثاني : تراجع التصنيع السابق لآوانه في سورية

المقدمة:

خلال هذا الفصل ولغرض دراسة معنوية فرضية البحث سنحاول أولاً دراسة تطور السياق الاقتصادي في سورية منذ عام 1990 ولغاية 2017. لمعرفة تأثير السياسات العامة المتبعة والمنهج الاقتصادي على التحول الهيكلي للاقتصاد. سيتم تقسيم فترات الدراسة لثلاث فترات خلال التسعينات، العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وخلال أعوم الحرب. حيث أن كل فترة من هذه الفترات تم تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة منسجمة مع الوضع الاقتصادي الراهن في تلك الفترة في سورية وفي محيطها الإقليمي.

بعد ذلك سيتم دراسة أثر توسع قطاع الخدمات في سورية على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقدير معادلة الانحدار والنتائج المحتملة لذلك على عملية النمو والتنمية المستقبلية.

المبحث الأول: تحليل السياق الاقتصادي:

سيتم تحليل السياق الاقتصادي من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات زمنية كما يلي :

- خلال عقد التسعينات من 1990 – 1999 .
- خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين 2000–2010.
- خلال أعوام الحرب 2011 – حتى 2017.

حيث انه في كل فترة زمنية كانت السياسية الاقتصادية المتبعة لها تأثيراتها على بيئة الاقتصاد السوري والأنشطة الاقتصادية القائمة في تلك الفترة.

أ . تمهيد الاقتصاد السوري خلال فترة 1970–1980:

حقق الاقتصاد السوري خلال فترة السبعينات معدلات نمو تعزى إلى التوسع في ارتفاع معدلات الاستثمار التي بلغت حوالي 25%–30% من الدخل القومي، قام بمعظمها القطاع العام، مدعوماً بمساعدات مالية من دول الخليج العربي إلى جانب دول الاتحاد السوفيتي سابقاً. حيث أن سورية كانت تسعى إلى تحقيق "الاستقلال الاقتصادي"[100] من خلال برنامج مكثف للتصنيع ليحل محل الاستيراد. وكانت التجارة الخارجية حكراً على منشآت القطاع العام، مع وجود قيود على الاستثمار الأجنبي. وباستثناء عدد قليل من المنشآت العامة، كان الجانب الأعظم من الانتاج يتجه إلى تلبية الاحتياجات المحلية. لكنه مع أوائل الثمانينيات، هذا التوسع في الإنفاق الحكومي بدأ بالتراجع على إثر تراجع المساعدات الخارجية، التي تراجعت من حوالي 1.5 مليار دولار بالسنة في أواخر السبعينيات، إلى حوالي 300 مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينيات. فوقع الاقتصاد السوري في أزمة اقتصادية حادة تمثلت في نقص واختناقات في العرض السلعي، إلى جانب التضخم المفرط.[101]

[100] الليثي هبة ، و أبو اسماعيل خالد –" الفقر في سورية :1996-2004"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2005، صفحة 18.
[101] د.سكر، نبيل الإصلاحات الاقتصادية في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

في مقارنة مع بلدان شرق آسيا في تلك الفترة، لم تنجح سورية في الارتقاء ببرنامج التصنيع المكثف ليتجه نحو التصدير. أغلب الصادرات الصناعية كانت إلى بعض أسواق أوروبا الشرقية والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقاً، بفضل العلاقات الخاصة التي كانت تربط بين سورية بتلك البلدان في الثمانينيات، ونظراً للدرجة العالية من الحماية التي كانت تحظى بها تلك الأسواق، إلا أن تفكك الاتحاد السوفييتي مع بداية التسعينات، وضع حد لتطور هذه الصادرات.[102]

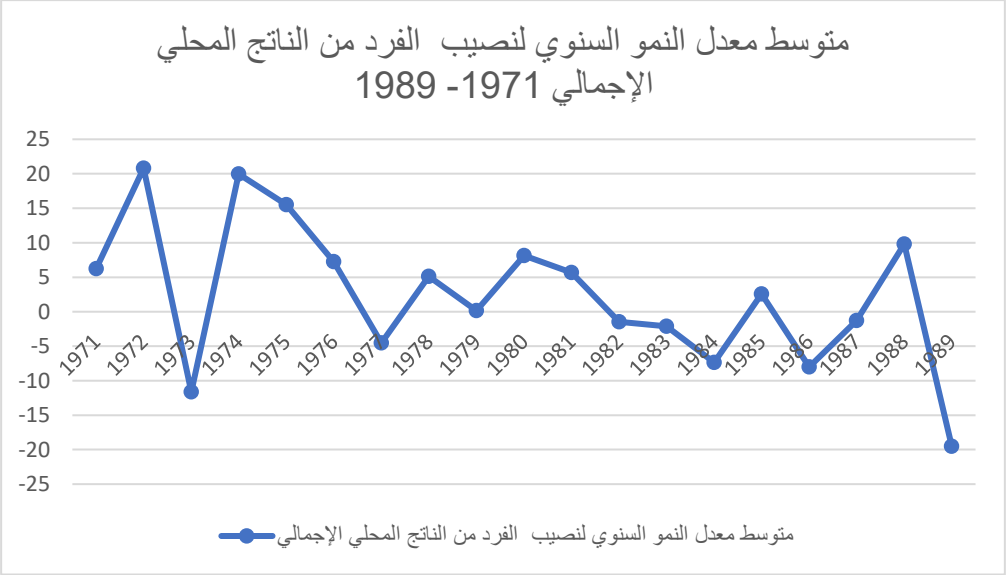
وعلى غرار ما حدث في أماكن أخرى من العالم، مال برنامج التصنيع المكثف الى استهداف الاستهلاك الواسع على حساب التراكم الرأسمالي، خاصة مع اعتبار فكرة تأسيس سوق محلية السبب الأساسي لوجود هذا البرنامج. وقد نتج عن ذلك تزايد التبعية تجاه السلع الرأسمالية المستوردة، بدون تعزيز القدرة التصديرية اللازمة للحصول على العملة وحينما انخفضت المعونات الممنوحة إلى سورية من بلدان الخليج العربي، مع هبوط أسعار النفط عالمياً، تسارع الضغط على ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى إلى تدهور التوازن التجاري في سورية بطريقة سريعة. وقد اضطرت السلطات – نتيجة للأزمات المالية، والتقلبات في أسعار العملة المترتبة عليها – إلى اتخاذ اجراءات تقشف في الإنفاق العام، مما أدى إلى تقلص قدرة الدولة على تمويل الاستثمار، وخلق فرص العمل الجديدة، وإبرام العقود. وبالتالي، جف التبادل الخارجي و أدت مظاهر القصور هذه الى تغذية الركود. لم يكن بوسع الدولة المضي في سياساتها السابقة، فاتجهت نحو القطاع الخاص من أجل التغلب على التدهور الاقتصادي. وحصل قطاع الأعمال الخاصة بدوره على حقوق امتياز، مما أدى فيما بعد إلى الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات، مع سن التشريعات التي تسمح بالاستثمارات الخاصة، وتشجعها.

[102] الليثي , أبو اسماعيل - مرجع سابق صفحة 18.

تلخيصاً خلال هذه الفترة، لقد أدت الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على انهيار الاتحاد السوفييتي، بالإضافة الى ضغوط العولمة، إلى توليد أسباب انفتاح الاقتصاد السوري.

يظهر الشكل رقم (4) تطور متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 1971 إلى 1989. حيث أن الاقتصاد السوري سجل أداء متذبذب، حيث أنه خلال أعوام السبعينات بلغ متوسط معدل نمو سنوي يقارب 6.5 % مقارنة مع أعوام الثمانينات التي سجل فيها الاقتصاد معدلات نمو سالبة بمتوسط يعادل 1.3- % .

الشكل رقم (4)- متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1971- 1989



*الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ب . السياق الاقتصادي خلال مرحلة التسعينات (1990-1999) :

لم تسطع سورية الخروج من الركود الذي حدث في الثمانينات إلا بفضل مجموعة متفرقة من الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقتها لتصحيح الاختلالات الهيكلية والجمودات البنيوية في الاقتصاد التي أدت إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي.

نذكر أهمها:

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد (خاصة في مجالات الصناعة والسياحة والتجارة الخارجية) وبدء الانفتاح على الاستثمار الخارجي المباشر. تمثل ذلك بإصدار قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 لتحفيز الاستثمارات.
- التخفيض في سعر الصرف مع تقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً.
- إجراءات باتجاه التحرير الجزئي في التجارة الخارجية من خلال التوسع في الإعفاءات الجمركية.
- التوجه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال الواردات.
- إجراءات باتجاه التحرير في السياسة السعرية.
- رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية ودعم القطاع الزراعي.
- إلى جانب محاولات لإصلاح القطاع العام.

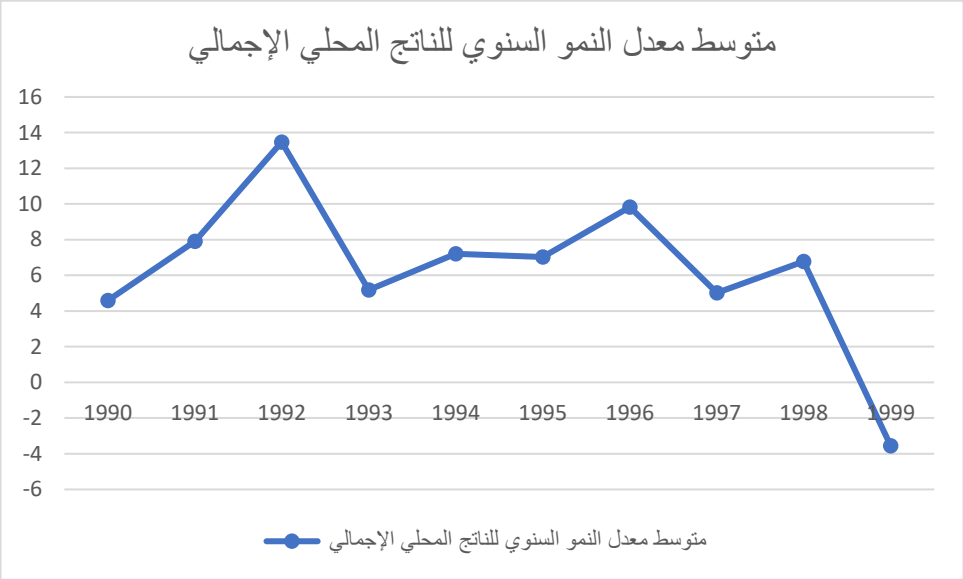
وقد كانت إجراءات الإصلاح سريعة نسبياً في البداية، لكنها تباطأت بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، بعدما تدفقت أموال النفط التي أصبحت تدر حوالي 1.2-2 مليار دولار في السنة المالية لميزانية الدولة، معوضة عن المساعدات الخارجية المتقلصة بالنظر إلى الظرف الإقليمي المتوتر. وقد نما الاقتصاد السوري بالفعل في النصف الأول من التسعينيات بمعدلات تبلغ حوالي 7% بفضل أموال النفط وبفضل

الاستجابة الأولية لقانون الاستثمار. [103] إلى جانب ذلك، شهدت البلاد زيادة في حجم الانتاج الزراعي وتوسع في نشاط القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وعودة شركات القطاع العام لإنتاج السلع والخدمات بشكل أفضل منه في الثمانينات.[104]

أيضاً، زاد حجم الانتاج من النفط وأُكتشِفت كميات كبيرة من الغاز, تم استخدام قسم كبير منها في محطات توليد الطاقة الكهربائية وبعض معامل الصناعات التحويلية. إضافة الى ذلك, لعبت الظروف السياسية التي مرت فيها المنطقة عموماً وسورية خصوصاً دوراً هاماً في تحسين ظروف الاستثمار في سورية. فكان لبدء مفاوضات السلام من بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وتحسين العلاقات مع أمريكا ودول أوروبا وبعض الدول العربية (خاصة الدول النفطية) الدور الفاعل في تحسين المناخ الاستثماري في البلاد وجعل سورية أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية. إلى جانب تحسن دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية مع وضع قانون جديد للاستثمار، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تزايد في موارد الخزينة العامة وتحسن في الوضع الاقتصادي. لكن سرعان ما عاود الاقتصاد التباطؤ بشكل عام خلال النصف الثاني من التسعينات نتيجة، عدم التوصل الى اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني وما رافقه من مقاطعة اقتصادية لسورية، إلى جانب تراجع حجم الاستثمار مما انعكس سلباً على حجم الناتج في آواخر التسعينات. كما هو ظاهر في الشكل رقم (5).

[103] د.سكر، نبيل الإصلاحات الاقتصادية في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
[104] شكيب محسن، عادل " قراءة مختصرة حول القطاع الصناعي في سوريا" للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الرابط التالي
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=441000&r=0

الشكل رقم (5) إلى تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1990-1999



ت .السياق الاقتصادي خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين 2000-2010:

شهد هذا العقد تحول الاقتصاد السوري من اقتصاد تقوده الدولة إلى اقتصاد السوق الإجتماعي، حيث أنه في عام 2000 شرعت الحكومة السورية إلى تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي للانتقال من اقتصاد تقوده الدولة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. كما أنه تم إطلاق عملية الإصلاح الاقتصادي وهدفها فتح الاقتصاد من أجل تحقيق تجارة محررة وإعطاء المشاريع الخاصة دوراً كبير في التنمية الاقتصادية. لقد شهد عقد الألفية الجديدة طفرة تشريعية كبيرة بحيث سميت ثورة المراسيم حيث تعدت 1200 قانون و مرسوم إداري بين المدة 2000 – 2005 وشملت هذ الإصلاحات الهيكيلية بشكل خاص ما يلي [105]:

- السماح بإقامة البنوك الخاصة والتي وصل عددها مع نهاية 2010 إلى 14 مصرف خاص إل جانب المصارف العامة.

[105] شحود، تاتيانا ، (2011)، "السياسة الصناعية السورية"، معهد التنمية الألماني.

- السماح بدخول مستثمري القطاع الخاص إلى شركات التأمين مع تسجيل 12 شركة خاصة عاملة إلى جاني شركة التأمين الحكومية. [106]

- تخفيض معدلات التعرفة الجمركية بخاصة على المواد الأساسية و مدخلات الإنتاج غلى 1% فقط.

- إصدار القانون رقم 8 لعام 2006 القاضي بتعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 الذي ساهم بزيادة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وقانون التجارة 36 لعام 2007 .

- إحداث الهيئة السورية للاستثمار وإقرار تشريع متعلق بالشركات الأجنبية ومعاملتها مثل المستثمرين السوريين.

- تم إنشاء مدن صناعية جديدة قرب دمشق وحلب وحمص تعمل كحاضنات عنقودية للصناعات الجديدة.

- انشاء هيئة الإشراف على التامين وسوق دمشق للأوراق المالية.

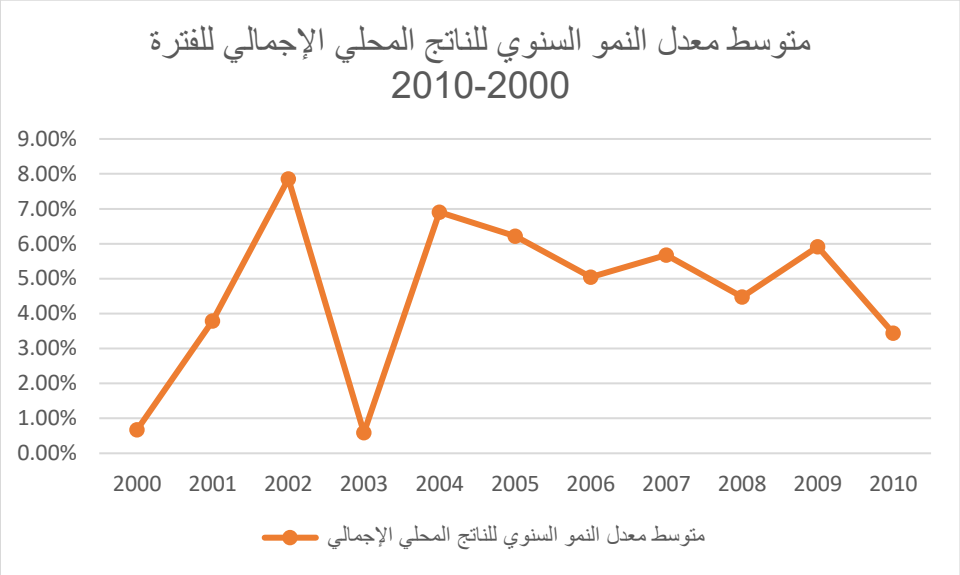
إلى جانب ما سبق تم توسيع الانفتاح التجاري الذي اعتمدته سورية من خلال توقعي عدة اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة منها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاقيات الثنائية المماثلة مع عدد من الدول العربية و تركيا، أو من خلال منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. لكن كان لهذا الانفتاح تهديد جدي للنسيج الصناعي السوري الذي لم تتم بعد إعادة تأهيله، من حيث مقوماته الذاتية، من جهة، ولم تتوفر له بعد عناصر التكافؤ في مناخ العمل مع الدول الأخرى من جهة ثانية، كي يصمد أمام المنافسة الدولية[107]

يظهر الشكل رقم (6) تطور متوسط معدل النمو السنوي في سورية للفترة الممتدة 2000 حتى 2010 كما يلي :

[106] " دراسة نقدية و تحليلية لأداء شركات التأمين في سورية " ، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات ، صفحة 8.

[107] د. أبودان ، محمد صافي "واقع الصناعة في سورية" ، محاضرات الجمعية الاقتصادية في سورية.

الشكل رقم (6) تطور متوسط معدل النمو السنوي في سورية للفترة الممتدة 2000 حتى 2010



*الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

حيث أنه خلال عام 2000 سجل الاقتصاد السوري نمو ضئيل بما يعادل 0.6 % في الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك متأثراً بالتراجع الكبير الحاصل خلال عام 1999، تم عاد إلى الارتفاع في عام 2002 مع حدوث زيادة غير متوقعة في الانتاج النفطي الذي وصل إلى أعلى رقم له خلال الفترة المدروسة ما يعادل 625 ألف متر مكعب يومياً[108]، ثم ما لبث أن عاود الانخفاض في عام 2003 و ذلك بسبب الأوضاع السياسية في المنطقة مع الاحتلال الأمريكي للعراق و قدوم أكثر من 3 مليون لاجىء عراقي عام 2003 إلى سورية[109] ، بعد ذلك سجل النمو الاقتصادي أداء متذبذب حتى عام 2010 بمتوسط نمو 5% ، يعود بشكل أساسي إلى تراجع إنتاج قطاع الزراعي ومع ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الوقود و الكهرباء، مع تراجع دعم الخزينة العامة للسلع و الخدمات أهمها المازوت ، السكر و الأرز، إلى جانب سنوات الجفاف التي أثرت سلباً على

[108] د الرهبانن عبد الرؤوف (2009) " التغير الجغرافي لموارد النفط و الغاز في سورية " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية" مجلة جامعة دمشق ، مجلد 25 ، صفحة 268 .

[109] "عراقيون في سوريا: لا بدّ من دمشق" ، جريدة الأخبار البنانية ، 2013 ، https://al-akhbar.com/Syria/59823

الإنتاج الزراعي منذ عام 2007، و تراجع عوائد النفط نتيجة تراجع الإنتاج النفط إلى حدود 365 ألف برميل يومياً في عام 2010[110].

ث .السياق الاقتصادي خال فترة 2011 – 2017 :

منذ عام 2011 تدخل الحرب على سورية عامها السادس، في ظل تصاعد وانتشار جغرافي كبير للأعمال القتالية، الأمر الذي كلف الاقتصاد الوطني خسائر اقتصادية هائلة، حيث تعرض الاقتصاد الوطني لاختلالات جوهرية غير مسبوقة، و حدث تراجع كبير في إنتاجية عوامل الإنتاج ، إذ حدث تدهور في رأس المال البشري ، الذي يشكل المصدر الرئيسي للإنتاجية و التنافسية، نتيجة الهجرة و النزوح و تراجع العملية التعليمية، إلى جانب تردي النظام الصحي ، إضافة إلى انعدام الاستثمار المادي و التشغيلي خاصة في المناطق الساخنة . كما شهد االاقتصاد تحولاً دراماتيكياً في مؤشراته الكلية حيث ألقت الأزمة بظلالها على الناتج المحلي الإجمالي، و على الموازنة العامة للدولة، وضاعفت من حجم الضغوط على مستوى المعيشة، ورفعت الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي إلى مستويات قياسية، بعد أن كانت سورية تصنف من بين أقل البالد مديونية في العالم[111].

تعرض سعر صرف الليرة السورية خلال الأزمة إلى انخفاضات حادة أوصلته في عام 2017 إلى 434 ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد حسب النشرة الرسمية لمصرف سورية المركزي، و جاء هذا التراجع نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية ، كعجز ميزان المدفوعات ، و تدهور الاحتياطات الأجنبية، إلى جانب انكماش الإنتاج المحلي.، أما العوامل غير اقتصادية كان أهمها الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي في سورية التي عطلت عمل الخدمات المالية ، إلى جانب

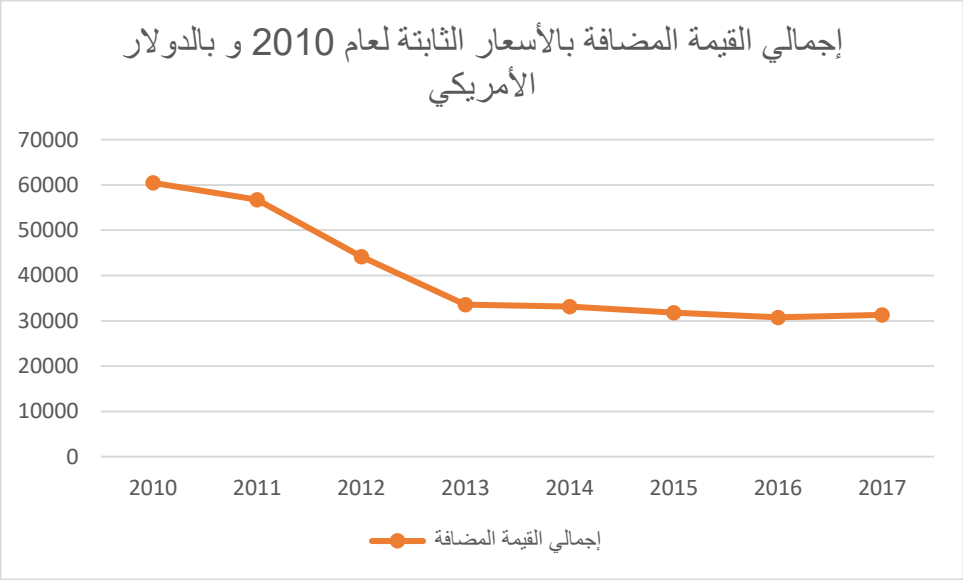
---

[110] "النفط السوري بالأرقام..الخسائر والتوقعات" shorturl.at/evxBQ

[111] : تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015 " – مركز دمشق للأبحاث و الدراسات – صفحة 4 .

التهديدات الأمنية و العسكرية.[112] كل ذلك أدى إلى تدهور القيمة المضافة للاقتصاد السوري[113] كما هو واضح في الشكل رقم (7)، حيث يشير إلى تدهور إجمالي القيمة المضافة في سورية خلال الفترة 2010 إلى 2017 بالدولار الأمريكي وبالأسعار الثابتة 2010 ، حيث سجلت ما يعادل 60,465 مليون دولار أمريكي في عام 2010، مقابل 31,304 مليون دولار أمريكي في عام 2017 (قيمة تقديرية).

الشكل رقم (7) إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2010 و بالدولار الأمريكي2010 حتى2017



[112] مرجع سابق، " تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015 "- صفحة 7

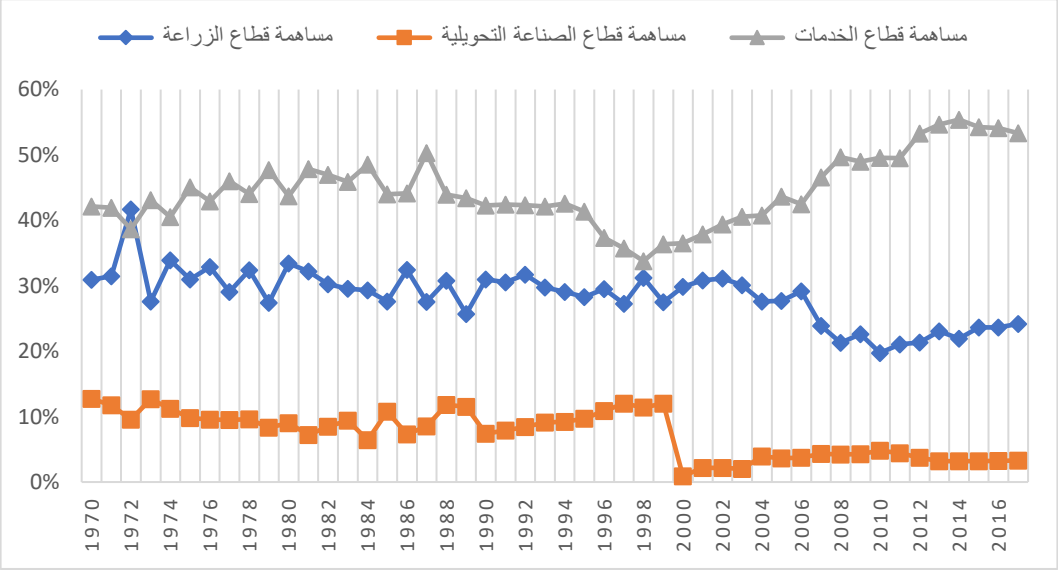
[113] أغلب البيانات المنشورة للفترة 2011-2017 هي بيانات تقديرية و ليست دقيقة، وفقاً لذلك تم اعتماد بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لعام 2010 و بالدولار الأمريكي لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة لمعرفة التدهور الحاصل.

المبحث الثاني توسع قطاع الخدمات وأثره على النمو في سورية:

تمهيد:

يظهر الشكل رقم (8) تطور مساهمة كل من قطاعات الزراعة و الصناعة التحويلية و الخدمات في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 2017 كما يلي :

الشكل رقم (8) تطور مساهمة كل من قطاعات الزراعة و الصناعة التحويلية و الخدمات في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 2017



*الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

- نلاحظ من الشكل السابق أنه خلال الفترة المدروسة، كانت مساهمة قطاع الخدمات الأكبر في القيمة المضافة يليه قطاع الزراعة ومن ثم قطاع الصناعة التحويلية.
- كانت مساهمة قطاع الزراعة الأكثر تذبذباً، باعتبار أن هذا القطاع يعتمد بشكل أساسي على مستويات هطول الأمطار الموسمية. خلال هذه الفترة سجلت مساهمة قطاع الزراعة بمعدل وسطي ما يعادل 30 % من القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 1990 – حتى عام 2003، بعدها استمرت مساهمتها بالتراجع إلى ما يقارب

20 % في عام 2010. يعود هذا التراجع إلى إلغاء الدعم عن الوقود، إلى جانب سنوات الجفاف التي شهدتها سورية مع تراجع معدلات الهطول السنوية إضافة إلى السياسات المتبعة سابقاً التي أدت إلى توسع الاهتمام بقطاع الخدمات والصناعة على حساب القطاع الزراعي.

- بلغت مساهمة قطاع الخدمات بمعدل وسطي 42 % خلال منتصف التسعينات، بعدها تراجعت إلى ما يعادل 35% في عام 1998، مسجلة أدنى مساهمة لها خلال الفترة المدروسة، في مقابل ارتفاع مساهمة كل من قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية إلى أعلى مستوياتها، بعد ذلك عاودت ارتفاعها لتسجل نسبة تعادل 50 % من القيمة المضافة خلال عام 2011. خلال أعوام الحرب شكلت مساهمة قطاع الخدمات النسبة الأكبر من الاقتصاد السوري على اعتبار أن قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة كانا الأكثر تضرراً.
- بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية أعلى مستويات لها خلال التسعينات خلال الفترة المدروسة بنسبة تتراوح بين 10 – 11 %، بعد ذلك انخفضت المساهمة إلى حدود 3% – 4% خلال الفترة الممتدة من 2000 حتى 2017.

كل ما سبق يشير إلى احتمال وجود تأثير إيجابي لتوسع قطاع الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية. سنحاول في هذا المبحث التحقق من وجود هذا الأثر الإيجابي.

متغيرات البحث:

استناداً للدراسات الأدبية التي تم استعراضها في الفصلين الأول والثاني تم تحديد متغيرات البحث كما يلي:

- **المتغير المستقل:** القيمة المضافة للخدمات بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010) بالملايين.
- **المتغير التابع:** الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010) بالملايين.

الجدول رقم 2 متغيرات البحث

اسم المتغير	رمز المتغير
القيمة المضافة للخدمات بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010) بالملايين	SVA
الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010) بالملايين	GDP

مصادر بيانات البحث:

يعتبر عدم توفر بيانات حديثة وشاملة عن الحسابات القومية والمساهمة القطاعية في سورية من أهم معوقات البحث، حيث أنه لا تزال البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء تستخدم منهجية نظام الحسابات القومية لعام 1993 (SNA)[114] معتمدة سنة الأساس عام 2000 والتي تعتبر أقدم من الإصدارات العالمية الحديثة المعتمدة على أرقام 2010 كسنة أساس التي هي أكثر حداثةً وتأخذ بعين الاعتبار المستجدات الاقتصادية الراهنة. لذلك تم الاعتماد على قاعدة بيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لجمع بيانات المساهمة القطاعية في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي من عام 1970 إلى 2017.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو مؤسسة الأمم المتحدة التي تتعامل مع التجارة والتنمية. هي هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964 .يوجد على موقع المنظمة قاعدة بيانات واسعة وشاملة وإحصاءات موثوقة لتحليل التجارة الدولية

[114] System of National Accounts (SNA)

والاستثمار والتنمية كما أن هذه البيانات خاضعة لمجموعة من معايير الجودة المصاغة عالمياً لضمان جودتها وعدم تحيزها[115] .

المعالجة الإحصائية المتبعة:

لغرض التحقق من إمكانية وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الخدمات، سيتم تقدير معادلة انحدار كما هو محدد في المعادلة رقم (1) من خلال اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS). إلى جانب ذلك سيتم دراسة الاحصاءات الوصفية والاتجاه العام للبيانات المعتمدة لدراسة وتحليل أدائها. لتقدير هذا النموذج سيتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي EViews بنسخته العاشرة الذي يدعم التحليل الإحصائي لبيانات السلاسل الزمنية. الفترة المدروسة ستكون منذ عام 1970 حتى 2017.

أ **النموذج النظري:**

استناداً لما تقدمه النظرية الاقتصادية والأبحاث والدراسات التي عالجت قضايا النمو في البلدان النامية وبأن توسع قطاع الخدمات كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول من ذلك ممكن أن نقدر نموذج الانحدار المراد دراسته على النحو التالي:

$$GDP = c + b\ SVA + E$$

حيث أن GDP هو الناتج المحلي الإجمالي وهو المتغير التابع، بينما SVA هو المتغير المستقل ويمثل القيمة المضافة للخدمات في سورية. بينما يرمز E إلى البواقي وهي الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير التابع وقيمة المتغير التابع التي يتم التنبؤ بها باستخدام خط الانحدار.

[115] للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع لموقع بيانات المنظمة https://unctad.org/statistics

سيتم إجراء العديد من التصحيحات لكلا المتغيرين منها أخذ الفرق من الدرجة الأولى لكل من التابعين لمعالجة عدم الاستقرارية، وتصحيح الارتباط الذاتي في النموذج. كما أنه سيتم استخدام صيغة اللوغاريثم لكل من المتغيرين لإلغاء أثر القيم المتطرفة وتقليل انحراف البيانات الأمر الذي سيحسن من مؤشرات الارتباط.

ب نتائج الاختبارات الإحصائية:

- **الإحصاء الوصفي** Descriptive statistics

يبين الجدول التالي مقاييس النزعة المركزية واختبار التوزيع الطبيعي لكل من متغيرات النموذج لتحديد وفهم البيانات المعتمدة وتحديد جودتها وصلاحيتها للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (3) نتائج اختبارات الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المقاييس	SVA	GDP
المتوسط الحسابي	13283.67	29647.790
الوسيط الحسابي	11824.71	26648.520
أعلى قيمة	29986.46	63241.680
أدنى قيمة	3185.448	7431.808
الانحراف المعياري	6958.257	14539.880
الالتواء	0.768586	0.595
التفرطح	2.884679	2.525
(اختبار التوزيع الطبيعي)Jarque-Bera	4.752390	3.286

القيمة الاحتمالية الاحتمالية	0.092	0.193

من الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- خلال الفترة المدروسة متوسط قيمة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة قد بلغت 13283.67 مليون دولار أمريكي بينما بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 ما يعادل 29647.79 مليون دولار أمريكي.

- أعلى قيمة سجلتها مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة ما يعادل 29986.46 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي ما يعادل 63241.680 مليون دولار أمريكي.

- لا يوجد اختلاف كبير بين قيمة المتوسط الحسابي والوسيط، مما يشير إلى أن كل من مساهمة قطاع الخدمات والناتج المحلي الإجمالي يخضعان إلى التوزيع الطبيعي.
- يشير اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي، أن قيمة اختبار التوزع الطبيعي (الاحتمالية) للناتج المحلي الإجمالي تساوي (0.193)، ولمساهمة قطاع الخدمات (0.092) وكليهما أكبر من ألفا α مستوى الدلالة الذي يساوي 5% فبالتالي البيانات تتبع التوزع الطبيعي الأمر الذي ينعكس إيجابياً على جودة تحليل البيانات.

- **اختبار Unit Root للاستقرارية**

غالبية المتغيرات الاقتصادية والمالية مثل الناتج المحلي ومكوناته جميعها تتغير مع الزمن لذلك تحليل الاستقرارية مهم للتوصل إلى نتائج حقيقية عند دراسة العلاقات بين هذه المتغيرات. حيث أن غياب

الاستقرار stationary في خصائص السلاسل الزمنية قيد الدراسة قد يؤدي إلى ارتفاع غير حقيقي في قيمة معامل التحديد أو ما يسمى إحصائياً بالانحدار الزائف.[116]

أهم الطرق المتبعة لاختبار الاستقرارية أو سكون السلاسل الزمنية هي من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test). يمكن تعريف جذر الوحدة بأنه سمة من سمات السلاسل الزمنية غير المستقرة حيث يمكن لصدمة واحدة (اقتصادية أو غير اقتصادية) أن يكون لها تأثير مستمر على قيم هذه السلسلة لفترة غير محددة. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بفكرة السكون في سلسلة زمنية. حيث أن السلسلة الزمنية المستقرة أو الثابتة لا تتغير خصائصها الإحصائية بمرور الوقت (المتوسط والتباين)، أما السلسلة الزمنية ذات جذر الوحدة تكون غير ثابتة، حيث يمكن أن يتغير متوسطها وتباينها بمرور الوقت.

لقياس جذر الوحدة سيتم استخدام كل من اختباري Augmented Dickey–Fuller واختبار Philips– perron لحساب استقرارية السلاسل الزمنية لكلا المتغيرين.

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات، والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأُولى.

فرضية الاختبار:

- فرضية العدم H_0 تقول إن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة).

[116] صديقي حفصة، بوشة محمد، "الخصائص السكونية للسلاسل الزمنية ، تطبيق على المتغيرات المالية في الجزائر منهج الاختبارات للفترة 1970 - 2017 "الباحث الاقتصادي، المجلد:08/العدد : 01(2021)، صفحة 5

- الفرضية البديلة H_1 تقول إن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة(مستقرة) عند مستوى دلالة α يساوي 5%.

جدول رقم (4) نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية

متغيرا ت الدراسة	Augmented Dickey–Fuller		Philips–perron		نتيجة الاستقرار
	Statistics	Probability	Statistics	Probability	
SVA	−4.765	0.000	−10.716	0.000	L(−1)
GDP	−8.216	0.000	−8.094	0.000	L(−1)

التعليق على النتائج:

تشير نتائج الاختبارين أن قيمة الاحتمالية Probability متقاربة وبقدر بسيط من الاختلاف في قيمة t– Statistic بين الاختبارين، بالإضافة الى اشتراك الاختبارين في نتيجة استقرار موحدة لكل متغير، وهذا يبن لنا صحة اختبار الاستقرارية لبيانات السلاسل الزمنية.

أما بالنسبة لتحليل نتائج الاختبارين الموضحة في جدول دراسة استقرار السلاسل الزمنية يمكن تلخيها كما يلي:

1. السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير (القيمة المضافة للخدمات) القيمة الاحتمالية لها أصغر من مستوى الدلالة α وبالتالي نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية المدروسة لا تحتوي جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى L (−1).

2. إ السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير (الناتج المحلي الإجمالي) القيمة الاحتمالية لها أصغر من مستوى الدلالة α وبالتالي نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية المدروسة لا تحتوي جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى L (−1).

- **تحليل الارتباط** Correlation

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود ارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة والذي من خلاله يتبين قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين ويأخذ قيمة بين (−1) وال (+1) فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد دلّ ذلك على قوة علاقة الارتباط بين المتغيرين بينما كلما اقتربت من الصفر دل ذلك على انخفاض أو عدم وجود علاقة بين المتغيرين أما بالنسبة لإشارة معامل الارتباط فهي تشير لاتجاه العلاقة بين المتغيرين عكسية أم طردية.

تمت دراسة الارتباط بين المتغيرات عن طريق معامل الارتباط سبيرمان لأن البيانات لا تتبع التوزع الطبيعي.

الجدول التالي من مخرجات برنامج EViews يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث:

جدول رقم (5) دراسة الارتباط

Variables	GDP	SVA
GDP	1	
sig	-----	
SVA	0.956	1
sig	0.000	-----

تشير نتائج الاختبار إلى أنه يوجد ارتباط قوي وطردي مع (الناتج المحلي الإجمالي) حيث قيمة معامل الارتباط (0.956)والقيمة الاحتمالية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي يوجد علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين.

- **تقدير معادلة الانحدار**Regression Model

ا. تقدير معلمات النموذج:

يبين الجدول رقم 6 نتائج معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج معادلة الانحدار

المتغير	المعامل	انحراف معياري	اختبار t- Statistic	القيمة الاحتمالية
C	-0.005553	0.009724	-0.571033	0.5708
DLSERUSD	0.934071	0.100166	9.325260	0.0000

بناءً على هذه النتائج يمكن صياغة نموذج الانحدار المقدر كما يلي:

$$DLGDPUSD = -0.005 + 0.934*DLSVA$$

وفقاً للجدول السابق بلغت قيمة معامل المتغير المستقل المتمثل بمساهمة قطاع الخدمات 0.934 أي أنه عند زيادة قطاع الخدمات ب 1% يتغير المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي ب 0.93% أي أن هناك علاقة طردية بين تغير مساهمة قطاع الخدمات وتغير الناتج المحلي الإجمالي.

أما القيمة الاحتمالية لمعامل المتغير المستقل بلغت 0 وهي أقل من مستوى الدلالة α وبالتالي يمكن قبول الفرضية وهي أن قيمة ثابت الانحدار هو صفراً عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

- **القدرة التفسيرية للنموذج:**

جدول رقم (7) نتائج معامل التحديد

معامل التحديد	0.658989

لتحديد قوة وصحة النموذج المقدر يجب دراسة نتائج معامل التحديد (R2)[117] الذي يحدد نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغير المستقل. بلغت قيمة معامل التحديد حسب نموذج الانحدار المقدر 0.66 وهذا يعني أن 66% من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بواسطة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة ومن ذلك يمكن القول أن مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة لها تأثير

[117] تتراوح قيمة معامل التحديد من 0 إلى 1 ويمثل نسبة التباين الإجمالي في المتغير التابع الذي يمكن حسابه بواسطة المتغير (المتغيرات) المستقلة. تشير القيمة 0 إلى أنه لا يتم تفسير أي من التباين في المتغير التابع بواسطة المتغير (المتغيرات) المستقلة، بينما تشير القيمة 1 إلى أن تغير المتغيرات المستقلة تسبب التغير في المتغير التابع بنسبة 100%.

قوي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، أما النسبة المتبقية 34% ترجع إلى عوامل أخرى غير مدروسة في النموذج تؤثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

- **اختبار جودة توفيق النموذج:**

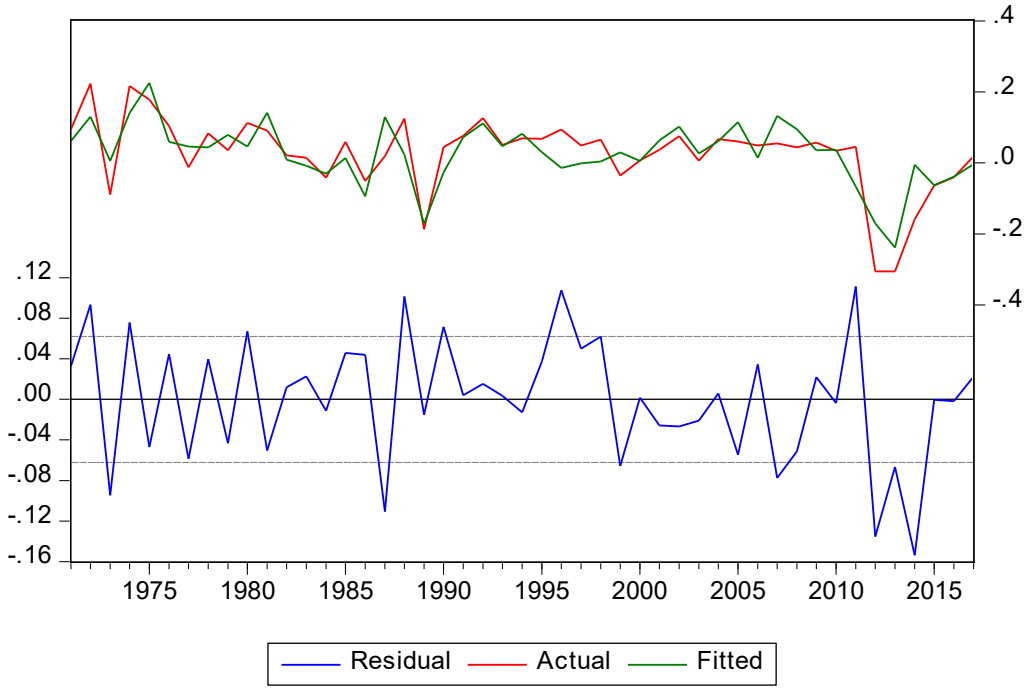
جدول رقم (8) نتائج اختبار فيشر

اختبار F-statistic	86.96047
القيمة المعنوية (F-statistic)	0.000000

يستخدم اختبار فيشر للتحقق من صالحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيل جيداَ. تشير فرضية العدم لاختبار فيشر إلى أن النموذج غير مناسب أو غير مقبول إحصائياً أما الفرضية البديلة تشير إلى أن النموذج مناسب أو مقبول إحصائياً. القيمة الاحتمالية المقدر لاختبار فيشر لنموذج الانحدار بلغت 0.0 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدم والنموذج المقدر يعد مناسب ومقبول إحصائياً.

- **التحقق من البواقي والارتباط الذاتي:**

الشكل رقم (9) منحنى القيم المقدرة حسب النموذج الإحصائي والبواقي



*الشكل من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews

يظهر المنحنى السابق مقدار تطابق القيمة المقدرة للمتغير التابع من خلال نموذج الانحدار (المنحنى باللون الأخضر) مع القيمة الفعلية للمتغير التابع (المنحنى الأحمر). نلاحظ أن قيمة البواقي (المنحنى الأزرق) الناتج عن الاختلاف بين المنحنيين يتأرجح بشكل عشوائي حول القيمة 0 وهو متوسط البواقي[118] وهذا يشير إلى أن قيمة معامل التحديد حقيقة وليست زائفة ناتجة عن الارتباط المتسلسل أو الذاتي serial correlation.[119]

[118] تشير الإحصاءات الوصفية للبواقي إلى أن متوسط البواقي هو صفر و أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque–Bera للبواقي هي 0.95 وهي أكبر من مستوى الدلالة لذلك البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي و هذا يدل على جودة النموذج المقدر.

[119] الارتباط التسلسلي هو العلاقة بين متغير ما وقيمته في فترات سابقة. يؤدي الارتباط التسلسلي إلى تحيز الفروق المقدرة لمعاملات الانحدار مما يؤدي إلى اختبار فرضيات غير موثوقة. ونتيجة ذلك ستظهر قيمة إحصائيات t لمعاملات النموذج أكثر أهمية مما هي عليه بالفعل.

للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي سيتم استخدام إختبار Durbin–Watson للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في بواقي نموذج الانحدار المقدر. إذا كانت قيمة البواقي مرتبطة ذاتياً فإن ذلك يؤدي إلى ارتباط زائف بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

فرضية العدم تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي، أما الفرضية البديلة تدل على وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي. تتراوح قيمة معامل Durbin–Watson ضمن الفترة $0 \leq D.W \leq 4$. كلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر دل على وجود ارتباط ذاتي موجب. وكلما اقتربت من 4 دل على وجود ارتباط ذاتي سالب. في حين القيمة الوسطى 2 تشير الى انعدام الارتباط الذاتي.

تعتمد قاعدة القرار الخاصة باختبار فرضية الارتباط الذاتي على تحديد القيمة الدنيا dL والقيمة العليا dU لمعامل D.W والمتوفرة في الجداول الخاصة باختبار Durbin–Watson[120] والتي تحدد على أساس درجة الحرية (n) وعدد المتغيرات التفسيرية, وبالاعتماد على هاتين القيمتين فأن قاعدة القرار تكون كالآتي:

- إذا كانت $0 < D.w < dL$ ترفض فرضية العدم H0 (بمعنى وجود ارتباط ذاتي موجب)
- إذا كانت $dL < D.w < dU$ الاختبار يكون فاشل.
- إذا كانت $dU < D.w < 4-dU$ تقبل فرضية العدم H0 (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي).
- إذا كانت $4-dU < D.w < 4-dL$ الاختبار يكون فاشل.
- إذا كانت $4-dL < D.w < 4$ ترفض فرضية العدم H0 (بمعنى وجود ارتباط ذاتي سالب)

[120] يمكن الرجوع إلى الرابط التالي للتعرف على جداول Durbin-Watson https://real-statistics.com/statistics-tables/durbin-watson-table/

جدول رقم (9) نتائج اختبار Durbin–Watson لمعادلة الانحدار المقدرة

Durbin–Watson stat	2.432580

وفقاً لنموذج الانحدار المقدر بلغت قيمة إحصائية Durbin–Watson 2.43. تشير جداول D.W إلى أن قيمة dL تبلغ 1.475 وأن du 1.56 عند مستوى دلالة 0.05. بما أن 1.475< 2.43 <2.44 بالتالي يمكن قبول الفرضية العدم وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم بواقي النموذج وأن تقدير الارتباط هو غير زائف.

الخلاصة من كل ما سبق أنه النموذج المقدر هو معنوي ومقبول إحصائياً وبذلك تم التحقق من فرضية البحث أي أن توسع قطاع الخدمات كان له تأثير إيجابي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1970–2017.

النتائج:

أهم النتائج التي تم التوصل لها من خلال هذا البحث هي ما يلي:

- تشير نتائج النموذج الإحصائي المقدر إلى أن توسع مساهمة قطاع الخدمات كان له أثر إيجابي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية. حيث أن الاقتصاد السوري شهد نمواً متسارعاً في أنشطة الخدمات فقد ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 42% في عام 1970 إلى 50% في عام 2010 أي أنه أصبح أكثر اعتماداً على الخدمات ترافق ذلك مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 7431.8 مليون دولار أمريكي في عام 1970 إلى 60465 مليون دولار أمريكي في عام 2010.
- يعود هذا توسع قطاع الخدمات بسبب رئيسي إلى توسع القطاع المالي من خلال السماح بإقامة البنوك الخاصة وشركات الوساطة المالية وشركات التأمين إضافة إلى التوسع في الانفتاح التجاري من خلال توقيع عدة اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي من 38.6% في عام 1970 إلى 64% في عام2010 حسب بيانات البنك الدولي[121].
- التوسع الحاصل في قطاع الخدمات كان أغلبه في قطاعات الخدمات التقليدية الغير قابلة للتبادل التجاري الخارجي والتي تعتمد في أغلبها على الطلب المحلي، حيث أن المساهمة الأكبر في الصادرات الخدمية كانت لصالح خدمات السفر والشحن والسياحة حيث بلغ متوسط مساهمة هذه القطاعات من إجمالي الصادرات الخدمية خلال الفترة 2001 إلى 2010 ما يعادل 80% بينما شكل متوسط مساهمة قطاع التكنولوجيا

[121] يمكن زيارة الرابط التالي لمعرفة المزيد على مؤشرات البنك الدولي https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

والمعلومات الخدمية من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية ما يعادل 4.3% خلال الفترة 2001- 2010 حسب بيانات البنك الدولي[122].

- بناءً على توصيات النظريات الاقتصادية التي تم استعراضها في القسم النظري يمكن التوصل إلى النتائج التالية بخصوص النمو المتحقق بالاعتماد على قطاع الخدمات:

I. يعتبر قطاع الخدمات أكثر هشاشة وعرضة للصدمات التجارية العالمية والمحلية الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب النمو المتحصل منه، خاصة في سياق التطور الاقتصادي في سورية حيث أنه من الصعب الاعتماد عليه لتحقيق نمو مستمر ومستدام.

II. عدم التوسع في القاعدة الصناعية وفقاً لمنظرين التنمية المعاصرين سيكون له تأثيراً سلبياً على عدالة توزيع الدخل والعمل المنظم حيث أنه تاريخياً كان هناك دور كبير لعبته الطبقات العمالية في صياغة السياسات الاقتصادية لتوزيع الدخل لجعلها أكثر عدالة ومساواة.

III. و أخيراً الاقتصاد القائم على الخدمات في الدول النامية لا يسمح بإيجاد حلول لمشكلات البطالة التي تعاني منها هذه الدول حيث أن قطاع الخدمات يوفر فرص عمالة فقط للعمال المهرة الذين يشكلون نسبة ضئيلة من هيكل سوق العمل في سورية.

[122] لا تتوفر قيم للمؤشرات المدروسة في قاعدة البنك الدولي إلا للفترة 2001-2010.

المقترحات:

كما ذكرت الأدبيات الاقتصادية أن ليس المهم فقط هو تحقيق النمو بل استدامته بالنسبة لاستراتيجية النمو الأمثل للساعين الجدد نحو التنمية ومن ضمنها سورية لا إجابة سهلة حول اختيار نموذج النمو المناسب للبلدان المنخفضة الدخل، حيث يجب الأخذ بالاعتبار أنه لا توجد " وصفة للنمو تناسب الجميع"، وأنه ما يجب التركيز عليه ليس السياسة التنموية الأنجح بل على السياسة الأكثر مناسبة وملائمة لنوعية المؤسسات الموجودة في البلد المعني. ففي الواقع لم يثبت فشل أي سياسة بحد ذاتها لكن كل سياسة لكي تنجح يجب تطبيقها في سياق معين مناسب لها. وفقاً لذلك وبعد استعراض ما سبق من جهود لباحثي النمو والتنمية يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- توسيع القاعدة الصناعية حسب الخصائص النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السوري للاستفادة من فرص النمو التي يقدمها قطاع الصناعة التحويلية والتحول نحو التصدير والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتباعاً لنهج النمو الناجح والمستدام الذي اعتمدته دول شرق آسيا.
- تطبيق الوصفة التقليدية المتعلقة بالحد من البيروقراطية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- اعتماد سياسات تنموية تأخذ بعين الاعتبار العامل الديموغرافي بهدف تحسين رأس المال البشري والحد من هجرته، والتحول نحو المدن الذكية بما يضمن التحول الهيكلي أي انتقال العمالة والموارد من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة، سواء في التصنيع أو الخدمات لأن المدن هي التي تقوم بخلق غالبية الوظائف الجديدة، وهي عملية ستؤدي إلى زيادة في دخل الفرد بعدة أضعاف.

- ضخ المزيد من الاستثمارات في التعليم والبنى التحتية، وبناء المؤسسات الحديثة والشاملة. حيث أنه بسبب ظروف الحرب الكثير من البنى التحتية تعرضت إلى التخريب والتدمير الأمر الذي أثر سلباً على تكلفة الأعمال وبالتالي سيؤثر سلباً على معدلات النمو المستقبلية لكل القطاعات الاقتصادية.
- العمل على توفير بيانات شاملة وتفصيلية عن الأداء الاقتصادي في سورية حيث أن عدم توفرها يعتبر من أهم معوقات دراسة الأداء الاقتصادي وصياغة السياسات الاقتصادية على المستوين الجزئي والكلي.

المقترحات البحثية:

يمكن اقتراح القيام ببعض الدراسات الأخرى للباحثين بقضايا النمو في سورية وأهمها التحقق من حقيقة ظاهرة تراجع التصنيع المبكر في الاقتصادي السوري حيث أن أهم النتائج التي تم التوصل لها في هذا البحث أن الاقتصاد السوري شهد خلال السنوات السابقة توسع في قطاع الخدمات مقابل تراجع مساهمة الصناعة التحويلية كما حدث مع الكثير من اقتصاديات الدول النامية لذلك سيكون من المفيد دراسة أسباب هذه الظاهرة وأثرها على النمو المستدام في سورية. حيث أن توسع قطاع الخدمات مقابل تراجع مساهمة الصناعة التحويلية قد بدأ عند مستوى دخل منخفض مقارنة مع مستويات الدخل التي حدث عندها التحول نحو قطاع الخدمات في الدول المتقدمة وبحسب توصيات نظريات التنمية الحديثة هذا التراجع سيكون له تبعات على عملية النمو والتنمية في المستقبل. حيث أنه سورية لم تتوسع في إنشاء القاعدة الصناعية المطلوبة وبالتالي لم يستطع الاقتصاد السوري الاستفادة من خصائص قطاع الصناعة التحويلية الخاصة في تحقيق التقارب و أهمها التقارب غير المشروط بوجود مستوى معين من الدخل أو التراكم التكنولوجي إلى جانب قابليته للتصدير وتجاوز الأسواق المحلية، على عكس قطاع الخدمات حيث أن قدرته على التوسع مقيدة بتحقق دخول عالية، كما أن فرص اختراق الأسواق العالمية وتصدير المنتجات الخدمية السورية تكاد تكون معدومة لاعتمادها على تكنولوجيا متقادمة

وعدم وملاءمتها لمواصفات الجودة العالمية وبالتالي تعطيل واحدة من أهم القنوات التي من خلالها استطاعت الكثير من الدول النامية تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

كما يمكن الاقتراح بقيام بدراسة دور قطاع الصناعة التحويلية في سورية لما له من خصائص مميزة استعرضها اقتصاديو النمو والتنمية في العصر الحالي التي لها دور كبير في تحقيق التقارب مع الدول المتقدمة وذلك وفقاً لدراسة التجارب الناجحة التي اعتمدتها دول شرق آسيا.

قائمة المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Jaffee, D. (1998). Levels of socio-economic development theory (2nd ed.). Westport, Connecticut: Praeger Publishers
2. Seers, D. (1969). The meaning of development. International Development Review, 11(4), 3–4.
3. Stiglitz, J. (1998). More instruments and broader goals: Moving toward the post-Washington consensus. Helsinki: Wider Annual Lecture United Nations University—World Institute for Development Economics Research.
4. Sen, A. (1985). Commodities and capabilities. Amsterdam: North Holland
5. Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd ed.). New York: Prentice Hall.
6. Skousen, M. (2007). The big three in economics: Adam Smith, Karl Marx and John Maynard Keynes. New York: ME Sharpe
7. Roemer, J. E. (1988). Free to lose. Cambridge, M.A.: Harvard University Press.
8.
9. Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new.
10. G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.
11. Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.
12. Ingham, B. (1995). Economics and development. New York: McGraw-Hill.
13. Chenery, H. B., & Syrquin, M. (1975). Patterns of development, 1950–1970. London: Oxford Bank. University Press for the World
14. Morris, C. T., & Adelman, I. (1988). Comparative patterns of economic development, 1850– University Press. 1914. Baltimore: Johns Hopkins
15. Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.
16. Chenery, H. B. (1960). Patterns of industrial growth. The American Economic Review, 50(4), 624–654.

Hein, S. (1992). Trade strategy and the dependency hypothesis: A comparison of policy, foreign .17
investment, and economic growth in Latin America and East Asia. Economic Development and
521-Cultural Change, 40(3),495

Cohen, B. J. (1973). The question of imperialism: The political economy of dominance and .18
dependence. New York: Basic Books.
Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd Ed.). New York: Prentice .19
Hall. Ferraro, V. (2008).
Dependency theory: An introduction. In G. Secondi (Ed.), the development economics reader .20
(pp. 58–64). London: Routledge.
Hein, S. (1992). Trade strategy and the dependency hypothesis: A comparison of policy, foreign .21
investment, and economic
growth in Latin America and East Asia. Economic Development and Cultural Change, 40(3),
495–521
Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The Quarterly Journal of .22
Economics, 70(1), 65.
World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New .23
York: Oxford University Press.
Azariadis, C., & Drazen, A. (1990). Threshold externalities in economic development. The .24
Quarterly Journal of Economics, 105(2), 501.
World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New .25
York: Oxford University Press.
Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94 .26
(5), 1002–1037.; Lucas 1988;
Aghion and Howitt 1992), Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development.
Journal of Monetary Economics, 22(1), 3–42.
1992). A model of growth through creative destruction. Econometrica, (Aghion, P., & Howitt, P. .27
60(2), 323–351.
Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. .28
Skott, P., & Auerbach, P. (1995). Cumulative causation and the "new" theories of economic .29
growth. ‚Journal of Post
Keynesian Economics, 17(3), 381–402. .30
Cornwall, J., & Cornwall, W. (1994). Growth theory and economic structure. Economica, .31
237–251. 61(242),

Hoff, K., & Stiglitz, J. E. (2000). Modern economic theory and development. .32
G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in .33
Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press. perspective (pp. 389–485).
Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. .34
G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in .35
perspective (pp. 13–50).\ Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.
Glăvan, B. (2008). Coordination economics, poverty traps, and the market process: A new case .36
for industrial policy? The Independent Review, 13(2), 225–243.)
(Hoff, K. (2000). Beyond Rosenstein-Rodan: the modern theory of coordination problems in .37
development.

38. B. Pleskovic & N. Stern (Eds.), Annual World bank conference on development economics (pp. 145–188). Washington, D.C.: World Bank.), and Bowles, S., Durlauf, S. N., & Hoff, K. (Eds.). (2006). Poverty traps. Princeton, N.J.: Princeton University Press
39. Rodriguez-Clare, A. (2005). Microeconomic interventions after the Washington Consensus (Working Paper No. 544). Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.
40. Rodrik, D. (2004). Industrial Policy for the twenty-first century (CEPR Discussion Paper No. 4767). London: Centre for Economic Policy Research.
41. United nation Development program 2005
42. Hoff &Stiglitz Modern Economic Theory and Development 2000
43. D. Rodrik, A. SUBRAMANIAN, "The primacy of institutions: what does it mean and what does it not mean," in Finance &
44. Development, March 2006, IMF, Washington

45. Justin Yifu Lin "New Structural Economics : A Framework for Rethinking Development"
46. Jiandong Ju, Justin Lin and Yong Wang. 2009. "Endowment Structures, Industrial Dynamics, and Economic
47. Growth." Policy Research Working Papers Series 5055, World Bank, Washington, D.C.

48. Leibenstein, Harvey. 1957. Economic Backwardness and Economic Growth: Studies in the Theory of Economic
49. Development. New York: Wiley.

50. Lin, J.Y., and H. Chang. 2009. "DPR Debate: Should Industrial Policy in Developing Countries Conform to Comparative Advantage or Defy It?" Development Policy Review 27(5): 483–502.
51. Gerschenkron, A. 1962. Economic Backwardness in Krugman 1979؛Gerschenkron 1962 Historical Perspective: A Book of Essays.
52. and Krugman, P. 1979. "A Model Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press. of Innovation, Technology Transfer, and the World Distribution of Income." Journal of Political Economy 87(2): 253–66.
53. Harrison, A., and A. Rodrı´guez-Clare. 2010. "Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy for Developing Countries." In D. Rodrik (ed.), Handbook of Economic Growth, Vol. 5. Amsterdam, The Netherlands: North-Holland.
54. Rodríguez-Clare2010) و Harrison؛ Monga 2011 و Lin ؛أ Lin 2009 ؛ (Rodrik2004
55. Jones, C.I., and P.M. Romer. 2009. "The New Kaldor Facts: Ideas, Institutions, Population, and Working Paper Series 15094. Human Capital." NBER
56. Lin, J.Y., and C. Monga. 2010. The Growth Report and New Structural Economics. Policy Working Papers Series 5336, World Bank, Washington, D.C. Research

57. Collier, Paul, (2007) The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can
58. Be Done About It ?, Oxford University Press." .
59. Ghani Ejaz, D. O'Connel Stephen , July 2014, " Can services be a growth escalator in low income countries?" policy research working paper N.6971, World Bank Grope

60. Subramanian, Arvind, and Martin Kessler. 2013. "Trade Integration and Its Future." Paper prepared for the Global Citizen Foundation project "Towards a Better Global Economy".
61. Rodrik, Dani , 2015 " PREMATURE DEINDUSTRIALIZATION " John F. Kennedy School Of Government , Harvard University Cambridge.
62. Blinder, Alan S (2006), "Offshoring: The Next Industrial Revolution?", Foreign Affairs

.128-113:(2)85 .63
Bhagwati, Jagdish N (1984), “Splintering and Disembodiment of Services and Developing .64
Nations”, The World Economy, 7:133-144.

Wölfl, A. (2005), “The service economy in OECD countries”, STI Working Paper Series, No. .65
2005/3,
P. Timmer , Marcel & W. Jorgenson, Dale, “Structural Change in Advanced Nations: A New .66
Set of Stylized Facts”, The Scandinavian Journal of Economics issue, 113(1), 2011
Do Services Play a Role in Regional "Andre´s Maroto-Sa´nchez and Juan R. Cuadrado-Roura .67
"Growth Across Europe? Productivity
Tregenna Fiona, 2008, “ Sectoral Engines of Growth in South Africa, an Analysis of Services .68
and Manufacturing” , Research paper No. 2008/98. Unitated nations University- World instituate
for development economics Research .
Szirmai Adam, March 2011, “Industrialization As An Engine Of Growth In Developing .69
Journal, 23 (2012)406 – Countries 1950 – 2005 “, Structural Change and Economic Dynamics
420.

Ramaswam, Ramana& Rowthor, Robert (September1997),” Deindustrialization–Its Causes and .70
Implications”, International Monetary Fund
Rodrik, Dani , 2015 .71
Bob, Rowthorn, & John R.,Wells (1987), “ deindustrialization and Forin Trade “, Campridge .72
University Press
Rowthorn, Robert & Coutts, Kenneth, (2004), “ De-industrialisation and the balance of payments .73
.in advanced economies” ,UNCTAD discussion papers No 170
Palma, José Gabriel” De-Industrialisation, ‘Premature’ De-Industrialisation And The Dutch- .74
Disease “
UNCTD , United Nation Conference on Trade, and Development .75
Sharing the "Younis Ali Ahmed, Biaban Nwri Rostam and Burhan Ali Mohammed .76
Agriculture and Industrial Sectors in the Economic Growth of Iraq: An Ordinary Least Squares
University of Sulaimania, Journal of Emerging Trends in Economics and " (OLS) Application
Management Science – page 340-353

المراجع باللغة العربية :

- الليثي هبة ، و أبو اسماعيل خالد –" الفقر في سورية :1996–2004"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2005
- د.سكر، نبيل الإصلاحات الاقتصادية في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- شحود، تاتيانا ، (2011)، "السياسة الصناعية السورية"، معهد التنمية الألماني.
- " دراسة نقدية و تحليلية لأداء شركات التأمين في سورية " ، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات .
- د. أبودان ، محمد صافي "واقع الصناعة في سورية" ، محاضرات الجمعية الاقتصادية في سورية.
- الرهبان عبد الرؤوف (2009) " التغير الجغرافي لموارد النفط و الغاز في سورية " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية" مجلة جامعة دمشق ، مجلد 25 ، صفحة 268 .

- ‘‘ تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011–2015 " – مركز دمشق للأبحاث و الدراسات.
- الصناعة السورية و إمكانية الاستفادة من تجربة التصنيع في كروية الجنوبية لتطويرها" د. يوسف محمود، د. محمد المحمود، كفاح علي جقموق، 2019، مجلة جامع تشرين للبحوث و الدراسات العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 2 . 2019

مواقع الانترنت:

- شكيب محسن، عادل " قراءة مختصرة حول القطاع الصناعي في سوريا" للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الرابط التالي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=441000&r=0
- لمعلومات أكثر عن منحنى الابتسامة يمكن الرجوع للرابط التالي https://en.wikipedia.org/wiki/Smiling_curve
- "عراقيون في سوريا: لا بدّ من دمشق" ، جريدة الأخبار البنانية ، 2013 ، https://al-akhbar.com/Syria/59823

- "النفط السوري بالأرقام، الخسائر والتوقعات" shorturl.at/evxBQ
- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الرابط التالي: https://economictimes.indiatimes.com/markets/stocks/news/the-debate-over-the-use-of-gva-and-gdp/articleshow/58905721.cms?from=mdr

- The Economist https://www.economist.com/leaders/2012/04/21/the-third-industrial-revolution
- Can poor countries leapfrog manufacturing and The service elevator" The Economist, (2011) https://www.economist.com/finance-and-economics/2011/05/19/the-service-elevator "grow rich on services

قائمة الأشكال والرسوم البيانية:

- الشكل رقم (1) – تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في البلدان الاقل نمواً–افريقيا 1990 – 2018
- الشكل رقم (2) – تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في البلدان الاقل نمواً–آسيا 1990 – 2018
- الشكل رقم (3) – توزع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل 1971– 2018
- الشكل رقم (4) – متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1971– 1989
- الشكل رقم (5) – إلى تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1990–1999
- الشكل رقم (6) – تطور متوسط معدل النمو السنوي في سورية للفترة الممتدة 2000 حتى 2010
- الشكل رقم (7) – إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2010 و بالدولار الأمريكي 2010 حتى2017

- الشكل رقم (8) – تطور مساهمة كل من قطاعات الزراعة و الصناعة التحويلية و الخدمات في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 2017
- الشكل رقم (9) منحنى القيم المقدرة حسب النموذج الإحصائي والبواقي

قائمة الجداول :

- جدول (1) السياق التاريخي لتطور الفكر التنموي.
- الجدول رقم (2) متغيرات البحث
- جدول رقم (3) نتائج اخبارات الإحصاء الوصفي للمتغيرات
- جدول رقم (4) نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية
- جدول رقم (5) دراسة الارتباط
- جدول رقم (6) نتائج معادلة الانحدار
- جدول رقم (7) نتائج معامل التحديد
- جدول رقم (8) نتائج اختبار فيشر
- جدول رقم (9) نتائج اختبار Durbin–Watson لمعادلة الانحدار المقدرة